حق العودة
Haq Al-Awda

العدد (٢٦)
السنة السادسة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

كانون الثاني
٢٠٠٨



ملف العدد:

نظرة الى الوراء، نظرتان الى الامام

عشر سنوات على تأسيس مركز بديل

ساهم في هذا العدد:

إنغريد غاسنر جرادات (بيت لحم)
بروفيسور سوزان أكرم (بوسطن)
بروفيسور جون كويغلي (أوهايو)
د. رجا ديب (دمشق)
د. جيف هاندميكر (أمستردام)
د. محمود عيسى (كوبنهاغن)
د. سكوت ليكي (جنيف)
د. نايف جراد (طولكرم)
تيسير نصر الله (نابلس)
سالم أبو هواش (الخليل)
عيسى قراقع (بيت لحم)
سلمان ناطور (حيفا)
كارين بيننغتون (تكساس)
رفعة أبو الريش (رام الله)
تيري رمبل (بيت لحم)
مازن مصري (تورونتو)
محمد جرادات (بيت لحم)
كارين ماك أليستر (بيت لحم)
نضال العزة (بيت لحم)
نعيم مطر (خان يونس)
رنين جريس (الجليل)

الافتتاحية

معيار التقدم الالتزام بمبدأ الشراكة والتكاملية

عندما انطلق بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رسميا في الأول من كانون ثاني من عام ١٩٩٨، كان قد أسس برنامجه في حينها كثمرة جهود للعديد من المبادرات والمؤتمرات الشعبية التي انطلقت في عموم فلسطين التاريخية والمنافي وحمل رايتها الأولى اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي بشقيه في مخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وعدد آخر من الفعاليات الوطنية وذلك في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو في أيلول عام ١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. انطلقت الشرارة الأولى لحملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين من خلال عدد من المؤتمرات أبرزها مؤتمر الفارعة في كانون الأول من عام ١٩٩٥، الذي اعتبر مؤتمرا جامعا لمركبات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن داخل الخط الأخضر، في حين انطلقت لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين من مخيم بلاطة لتمتد إلى باقي المخيمات في ذات الفترة، تلاها مؤتمر في الناصرة أسفر لاحقا عن تشكيل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. لم تكن المنافي بمنأى عن الحدث والفعل ذاته، حيث تحركت اللجان والفعاليات في عواصم عربية كبيروت ودمشق وعمان، وأخرى أوروبية ككوبنهاغن واوبسالا وبوسطن ونيويورك لتعبر عن ذات الرسالة بأن حق العودة هو حق مقدس لكل لاجئ فلسطيني، وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جذر الصراع وجذر الحل، الذي يضمن تطبيق حقوق الفلسطينيين الفردية والجماعية.

جاء تشكيل مركز بديل في هذا السياق بناء على التوصيات التي رفعتها هذه المؤتمرات الشعبية بضرورة العمل على إقامة مؤسسات تعنى بالتنسيق والعمل الفكري والتشبيك بين المبادرات والمنظمات والاتحادات والفعاليات الشعبية وغيرها محليا وعربيا ودوليا، والارتقاء بخطاب العودة بشكل علمي ومنهجي.

جاء مركز بديل كرد طبيعي على تلك التوصيات، مشكلا لمرحلة عمل جديدة صلبها نشر وتعزيز وتوثيق ثقافة العودة إلى الديار الأصلية ومن ثم الانتقال الى ممارسة ثقافة العودة من خلال مبدأ الشراكة والتكاملية في العمل، وانطلاقا من ضرورة المشاركة الشعبية لأصحاب الحق وامتدادا لمحيطه الحامي محليا وإقليميا ودوليا، منطلقا من قناعته العميقة بان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية هوية وطنية ومهمة نضالية. وعليه، أسس مركز بديل منهجه ورؤيته منطلقا من أصحاب الحق إلى المحيط وليس أدل على ذلك من تركيبة هيئات المؤسسة التي كانت استجابة واضحة للبرنامج والرؤية.

بعد مرور عشر سنوات على تأسيس مركز بديل، وجدنا انه من المناسب ان نفتح صفحات "حق العودة" في عددها السادس والعشرين، لأقلام كلها مع غيرها المئات وربما الآلاف ساهمت في بناء مركز بديل كمؤسسة لتتمكن من القيام بمهمتها.

وباسم مركز بديل بهيئته العامة ومجلس الإدارة ولجنة الرقابة وطاقم العاملين نقدم الشكر والامتنان لكل المتطوعين سواء في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة أو شبكة الدعم القانوني وشبكة الخبراء، وهم بالمئات لا تتسع المساحة لا الأدبية ولا المهنية لشكرهم فردا فردا، فلسطينيين وعرب وأجانب، على امتداد العالم والمنافي الفلسطينية، فهم وهن الذين لهم الفضل الأكبر في انجازات مركز بديل وما حققه وما سيحققه للقضية الوطنية الأولى للفلسطيني وكل صاحب ضمير حي حول العالم.

لا ننسى ان نقدم التحية والشكر لكل شركاء مركز بديل، شركاء النضال من اجل العدالة وإحقاق الحقوق الفلسطينية، وهم المؤسسات والمنظمات الداعمة ليس مالا فقط وإنما الأهم موقفا داعما للحق الفلسطيني، فكل تلك المؤسسات الدولية التي ساندت وساهمت من البداية في تعزيز برنامج حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، واستعادة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة والتعويض عن خسائرهم المعنوية والمادية نتيجة التهجير القسري الذي مارسته وما تزال تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي. وباعتقادنا أن استمرار المسيرة مع هؤلاء المتطوعين والشركاء سيمكن مركز بديل من ان يقدم مساهمة جوهرية في التقدم نحو إحقاق العودة واستعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وأخيرا، فإننا نتوجه بالشكر إلى جميع من يساهم في تعزيز الحق الفلسطيني، سواء من خلال مركز بديل او غيره من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية الأخرى، الذين هم شركاء حقيقيون في إكمال المسيرة. وإذا كنا نستعرض عبر ملف العدد انجازات خطها مركز بديل على مدار العقد الأخير، فإنها تظل نقطة في محيط، وإذا كنا نسير على درب العودة فالإنجاز الأساس يظل في تأمين عدم التيه والوصول إلى الديار في نهاية المطاف.

"هيئة التحرير"

تواصل الاستعدادات لإحياء الذكرى الستين للنكبة

مشاركة فلسطينية واسعة إثر انطلاق جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

بيت لحم: "بديل". يواصل "بديل" المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة استعداداته لإحياء الذكرى الستين لنكبة فلسطين التي ستصادف في الخامس عشر من أيار المقبل. وأكد القائمون على مشروع جائزة العودة للعام ٢٠٠٨، أن الحجم الكبير للمشاركات الفلسطينية المستلمة في الجائزة إنما يدل على مدى اهتمام قطاعات المبدعين من أبناء الشعب الفلسطيني من مختلف اماكن تواجده ولجوئه في الوطن والشتات بهذه المناسبة وبهذا المشروع على حد سواء.

وتجدر الإشارة الى ان مركز بديل قد أطلق رسميا مشروع جائزة العودة للعام ٢٠٠٨، وللسنة الثانية على التوالي، وذلك في نهاية تشرين الأول الماضي، بهدف تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينين وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم الاصلية واطلاق الطاقات والابداعات الكامنة الموجودة لدى ابناء الشعب الفلسطيني من خلال توفير منبر وطني حر من اجل التعبير عن ابداعاتهم.

وتضم حقول جائزة العودة للعام ٢٠٠٨ ستة حقول هي قصص الأطفال، البوستر، الورقة البحثية، التاريخ الشفوي، الأفلام الوثائقية والقصة الصحفية المكتوبة. ومن المفترض أن تستمر فترة استلام المشاركات حتى الأول من آذار من العام المقبل، وهو الموعد الأخير لاستلام المشاركات في حقول الجائزة المختلفة.

وصرح الكاتب الفلسطيني سلمان ناطور عضو لجنة التحكيم في قصص الأطفال بأن "هذه المسابقة تكشف عن طاقات فلسطينية ابداعية كبيرة وراقية ما يؤكد أن شعبنا الفلسطيني بالرغم من الاحتلال والتشتت الا أنه قادر على الخلق الثقافي والجمالي الذي يعبر عن روحه الوطنية وتمسك أبنائه بالأرض والوطن والبيت والحرية والقيم الانسانية". وأضاف ناطور: "هذا العام ومع حلول الذكرى الستين للنكبة، فإن إبراز الثقافة الفلسطينية وتجلياتها سيكون السمة الأهم والأبرز لهذه الذكرى، لتعمق هذه الثقافة الأمل في تحقيق حلم العودة والتحرر والاستقلال!".

ومن المقرر أن يتم تتويج الجائزة والاعلان عن النتائج بمهرجان جائزة العودة في الأول من أيار المقبل في قصر الثقافة في مدينة رام الله بحضور عدد كبير من الشخصيات الثقافية والسياسية والفائزين والجمهور العام ووسائل الإعلام.



(© شبكة معاً)

على صعيد متصل، أعلن مركز بديل عن نشر ثلاث قصص للأطفال، الفائزة بالمراتب الثلاث الاولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧، وهي: قصة "كرم التين" للكاتبة والباحثة مليحة مسلماني ورسوم الفنان يوسف كتلو (المرتبة الاولى)، وقصة "عودة العزيز" للكاتب مجدي الشوملي ورسوم الفنان يوسف كتلو (المرتبة الثانية)، وقصة "الولد يفتش عن أسمه" للكاتبة أحلام بشارات ورسوم الفنانة نهاية بشارات (المرتبة الثالثة).

من جانب آخر، أعلن مركز بديل عن إنشاء موقع جديد على شبكة الانترنت لمناسبة الذكرى الستين للنكبة، بهدف تنسيق الجهود الوطنية والدولية لاحياء الذكرى الستين للنكبة. ويضم الموقع الجديد قائمة بمختلف الفعاليات التي ستجري على مدار العام ٢٠٠٨ لاحياء هذه المناسبة، بالاضافة الى مصادر معلوماتية وإعلامية حول النكبة.

الإعلان عن تشكيل الهيئة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة في سورية

دمشق: خاص

بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها مجموعة من اللجان والمراكز الأهلية الناشطة في الدفاع عن حقوق ومصالح اللاجئين وحقهم بالعودة إلى ديارهم و ممتلكاتهم، اتفقت اللجان الموقعة أدناه على تشكيل هيئة وطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة في سورية، وعلى اعتبار عام ٢٠٠٨ عام اللاجئ الفلسطيني، وفقاً للأسس التالية:

أولا: التأكيد على مواصلة الكفاح الوطني الفلسطيني من أجل استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية و عودة اللاجئين لديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨.

ثانيا: تعزيز وحدة اللاجئين الفلسطينيين أينما تواجدوا، للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وفي مقدمتها حق العودة للديار والممتلكات التي شردوا منها عام ١٩٤٨.

ثالثا: مواجهة المخاطر التي تستهدف حق العودة والقرار ١٩٤ كقرار دولي داعم للحق الوطني والطبيعي والتاريخي للاجئين الفلسطينيين.

رابعا: التأكيد على منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وضرورة أعادة تفعيلها وبناء مؤسساتها على أسس وطنية وديمقراطية على أساس من اتفاق القاهرة (آذار - ٢٠٠٥) ووثيقة الوفاق الوطني (حزيران - ٢٠٠٦).

خامسا: إبراز ما سببته النكبة المستمرة منذ عام ١٩٤٨ من مآس للشعب الفلسطيني و لحث المجتمع الدولي على القيام بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني. والتأكيد للمجتمع الدولي وأطرافه على تمسك شعبنا بحقوقه الوطنية.

سادسا: مواجهة كافة المشاريع التصفوية التي تستهدف حق العودة. والتأكيد على حق شعبنا باستخدام كافة أساليب النضال السياسية والجماهيرية والإعلامية وحقه بالمقاومة لاستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وتعتبر الهيئة الوطنية لأحياء الذكرى الستين لنكبة ١٩٤٨ في سوريا هيئة تنسيق تضم هيئات ومراكز ولجان أهلية وشخصيات وطنية، ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الشعب الأساسية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨. ومن مهامها: تنسيق الجهود و توحيدها في الساحة السورية لإحياء الذكرى الستين للنكبة في إطار الحملة الوطنية العامة على أن تنطلق فعالياتها مع بداية عام ٢٠٠٨؛ وضع روزنامة الأنشطة والفعاليات المقرة وأماكن إقامتها وتوزيعها في المخيمات و التجمعات الفلسطينية في سورية؛ التعاون والتنسيق مع الهيئات واللجان المشكلة على أرض الوطن وبلدان الشتات و المهاجر؛ تشكيل لجنة متابعة يومية تتابع برنامج العمل المقر من الهيئة الوطنية و تقر الأنشطة وخطة تنفيذها؛ تشكيل لجان فرعية على مستوى المخيمات لإحياء أنشطة من لجان محلية و بالتعاون مع لجان التنمية في المخيمات حسب خصوصية كل مخيم أو تجمع؛ وضع خطة إعلامية للتواصل و تغطية النشاطات (عنوان الكتروني) أرقام هواتف /براشور/إصدار نشرة دورية أو تقرير إعلامي /الاتصال بوسائل الإعلام)؛ وضع موازنة تقديرية لتغطية الاحتياجات من اشتراكات الأطراف المشاركة و أي دعم غير مشروط من مؤسسات أو هيئات وطنية؛ الاتصال مع الجهات المعنية لتأمين الدعم و إنجاح البرنامج المقر ؛ توثيق و أرشفة الأنشطة في كتاب خاص مع نهاية عام ٢٠٠٨؛ مع تنويه الأطراف المتفقة على أبقاء الباب مفتوحاً لانضمام أي لجان أو هيئات أو شخصيات وطنية و اعتبارية للانضمام بجهودها في هذا المجال.

وقد تشكلت الهيئة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة- سورية" حتى الآن من كل من اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة؛ اتحاد لجان حق العودة؛ تجمع حتماً سنعود؛ مجموعة عائدون؛ نادي الشهيد غسان كنفاني؛ مركز العودة لإحياء التراث الفلسطيني؛ جمعية العودة للشباب الفلسطيني؛ لجنة فلسطين لحق العودة سنعود؛ المجموعة ١٩٤؛ الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية؛ مركز أبناء البلد للدفاع عن حق العودة؛ لجنة اللاجئين وحق العودة؛ منظمة الشبيبة الفلسطينية؛ لجان المرأة الشعبية الفلسطينية؛ مركز جفرا الشبابي؛ مؤسسة فرح للطفولة؛ اللجنة النسائية لدعم حق العودة؛ اتحاد شباب النضال الفلسطيني؛ منتدى الجليل الثقافي؛ مركز بيسان للتنمية الاجتماعية؛ اللجنة الأهلية لتمكين المرأة؛ المركز الثقافي الفلسطيني ونادي عز الدين القسام.

ملف العدد:

نظرة الى الوراء، نظرتان الى الامام

عشر سنوات على تأسيس مركز بديل

الذكرى السنوية العاشرة لبديل

بقلم: بروفيسور سوزان أكرم *

من أجل تتبع انجازات مؤسسة بديل خلال عشر سنوات من وجودها؛ قمت بمراجعة ملاحظاتي ومذكراتي الشخصية، منذ بداية تعاوني مع مركز بديل خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبغض النظر عن مذكراتي الشخصية، فقد وجدت العديد من الملفات لورش عمل، ولمقترحات، وللبحوث المبكرة حول ما نسميه اليوم إطار العمل القانوني لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. أما الملاحظات والمواد المعاصرة فتعطي المرء شعورا عميقا بالإحباط والإثارة البالغة بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين؛ فالإحباط كان واضحا، مع عملية أوسلو وفشل تلك العملية في الوصول لحل سياسي يحقق السلام على اساس العدل، كما أن الإثارة كانت واضحة أيضا، من حيث تنامي قوة التنظيم لمجتمعات اللاجئين، والرؤية البديلة التي يعبرون عنها بشكل جماعي لمواجهة التحدي المتمثل في وصول القيادة السياسية الفلسطينية إلى حالة تتسم بالشلل والعجز عن تلبية احتياجاتهم ومطالبهم.

وبالانتقال الى الوراء قليلا، نجد أن اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي كان نشطا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعقد المؤتمر الشعبي الاول في مخيم الفارعة للاجئين عام ١٩٩٥ تلاه مؤتمر آخر في مخيم الدهيشة في بيت لحم عام ١٩٩٦، وتأسست لجان الخدمات الشعبية في عام ١٩٩٦ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانضم لهذه اللجان أعضاء من المؤسسات الفلسطينية، وكان يمثل الأخيرة نشطاء فاعلون في قضية اللاجئين، أكثر من كونهم ممثلين عن قيادة السلطة الفلسطينية. ودخلت مؤسسة بديل بعمق في أجواء هذا الإحياء الحديث لفعالية ونشاط اللاجئين بمبادرة تنظيمية أخرى في مطلع عام ١٩٩٩: بذل جهد منظم لتحديد أولويات المطالب الجماعية، من خلال عقد سلسلة من ورشات العمل الإستراتيجية، وفي الوقت نفسه؛ تطور الهيكل التنظيمي لبديل عن طريق إطار لجنة أصدقاء بديل، التي وفرت أرضية مرنة وواسعة النطاق لتنفيذ برنامج ورشات العمل في أوساط اللاجئين في المخيمات.

وقد تزامن وصولي إلى فلسطين في نهاية صيف عام ١٩٩٩، ضمن زمالة دراسية بهدف التدريس والبحث في المسائل القانونية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين؛ تزامن هذا الوصول مع موجة جديدة من فعاليات اللاجئين، وفي غضون الأسابيع الأولى من إقامتي في القدس الشرقية؛ أصبحت على اتصال مع مديرة مركز بديل السيدة إنغريد غاسنر جرادات، حيث بدأت عملية تبادل المعلومات والتعلّم المتبادل. وكانت الجهود المبكرة لإدخال إطار أو خطاب قانوني لمبادرات اللاجئين؛ قد واجهت، بوجه عام، شكوكا عميقة في داخل مؤسسة بديل، وبين صفوف نشطاء اللاجئين. وعلى كل حال، كان السؤال: ماذا سيفيد قضية اللاجئين فيما لو كتبت مجلدات تؤكد على عناصر القوة القانونية لحقوقهم؟ وكان هناك إجماع في الآراء على أن مطالب اللاجئين يجب الإصرار عليها بوصفها قضية حقوق وطنية فلسطينية، سواء تم السعي لها من خلال وسائل اللا عنف، أو عبر الكفاح المسلح، أي أن للقانون الدولي مكان ضئيل في هذه المعادلة. وكان لنظرة انغريد العميقة، في كيف يمكن للأبحاث الحديثة في القانون الدولي للاجئين، أن توفر إطارا جديدا لمطالب اللاجئين، الأمر الذي مهد الطريق لسلسلة من ورشات العمل الإستراتيجية التي استضافتها لجنة أصدقاء بديل في مخيمات اللاجئين.

ففي مساء أحد الأيام الماطرة والباردة جدا، استضافت لجنة أصدقاء بديل ورشة العمل الموسعة الأولى، في مخيم قلنديا للاجئين، وكانت حول أهمية وعلاقة القانون الدولي للاجئين بالمطالب الأساسية للفلسطينيين. وبالرغم من اللغة غير المألوفة وطول فترة العرض، وتحدي إجماع آراء اللاجئين، اتسمت ردود فعل نشطاء اللاجئين بحماسة وإثارة لم تكن متوقعة، وكانوا على الفور، قادرين على التعبير عن أنفسهم من خلال شعارات، إستراتيجيات ورؤية للمستقبل، مستخدمين مفاهيم الحقوق القانونية للاجئين. في ذلك المساء، وفي تلك الغرفة الباردة والرطبة؛ رأى جميعنا بوضوح، كيف اتفقت نظرية الحقوق بصورة ملموسة مع الاحتياجات والمطالب، لقد كان يوما لم يكن الحاضرون لينسوه سريعا. ومع تواصل ورشات العمل، تكررت التجربة في مخيمات لاجئين أخرى في الضفة الغربية، وكانت كل ورشة عمل تنتهي بالمطالبة بالمزيد، ومن أجل بحوث متطورة أكثر في حقوق اللاجئين، ولكن الرسالة وصلت بعبارات محددة، وباللغتين العربية والانجليزية، وتم تأسيس الوحدة القانونية في بديل، ومن خلالها ومعها شبكة الدعم القانوني التابعة لمركز بديل، وبالتالي، استجابت الوحدة القانونية والشبكة للاحتياجات والمطالب، وساهمت في توسيع وتعزيز الحضور القانوني لبديل على المستوى الدولي.

لعبت مؤسسة بديل ومبادرتها القانونية دور الموجه والمتابع لتنامي الفعاليات المبنية على أساس التعبير الواضح عن الحقوق القانونية للاجئين، وكانت قيادة بديل دوما تتم في عمق واتساع الأبحاث التي تنتجها من خلال طاقم عامليها، وبمساعدة شبكة الإسناد القانوني المكونة من خبراء قانونيين من خارج المؤسسة، وكذلك شرعت بديل في تطبيق استراتيجيات للعمل من داخل نظام الأمم المتحدة وغيرها من الآليات القانونية والحقوقية الدولية. ومما ساهم في قوة بديل، هو تعاونها الوثيق مع طائفة واسعة من المجموعات الأخرى، وخصوصا تلك المجموعات الناشطة في حركة حق العودة على امتداد العالم، وفي مناطق لم يكن واردا أن يكون لبديل أي أثر فيها بدون مثل هذا التعاون.

هل يمكن القول عن انجازات بديل بأنها ساهمت بتقدم مادي في وضع اللاجئين الفلسطينيين بأية وسيلة ملموسة؟ في الوقت الحاضر، فإن كلا من وضع اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية؛ هما بدون شك وبالملموس أسوأ حالا الآن، مما كانا عليه قبل عشر سنوات: توسع استيطاني بدون هوادة، إقامة جدار العزل العنصري الإسرائيلي، أكثر من ٧٠٠ حاجز ونقطة تفتيش في أنحاء الضفة الغربية، مع قمع وتدمير يومي يؤدي إلى خنق أي مظهر من مظاهر الوجود الطبيعي للفلسطينيين، وقطاع غزة يعيش وضع كارثة إنسانية متفاقمة، مع سقوط يومي لضحايا بين المدنيين بدون إحساس. وعلى المستوى الدولي؛ فقد تحطمت الحركة الفلسطينية من جراء الانقسام بين فتح وحماس، ورضوخ السلطة الفلسطينية لمطالب حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والغياب التام لأي إطار للحقوق الفلسطينية المشروعة في أسس عملية التفاوض المطروحة.

رغم أن الحركة الشعبية المنتشرة في أنحاء العالم لصالح الحقوق الفلسطينية قد تنامت باضطراد، فإن مطالبها ولغتها هي أبعد من أي وقت مضى عن سلطة النخبة المنخرطة في "عملية السلام"، وقد يكون ذلك هو الظلام الحالك الذي يسبق ضوء الفجر؛ فلم يحدث من قبل أن كان هناك الكثير من التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية بين الناشطين والناس العاديين في جميع أنحاء العالم مثلما هو عليه اليوم، فقد نجحت الحركة العالمية لحق العودة، والتي تلعب مؤسسة بديل فيها دورا حاسما، في تثقيف جماهير الناس بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، كما ساعدت في إشعال المزيد من الفعالية بين صفوف الناشطين غير المرتبطين بالقضية الفلسطينية. وبالاستفادة من أحد صفحات الكفاح الناجح ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا؛ فالحركة الواسعة لحملة المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات، أدت إلى ترجمة المطالبة بالحقوق، إلى استراتيجيات لعزل إسرائيل اقتصاديا ولدى الرأي العام العالمي. كما يوجد قاعدة تتسع باستمرار من الأكاديميين الدوليين الذين يعيدون النظر في البحوث القديمة، ويجلبون أبحاثا جديدة للنور، تضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بالفظائع الإسرائيلية، مع تأكيدها على شرعية المطالب الفلسطينية. وقد ركزت لجان ووكالات الأمم المتحدة بصورة متزايدة على سجل إسرائيل في انتهاك الحقوق الفلسطينية، وصدرت عنها سلسلة من التقارير الواضحة التي تفصل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، بما فيها الانتهاك المستمر لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، كما أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا فاصلا لا لبس فيه عام ٢٠٠٤، فقد أدانت المحكمة بأقسى العبارات، قيام إسرائيل ببناء الجدار، ونظام مصادرة الأراضي الفلسطينية ونقاط وحواجز التفتيش مع النظام التمييزي لإصدار التصاريح المصاحب له.

لقد أصبحت حقوق الفلسطينيين مقبولة على نطاق واسع، باعتبارها معادِلةُ لحقوق المجموعات الأخرى المحرومة، والخاضعة للاستعمار والتمييز، وبخاصة حقوق اللاجئين، وتتعرض إسرائيل للمساءلة والنقاش من قبل الناس العاديين، ومن ذوي النفوذ والتأثير حول مشروعها الاستعماري الاستيطاني، وعن استمرارها في سياسة التطهير العرقي، ونظامها للفصل العنصري. وقد تبددت الخرافة القائلة بأن الفلسطينيين هم مجرد إرهابيين، لما هو في صالح الفلسطينيين، حيث صاروا بشرا وضحايا، ونال الكفاح الفلسطيني تعاطفا ودعما هائلين.

وليس هناك أدنى شك في أن دور مؤسسة بديل كان هاما ومركزيا في هذا الجهد العالمي، وبشكل خاص في التعبير والتمهيد للدعوة لتطبيق الحقوق القانونية، والأكثر أهمية من ذلك، هو إصرار بديل على أن تكون الاستراتيجيات مبنية من خلال مجتمعات اللاجئين، وأن تكون مطالب اللاجئين أنفسهم، وتحركاتهم مقرونة مع ضغط الناشطين العالميين المتضامنين معهم، بحيث تصبح كلا من القيادة الفلسطينية والقوى الغربية؛ مقيدة في التوصل لأي حل لا يقوم على أساس الحقوق والعدالة. وهكذا، ومع أن المسيرة المنطلقة من ورشة العمل الإستراتيجية في مخيم قلنديا للاجئين؛ لم تنته بعد إلى تطبيق حقوق اللاجئين على أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ولكنها بالتأكيد تسير في الاتجاه الصحيح، الذي قد يحول الرؤية التي تبلورت في ذلك اليوم الماطر إلى حقيقة واقعة.

* بروفيسور سوزان أكرم هي أستاذة القانون الدولي في كلية الحقوق في جامعة بوسطن. أكرم هي عضو مؤسسة في شبكة الدعم القانوني التابعة لمركز بديل. ساهمت أكرم في بلورة الخطاب القانوني لمركز بديل ولا تزال تساهم في تطويره.



سوزان أكرم، إلى اليسار، ضمن ملتقى خبراء مركز بديل. جنيف، أيار ٢٠٠٣ (©بديل)

دور مركز بديل ضروري وحاسم

بقلم: بروفيسور جون كويغلي *

يشكل عمل مركز بديل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى عنصرا جوهريا من أجل تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين. فرغم أن حق العودة حق مكفول بموجب القانون الدولي، لكن تطبيقه يعتمد الى حد كبير على إرادة هؤلاء الذين يمتلكون مثل هذا الحق، وفي حال أظهر هؤلاء عدم اهتمام بالعودة، سيصبح هذا الحق بلا معنى.

فالعودة هي حق لكل فرد لاجئ، وفي عالم مثالي يجب أن يتم تطبيقه بهذه الطريقة؛ حيث يستطيع كل فرد لاجئ ممارسة حقه بالعودة الى دياره الواقعة تحت سيطرة إسرائيل وذلك عبر إعلام الحكومة الإسرائيلية برغبته في العودة، وعلى إثر ذلك تقوم إسرائيل بتسهيل عودته. وبالتالي لا حاجة لمفاوضات على مستوى الحكومات، ويمكن للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن تقوم بتيسير عملية العودة، وذلك كما تفعل المفوضية في أغلب الأحيان خلال عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية؛ وذلك من أجل ضمان الاستقبال والتأهيل الجيدين مع اللاجئين العائدين.

غير أن رفض حكومة إسرائيل إعادة اللاجئين الذين هُجروا من فلسطين منذ العام ١٩٤٨؛ أدى إلى المزيد من التدخل من قبل هيئة الأمم المتحدة بصورة الوضع في فلسطين. حاولت الأمم المتحدة عبر لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين (UNCCP)، والتي أنشأت بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، إقناع إسرائيل بالامتثال للالتزامات التي تنطبق على كل دولة تجاه سكان الإقليم الذي تمارس عليه سيادتها، وبالتحديد من أجل الاعتراف بحقوق السكان في الإقامة والهوية الوطنية.

إن أية سلطة في الجانب الفلسطيني غير ملزمة بالتفاوض مع إسرائيل حول عودة اللاجئين الى ديارهم، وعلى الأمم المتحدة أن تكون الجهة التي تضغط على إسرائيل لكي تتعهد بتطبيق عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم، حيث تتوفر لديها الكثير من الأدوات التي تستطيع استخدامها لكي تجبر الدول للإمتثال لالتزاماتها المتعلقة بالحفاظ على السلام العالمي.

ولكن فشل الأمم المتحدة في استخدام هذه الأدوات، قد أجبر المجتمع المدني لأخذ دوره في التصدي لهذه القضية؛ وقام مركز بديل خلال العقد الأخير، جنبا إلى جنب مع منظمات أخرى؛ بنشر وتعميق الوعي بقضية اللاجئين الفلسطينيين لدى الرأي العام على امتداد العالم.

إنه لمن سوء الحظ أن هناك حاجة لمثل هذا النشاط، ولكن الحقائق السياسية قادت إلى هذه الحاجة، حيث كان من واجب الحكومات معالجة القضية. ولكونها لا تفعل ذلك؛ فإن نشاط مركز بديل وغيره من منظمات المجتمع المدني يظل ضروريا وحاسما.

* بروفيسور جون كويغلي هو أستاذ القانون الدولي في جامعة ولاية أوهايو.

تجربة مؤسسة بديل في عشرة أعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٧

دروس مستفـادة وتطلعـات للمستقبـل

بقلم: إنغريـد ومحمـد جـرادات*

انطلقت بدايات حركة العودة الشعبية مباشرة بعد توقيع اعلان المبادئ في اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، في ايلول ١٩٩٣م، وكانت الشرارة من فلسطين التاريخية أي الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ و١٩٤٨، كرد طبيعي من الفلسطينيين على تهميش قضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق عملية أوسلو؛ وقد توجت النشاطات التي قادها عدد من النشطاء بعقد مؤتمرات شعبية للاجئين في كل من الناصرة، الفارعة، مخيم الدهيشة وفي غزة بين الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦؛ وتزامنت مع حركة في المنافي الفلسطينية وخصوصا في لبنان واوروبا، والولايات المتحدة، تلك المؤتمرات واللقاء كانت قد طرحت جميع القضايا الصعبة التي يتعين معالجتها، كما أبرزت الحاجة المتزايدة إلى إستراتيجيات جديدة وجهات فاعلة جديدة من أجل حماية حق العودة، وحفظ الكرامة والعدالة للأجيال الفلسطينية المقبلة. ومما لا شك فيه، أنه بدون هذا الجهد الشعبي، لما كانت عملية تأسيس مركز بديل ممكنة بما هو عليه اليوم. ومع ذلك، وبعد عشر سنوات على تأسيسه، ويكننا القول بان تاسيس مركز بديل ساهم بصورة فعالة وديناميكية في استدامة الجهود الشعبية وتنميتها لتصل الى ما وصلت اليه اليوم، والتي تبقى بحاجة الى تنمية وتطوير في المستقبل.

عشر سنوات من العطاء: ما الذي تم انجازه؟

بناء "مجتمع حق العودة"

منذ انطلاقه رسميا في كانون ثاني ١٩٩٨م، أصل مركز بديل عمله مباشرة في تجمعات اللاجئين، ضمن فهم مدروس مسبقا، معتمد على مبدأ الشراكة والتكاملية واستنفار الطاقات الكامنة واستثمار المصادر المحلية في قيام حملة متاصلة في اصحابها الحقيقين ولضمان استدامة المركز كجزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية الاهلية للاجئين انفسهم، ولتحويل قضية من قضية اللاجئين انفسهم الى هوية نضالية وطنية فلسطينية، قومية عربية، بمساندة قوى ولجان التضامن الدولية التي تتقاطع معنا في مبادئ الحرية والمساوة والعدالة على اساس الحقوق غير القابلة للتصرف.

وبهذا استطاع مركز بديل من خلال الشراكة المجتمعية المحلية، تطوير مفهوم للعمل الاهلي ينطلق من ان جذر المجتمع، فكانت اللجنة التاسيسية للمركز من البداية مكونة من نشطاء العمل الاهلي في المنظمات الاهلية في اوساط اللاجئين والمؤسسات الوطنية العامة، والتي تحولت فيما بعد الى الجمعية العامة للمركز وتوسعت لتشمل مزيد من النشطاء.

واعتمد المركز مبدأ الانتخابات الدورية لمجلس الادارة ولجنة الرقابة مباشرة في دورات الجمعية العامة المنتظمة كل عامين، حيث جرى نسج علاقة مهنية تكاملية ما بين مجلس الادارة المنتخب والطوعي والهيئة التنفيذية في المؤسسة بصورة خلاقة ومبدعة، بحيث لا يصبح مركز بديل منظمة غير حكومية "قائمة بذاتها" أو لـ"ذاتها"، بل منظمة اهلية لها "مجتمعها"، مما سيكون له فائدة متبادلة للمركز والشعب الفلسطيني، ويعطيه مصداقية أعلى، وتكون في موقع أفضل يمكنها من تجنيد الشركاء، وتجنيد دعم الجمهور وتتمكن من التأثير العام. واستنادا إلى هذا الفهم؛ شرع مركز بديل في بناء علاقات تعاون وشراكة مع منظمات ومؤسسات المجتمع المحلي، ومع المهجرين الفلسطينيين في داخل فلسطين الانتدابية على جانبي الخط "الأخضر"، ومع اللاجئين الفلسطينيين في المنافي؛ وهذه الجهود التي استهدفت الوصول لمجتمع ومؤسسات اللاجئين وبناء علاقات التعاون والشراكة معها، لم تساهم في ولادة الائتلاف الفلسطيني لحق العودة فحسب، بل أيضا إلى تشكيل فريق الإسناد القانوني لمركز بديل؛ وهو شبكة من الخبراء في القانون الدولي، البحث الأكاديمي وحقوق الإنسان، ويساهمون بفعالية في تنفيذ برنامج بديل منذ عام ٢٠٠١.

ويعتمد برنامج بديل على المجتمع المحلي وعلى المنهج التشاركي، ومن ضمنه مشروع الطوارئ لخلق فرص عمل وإعادة بناء وتأهيل المساكن والبنية التحتية في مخيمات وتجمعات اللاجئين، وكذلك برامج تقديم الدعم المالي اللوجستي المحدود للمؤسسات والمبادرات المحلية للاجئين والمهجرين داخليا؛ والتي ساهمت في تعزيز علاقات المنظمات المحلية المستندة إلى المجتمع المحلي مع جمهورها، وكذلك تعزيز دورها كعنصر فاعل باعتبارها جزءا من مكونات المجتمع المدني الفلسطيني محليا وعلى مستوى الخارج.

واعترافا وتقديرا لنجاح عمل مركز بديل القائم على منهجية الشراكة والتعاون المجتمع المحلي، أوصى المقيمون الخارجيون الذين قاموا بتقييم برنامج بديل في عام ٢٠٠٦ بضرورة مساهمة بديل في التنمية المؤسسية للشركاء، حيث ورد في إحدى التوصيات:

"أن يقوم مركز بديل باستثمار تجربته الخاصة كمؤسسة، وتجربته الواسعة في دعم التطور التنظيمي للشركاء؛ وذلك من أجل تطوير إستراتيجية للتنمية المؤسسية وتقوية العمل المؤسسي للمؤسسات الفلسطينية، وكيفية تعزيز المشاركة التطوعية"

بناء وتعزيز نهج مهني قائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين

طور مركز بديل أجندته البحثية والدعاوية والإعلامية بالشركة مع الأوساط الشعبية؛ فيما تم الاتجاه تدريجيا نحو الدراسات الميدانية (مثال: زيارات تقصي الحقائق والتعلم من تجارب الآخرين لكل من البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا وقبرص بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٣؛ الدراسة الرائدة حول التهجير القسري بفعل الجدار الإسرائيلي في القدس، ٢٠٠٦)، الحلقات الدراسية وورشات عمل الخبراء (مثال: منتدى الخبراء ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حول المنهج القائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين)، والبحث الأكاديمي (مثال: الدراسات القانونية، الدراسات المقارنة لحالات اللجوء في أنحاء العالم، مسح بديل السنوي للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، دليل حماية اللاجئين الفلسطينيين وغيرها). فجميع هذه البحوث والدراسات كانت قادرة على ضمان أن حالة اللجوء الفلسطينية، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، يمكن أن تعرض اليوم بطريقة مقنعه للسياسيين، وللأوساط القانونية والأكاديمية على حد سواء. وهكذا، وجد المقيمون الخارجيون بأن "قدرة مركز بديل على إنتاج بحوث ومعلومات عالية الجودة معترف بها على نطاق واسع"، وأشار المقيمون إلى:

"يتميز مركز بديل بانفراده في منهجية الربط بين مشاركة نشطاء من أوساط شعبية مع متطوعين محليين وخبراء دوليين، وربط ذلك بممثلي فعاليات اللاجئين في المنطقة ومناطق أخرى، هذا الربط مكن بديل من إبراز الارتباط بين جودة الأبحاث والمعلومات، والنشاط العملي الميداني".

تيسير التوعية الجماعية، العمل الدعاوي والحملات: إستراتيجية من القاعدة - للقمة من أجل التغيير السياسي

لقد استخدمت أبحاث مركز بديل كقاعدة للمعلومات وأدوات للعمل الدعاوي؛ حيث مهدت الأرضية لحملة حقوق اللاجئين المستندة للمجتمع، وبفهم وقناعة راسختين بأن الفعل الجماعي والمستند إلى المجتمع، هو الآلية الوحيدة الكفيلة بإيجاد الإرادة السياسية للمنهج القائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين في أوساط صناع القرار السياسي، وحدد مركز بديل دوره بصورة رئيسية كميسر ومحفز لمبادرات العمل الدعاوي والحملات، من خلال دعمه للحملات والمبادرات الجماعية المستندة للمجتمع، من خلال المعلومات والعمل الإعلامي (بيانات صحفية ومجلات باللغة العربية والانجليزية) وبالتشبيك والتنسيق بين مختلف الفعاليات الشعبية، وبالعمل الدعاوي المهني والضغط من أجل كسب التأييد والحشد والتأثير على الساحة الدولية (المؤتمرات الأكاديمية، التدخلات ضمن نظام الأمم المتحدة)، وقد أكد المقيمون الخارجيون على:

"كان مركز بديل قادر دوما على استخدام موارده المحدودة بطريقة فعالية الكلفة، وعملت بطريقة ملائمة كمفعل، ومن اجل حث أنشطة مؤسسات أخرى من خلال تقديم دعم منشط وإلهام عبر جودة الأبحاث، وعن طريق التنسيق للعديد من الفعاليات المشتركة لمجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة".

النتائج والأثر (١٩٩٨ - ٢٠٠٧)

- حتى منتصف التسعينات: كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر على نطاق واسع كقضية سياسية فقط، لا علاقة لها بالحقوق، وقد نجح مركز بديل من خلال أبحاث محترفه أكاديميا وقانونيا ومهنيا والمعتمدة على الشراكة المجتمعية؛ في تقديم طرح مقنع بأن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ليس قضية سياسة وحسب، وإنما هي أيضا حقوق إنسان، وبأن القانون الدولي يوفر إطار للعمل من أجل حمايتهم وحماية حقوقهم، وأساسها حق العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات في سياق حل الصراع الفلسطيني – الصهيوني.


محمد جرادات يقدم شرحاً مفصلاً عن عمل مركز بديل لأحد الوفود الغربية. مركز بديل ٢٠٠٧ (©بديل)

- في صفوف الفلسطينيين: لقد تم تبني إطار العمل القائم على أساس الحقوق؛ ليس من قبل مؤسسات مجتمع اللاجئين والمهجرين داخليا فقط، بل ومن قبل الشبكات الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، كما أدى رواج هذا المنهج إلى تحفيز البحث الذي تجريه المؤسسات الأكاديمية والعامة (كمثال: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كلية الحقوق/العيادة القانونية في جامعة القدس، ومركز دراسات الهجرة القسرية في الجامعة الأمريكية) كما جذب هذا الإطار القائم على أساس الحقوق اهتمام وسائل الإعلام العربية والفلسطينية.
- على الساحة الدولية (الأمم المتحدة، حركات التضامن وحقوق الإنسان) تنامي نهج بديل القائم على أساس الحقوق من خلال الخبراء المتطوعين، أعضاء شبكة الاسناد القانوني لبديل، والتدخل الضاغط من خلال تعاقد بوقت جزئي في مقر الأمم المتحدة في جنيف (منذ عام ٢٠٠٧): "مؤسسة بديل طرف مهم في الحملات الأوروبية من أجل فلسطين، فهي تلعب دورا مهما لضمان أن تظل قضية اللاجئين الفلسطينيين جزء من أجندة الحملة. [...] وينظر الشركاء في أوروبا لبديل كمنظمة بارزة، وبشكل خاص؛ لأنها على مستوى رفيع من الاحتراف، وتوزع المعلومات بكفاءة وتستجيب بفعالية للرسائل والاستفسارات" (التقييم الخارجي، ٢٠٠٦).
- التنامي المضطرد للإجماع الفلسطيني على أهمية احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، استعادة ممتلكاتهم والتعويض؛ ومن أجل حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: لقد رفضت بقوة كل المشاريع ومقترحات الحلول التي لا تستند على الحق (كمثال: خطة نسيبة-أيالون، مبادرة جنيف). وتستمر أنشطة إحياء الذكرى السنوية للنكبة في التنامي من حيث تنامي اتساع النطاق، وتزايد انخراط الشباب الفلسطينيين اللاجئين وغير اللاجئين، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية الرسمية في هذه الأنشطة. وفي عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛ قام مركز بديل وعدد من شركائه بتطوير فكرة "حملة ٤٠/٦٠" التي برهنت على أنها إستراتيجية فعالة لضمان رفع مستوى الوعي وتعميقه على المستويين المحلي والدولي، وبان النشاطات حول الذكرى الأربعينية للاحتلال الإسرائيلي في عام ٢٠٠٧ ستتواصل حتى الذكرى الستينية للنكبة عام ٢٠٠٨، وتتضمن التوعية بحق العودة واستعادة الممتلكات للاجئين والمهجرين الفلسطينيين. (من أجل المزيد من التفاصيل، أنظر/ي: "الحملة الستينية للنكبة" على الصفحة الإلكترونية لبديل www.badil.org).
- انطلقت منذ عام ٢٠٠١، ولأول مرة منذ عقود، مبادرات مستدامة من يهود-إسرائيليين لدراسة ودعم منهج قائم على أساس الحقوق من أجل اللاجئين الفلسطينيين. كما أظهرت منظمات المجتمع المدني في الخارج اهتماما ونشاطا متزايدا في طرح ودعم حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين (بيانات وتصريحات صحفية، زيارات، مؤتمرات، جولات دراسية، المشاركة في إحياء ذكرى النكبة، برامج للمعونة والتنمية).
- حملة المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، والتي انطلقت عام ٢٠٠٥ من أجل تقوية وتعزيز جهود المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات لفرض احترام إسرائيل للقانون الدولي. وتعطي مشاركة بديل وشركائها في الحملة المصداقية لمطلب احترام حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة. كما يسرت انخراط منظمات شعبية وقطاعية في هذه الحملة، فبحلول عام ٢٠٠٧، لم تبق المشاركة في الحملة مقتصرة على الطلاب والكنائس، لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية؛ فقد انضمت اتحادات نقابية رئيسية في جنوب أفريقيا، مثل مؤتمر جنوب أفريقيا للاتحادات النقابية (COSATO)، واتحاد موظفي القطاع العام في كندا(CUPE)، واتحاد نقابات المحاضرين والمدرسين في الجامعات والكليات البريطانية في بريطانيا (UNISON) وغيرها العديد من المنظمات المهنية في العالم.
- ازدياد الوعي حول التهجير القسري الجاري للفلسطينيين في أوساط وكالات الأمم والمنظمات الدولية غير الحكومية، الأمر الذي أثار مناقشات حول نوعية الاستجابة الفعالة على أساس الحقوق لاحتياجات الحماية للمهجرين الفلسطينيين، ومن ضمنهم اللاجئين. والمؤشرات على هذا الاتجاه: توظيف وكالة الغوث "الأنروا" لمستشار خبير في الحماية (في عام ٢٠٠٦)، وكذلك

التعاون المكثف مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR؛ برامج جديدة لمنظمات غير حكومية لحماية اللاجئين، وبشكل خاص الأطفال (أوكسفام، انقاذ الطفل)، وإدراج "التهجير القسري" كبند منتظم على أجندة الرصد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للسكرتير العام للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة OCHA؛ وتشكيل مجموعة العمل الفنية/ مسجل الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن الجدار في الأراضي الفلسطينية (عام ٢٠٠٧)؛ بالإضافة إلى العديد من التقارير، والملاحظات الختامية ومشاريع القرارات التي صدرت من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (المقررون الخاصون للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD).

مشاكل وتحديات قائمة: ما هو الذي لم ينجح بعد؟

"حلم العودة" الفلسطيني:

بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني، وبشكل خاص اللاجئون، قد أعربوا عن موقف حازم بشان الحل القائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين وركيزته الأساسية حق العودة؛ ولكن السبل والوسائل العملية للسير نحو التطبيق الفعلي لهذا المنهج لا زالت غير واضحة، ومنذ الانتفاضة الثانية بشكل خاص، فإن الهوة بين ما هو موجود، وما يجب أن يكون؟ يجري ملاحظتها يوميا، وقد زاد ذلك من مستوى الإحباط والشعور بأن حق العودة هو "حلم" بعيد. ويتم تشجيع عملية إضعاف التمكين من قبل السياسيين ووسائل الإعلام، الذين يستمرون بالادعاء بان بأن تطبيق حق العودة هو خيار غير "عملي" وغير "واقعي".

الرعب اليهودي الإسرائيلي من "الحلم الفلسطيني":

مع وجود بعض الاستثناءات الطفيفة، فإن المجتمع المدني في إسرائيل يساند السياسات الحكومية الرامية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وذلك بسبب الخوف من أن عودتهم ستعني فقدان الأمن الفردي والجماعي، وفقدان اليهود الإسرائيليين للحقوق والامتيازات، و/أو لأن عودة اللاجئين من شأنها "تدمير الطابع اليهودي للدولة".

منهج التعامل بـ"فتور" مع اللاجئين الفلسطينيين من قبل المجتمع المدني العالمي

لا زالت قطاعات واسعة من المجتمع المدني العالمي، ومن ضمنه حركات التضامن، تتصور أن الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، ويقوم العديد منهم بالترويج للحل القائم على خيار الدولتين الذي يعطي أهمية قليلة للاجئين الفلسطينيين ولحقهم في العودة.

السياسة الغربية في الشرق الأوسط ظلت محصنة ضد التغيير إلى حد كبير

بينما تبين الأحاديث الخاصة مع صانعي السياسة الأجانب اهتماما وتفهما للأسباب الجذرية للصراع ولحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولكن ذلك يظل بعيدا عن صناعة السياسات الرسمية لحكوماتهم، فالأخيرة بقيت في إطار "خارطة الطريق" الرباعية، وبدون أية تدابير لإنفاذ القانون الدولي بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقا لـ"خارطة الطريق"، فإن اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم حل مشكلتهم من خلال إيجاد "حل واقعي، عادل، منصف ومتفق عليه"؛ وهذه الصياغة تعكس نفس المنهجية غير القائمة على أساس الحقوق، ونفس اللغة التي تم استخدامها من قبل الحكومات الغربية بعد انهيار أول مؤتمر للسلام بين العرب وإسرائيل في أوائل الخمسينات من القرن الماضي.

رفع مستوى الإستراتيجية: كيفية التقدم للأمام؟

لقد توصل مركز بديل والمقيمون الخارجيين في الفترة الماضية إلى استنتاج يتطلب ضرورة زيادة نطاق وأثر الحملات، فقد جاء في توصيات التقييم ما يلي:

"يجب أن تنتقل النشاطات الشعبية لمركز بديل من "رفع مستوى الوعي" إلى مجالات أكثر صعوبة تتعلق بتغيير الاتجاهات والسلوك، وهذه العملية تتطلب تفاعل لمدة أطول ومتابعة أكثر مع الفئات المستهدفة، كما تتطلب التركيز على قضايا تهم المستفيدين بصورة مباشرة ويمكن معالجتها عبر تأثيرهم" (التقييم الخارجي، ٢٠٠٦، مع إضافة التأكيد).

واستنادا على ما ورد أعلاه؛ فإن العمل الفلسطيني المستقبلي من أجل حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وبشكل خاص حقهم في العودة؛ يجب أن يوفر إجابات على السؤال الأساس:

كيف يصل العمل من أجل حق العودة إلى مجال التأثير العملي بحيث يؤثر في المواقف ويغير في السلوك؟ في البداية بين صفوف الفلسطينيين، وبعد ذلك في أوساط الشركاء والفئات المستهدفة؟ وبعبارة أخرى:

كيف يمكن تحويل "حلم العودة" إلى مسألة يتم تصورها كهدف عملي وملموس؟

الحاجة لوجود رؤية واضحة وشاملة للحل:

خلصت العديد من النقاشات الإستراتيجية، بين الأطراف الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، وفي جميع أنحاء العالم؛ إلى أن حملات أكثر فعالية من أجل سلام عادل في فلسطين/إسرائيل تتطلب رؤية جديدة على أساس الحقوق، تكون سهلة الفهم وتمتلك أبعادا أخلاقية قوية ومتماسكة. وقد أكدت حلقات الخبراء والمجموعات الدراسية على الشعور المشترك؛ بأن حق العودة الموضوع في إطار يعزله باعتباره قضية منفردة وبمصطلحات قانونية بحتة؛ غير قادر على تفجير الطاقات الإبداعية للشعب، وهذا نابع من كون الخطاب القانوني والتعبئة من أجل حق العودة وحدهما لا يستجيبان لاحتياجات الناشطين لرؤية واضحة وأخلاقية للحل الشامل المرغوب (هذه الرؤية تشبه كمثال عليها: "شخص واحد، صوت واحد" خلال النضال ضد نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا)، أي رؤية فلسطينية لحل الصراع، في القلب منها قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومواطني إسرائيل الفلسطينيين، وكذلك لليهود الإسرائيليين، رؤية تقوم على أساس العدل والمساواة في الحقوق للجميع، فمثل هذه الرؤية يمكنها أن تثير خيال وابداع نشطاء السلام وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، كما يمكنها تعزيز حق العودة والحملات من أجله.

الحاجة لفهم النظام الإسرائيلي بوصفة صيغة للأبارتهايد

يتوجب تعزيز التحليل القانوني للنظام التمييزي والقمعي الإسرائيلي على جانبي "الخط الأخضر"، ويجب زيادة الجهود التعليمية ونشر الحقائق من أجل إقناع الأطراف الفاعلة على المستويين المحلي والعالمي بأن النظام الإسرائيلي هو نظام مشابه لنظام الأبارتهايد وربما أسوأ مما كان عليه الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، والأبارتهايد هو جريمة بموجب القانون الدولي، وتأطير النظام الإسرائيلي من خلال الحقائق الجلية على أرض الواقع باعتباره نظاما استعماريا عنصريا مدانا ويتوجب إنهاءه من وجهة نظر القانون الدولي والسلام العالمي، سيكون له أثر كبير في تعزيز الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك مطلب اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، كما يبرز التزامات الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ويدفعها للعمل من اجل إنهاء مثل هذا النظام، بما في ذلك كشفه وافتضاحه للجمهور على أوسع نطاق، والمطالبة باتخاذ التدابير القانونية والدبلوماسية، وحملات المجتمع المدني من أجل مقاطعة نظام الابارتهايد الإسرائيلي، وسحب الاستثمارات منه فرض العقوبات عليه حتى تنصاع دولته لأحكام القانون الدولي.

الحاجة لتطوير ممارسة وثقافة العودة

الأنشطة المختلفة (مثل البيانات والشعارات، المسيرات والتدريب) والتي تقتصر على رفع مستوى الوعي والتأكيد على حق العودة؛ لا تستطيع وحدها بناء ثقة الجمهور في أن العودة ممكنة وعملية، ولهذا، فمن أجل مشاركة أوسع وأعمق لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين والجماهير الفلسطينية عموما، ينبغي على برنامج مركز بديل أن يوفر فرصا للتواصل والتشابك الثقافي والفكري الواسع مع حق العودة وحركة العودة، وتشجيع المبادرات التي تستكشف الخيارات والأبعاد العملية لعودة اللاجئين، وبناء القدرات من أجل التنظيم العملي للمجتمع وللحملات التي تستهدف تنفيذ الحقوق (تحديد أصحاب المسؤوليات والواجبات لتحملها).



أحد الجداريات في مخيم الدهيشة تبرز مدى ارتباط االأطفال بقراهم الأصلية. (©بديل)

إضافة لذلك، فإن النشاطات المعتمدة على المجتمع يجب أن تكون استباقية، مستدامة، وتحقق نتائج ملموسة ومرضية على المستوى الشخصي، ومعترف بها علنا من قبل الجمهور.

برنامج تدريب وتفعيل الشباب (منذ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦)، جائزة العودة السنوية (منذ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، وبرنامج بديل لدعم المبادرات المحلية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين (منذ عام ١٩٩٨)، فضلا عن حملة المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة اسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (منذ عام ٢٠٠٥)؛ كل هذه البرامج تم تحديدها واعتمادها كمكونات أساسية من خطة بديل الثلاثية المقبلة لسنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٠؛ وذلك استجابة للمستوى الاستراتيجي الجديد للمركز، النابعة من المتطلبات المذكورة أعلاه.

الفرص التي تدعم برنامج بديل الجديد

- لقد أدى ترسيخ الاستعمار الإسرائيلي، وتكريس اسرائيل للحقائق على ارض الواقع الى تخبط في رؤية القيادة الفلسطينية وغموض في نظامها السياسي؛ حتى أصبح الحل التفاوضي على أساس الدولتين، بما يعنيه من حق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة دولة ذات سيادة غير منقوصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ينظر إليه على نطاق واسع بأنه لم يعد خيارا عمليا. كما أن التدابير التي تتخذها إسرائيل على جانبي "الخط الأخضر"؛ تكشف عن طبيعة النظام الإسرائيلي الذي أصبح يفهم بصورة متزايدة كصيغة للأبارتهايد والاستعمار، وهذه النظرة للنظام الإسرائيلي لم تعد مقتصرة على الفلسطينيين وبعض المجموعات الصغيرة ذات الخبرة بين اليهود الإسرائيليين والأفارقة الجنوبيين، بل أصبحت تنتشر بين أعداد متزايدة من الصحفيين والدارسين، والساسة المتقاعدين في الغرب والمستشارين، وكذلك المهنيين المتخصصين في حقوق الإنسان وفي برامج دعم التنمية وحقوق الإنسان خارج وداخل نظام الأمم المتحدة، إضافة إلى أطراف فاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، اليهود الإسرائيليين وعلى المستوى العالمي؛ وجميع هؤلاء يتقاسمون ويشتركون في فكرة الالتزام بحقوق الإنسان وفقا لأحكام القانون الدولي كما هو قائم اليوم، وهكذا، ينخرطون بصورة مكتفة أكثر في البحث عن رؤية سياسية جديدة على أساس الحقوق؛ يمكنها أن توجه المساعي الرامية إلى تحقيق سلام عادل في فلسطين/إسرائيل.
- الاستخدام الواسع النطاق لمفهوم نظام الفصل العنصري والاستعماري وتطبيقه على الصراع؛ مما يؤدي لتسهيل فهم آليات التهجير القسري للفلسطينيين، وبالتالي دعم حقوق اللاجئين والمهجرين داخليا في العودة واستعادة الأملاك، لأن مثل هذا الإطار المفاهيمي:
  - يركز على النظام التمييزي القانوني والسياسي الإسرائيلي؛ باعتباره السبب الأساسي للصراع وهذا يقود إلى العام ١٩٤٨ وسبب النكبة الفلسطينية والمسئولية عنها؛
  - يخلق جدل أخلاقي وقانوني ساخن حول المساواة والحاجة لإنهاء جميع أشكال التمييز.
  - يمهد لاستعداد متزايد لدى المنظمات الدولية والهيئات المتفرعة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ من أجل الاعتراف بالتهجير القسري للفلسطينيين، واتخاذ إجراءات وقائية لوقف التهجير الجاري، والعمل على معالجة نتائج التهجير السابق ووضح الحلول.
  - يولد توافق متزايد (إجماع) في الآراء بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني الغربي حول مشروعية الضغط من أجل عزل إسرائيل، وحول الحاجة إلى إنفاذ أحكام القانون الدولي (كمثال: حملة المقاطعة، سحب الاستثمارات وفرض العقوبات؛ وحملة القانون مناسب محليا وعالميا/ وضمن الولاية القانونية العالمية)؛
  - تعزيز عملية إعادة التفكير في سيناريوهات وطرق الحل (خيار الدولة الواحدة مقابل خيار الحل القائم على دولتين) والتفكير في العلاقة بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في فلسطين التاريخية (الانتدابية).

- تعتبر الذكرى الستينية للنكبة في عام ٢٠٠٨ بيئة مناسبة لزيادة اهتمام الجمهور بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، على المستويات المحلية والعربية والعالمية. سواء من حيث سعة ونطاق ونوعية المشاركة وحجم العمل التنظيمي المطلوب على جميع المستويات، مما يوفر فرصا لتوحيد الجهود وتطوير القدرات التنظيمية للمؤسسات والمب ادرات المحلية عبر التفاعل طويل الأمد بين العديد من الأطراف الفاعلة والمجتمعات المحلية وترافقها مع البعد العالمي للحملة الستينية للنكبة.

وأخيرا فان مسيرة عشر سنوات من العمل المتواصل لمركز بديل لم تكن ممهدة بباقات الزهور، بل كانت عشر سنوات محفوفة بالمخاطر، مر فيها المركز بعواصف قاسية في مختلف المجالات منها الإداري والمهني والفكري والسياسي، وهذا أمر مفهوم ومستوعب وكان الصبر والتحلي بالنفس الطويل ومواصلة العمل ليل نهار للتغلب على تلك المعضلات سمة الفرد والجماعة في عمل مركز بديل.

أي ان مركز بديل خاض تجربة فريدة في المزج ما بين العمل الوطني العام ونشطاء من خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة وموزعة على اطياف اللون السياسي الفلسطيني، فما بالكم عندما يضاف اليها البعد الاممي الذي ساهم في تأصيل عمل بديل المفصل أعلاه، إن هذا الخليط الكيميائي البشري ليس من السهل التعامل معه وصهره لصالح برنامج حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن النتيجة التفاعلية لتلك الأطياف المختلفة أنتجت نموذج متقدم في القدرة الإبداع والتميز في العطاء.

والسؤال الأخير هل يستطيع مركز بديل ان ينشر ثقافة العودة ووضع أرجل لها في الميدان المحلي والعربي والدولي على مدار السنوات العشر القادمة، انطلاقا من الإستراتيجية الجديدة التي حددها لنفسه؟!!

الإجابة برسم الزمن.

---

* إنغريد جاسنر جرادات هي مديرة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

* محمد جرادات هو منسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في مركز بديل، ومحرر مشارك في جريدة "حق العودة". وهما عضوان مؤسسان في المركز

بديل: عشر سنوات... عشر نجمات

بقلم: تيسير نصر الله*



قد تكون شهادتي مجروحة عندما أكتب عن "بديل"، لأنني ببساطة شديدة أحد أعضاء مجلسه الإداري ولجنة الرقابة عليه فيه منذ ما يقارب الثماني سنوات، وأحد الذين واكبوا مسيرته منذ تأسيسه حتى الآن، ولكنني بصدق أجد نفسي منسجماً مع قناعاتي وأنا أستجمع أفكاري للكتابة عن مؤسسة فلسطينية ساهمت في نشر ثقافة حق العودة وحقوق اللاجئين بزمن قياسي، وأعادت، مع بقية المؤسسات واللجان والمراكز، المكانة المرموقة لقضية اللاجئين، والتي يحاول البعض مع سبق الإصرار والترصد شطبها من خارطة القضايا الكبيرة لشعبنا الفلسطيني.

"بديل"، من يكون؟

احتار المتابعون في تعريف "بديل"، فمنهم من قال إنه مؤسسة ثقافية وربما اجتماعية، وقال آخرون إنه مؤسسة إعلامية، وربما مؤسسة قانونية، وذهبوا بالتحليل فقالوا إنه مركزاً بحثياً، وربما دار نشر وإعلام، بينما قال البعض الآخر إنه مؤسسة محلية تعمل في شؤون اللاجئين وقضاياهم وتدعم مؤسساتهم المحلية، ولكن الخبراء قالوا إنه مؤسسة تنسيقية للجان الدفاع عن حق العودة في كل أرجاء العالم.

نعم، فمركز "بديل"، وخلال العشر سنوات الماضية، استطاع أن يكون كل ذلك. وللحقيقة، فإن "بديل" قد أضاف لقضية اللاجئين بعداً استثنائياً، وأهمية لا ينكرها إلاّ الجاحدون، فتكاد لا تجد بحثاً علمياً أو أكاديمياً خاصاً باللاجئين إلاّ واسترشد كاتبه بأحد مراجع بديل أو بحوثه وإصداراته الكثيرة التي عمل على إنتاجها لتكون مرجعاً لكل الباحثين، أو من خلال التزود بمكتبة "بديل" التي تضم بين رفوفها المئات من المراجع العلمية والأبحاث، لذا فهو من هذه الزاوية مركزاً بحثياً. ومن زاوية أخرى، فإنك تجد النشرات التعريفية والكتب والإصدارات الأخرى كجريدة "حق العودة" (الصادرة باللغة العربية)، ومجلة "المجدل" (الصادرة باللغة الانجليزية) والتقارير السنوية التي توثق كل ما يتعلق بقضية اللاجئين وأعدادهم وأماكن تواجدهم، فتزداد حيرة وربما تقول إنه دار نشر وإعلام.

وإذا ما أردنا أن ناخذ الصورة من زاوية ثالثة، وننظر إلى شبكة العلاقات التي أقامها "بديل" بين مختلف لجان اللاجئين ومراكزهم الثقافية ومؤسساتهم المحلية في الضفة وغزة وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فإننا نقول إنه هيئة تنسيقية محلية، تسعى إلى نسج أفضل العلاقات وأرقاها، للتعاون ضمن برامج مشتركة، لتطوير التنسيق مع هذه المؤسسات والرقي به لمواكبة الحداثة ونشر الوعي والمعرفة في أذهان وعقول الأجيال الناشئة من خلال الدورات التي يرعاها والمخيمات الصيفية التي ينظمها سنوياً. من زاوية أخرى، فإنّ "بديل" ومن خلال شبكة العلاقات الدولية التي يقيمها مع مختلف لجان الدفاع عن حق العودة في العالم والجاليات الفلسطينية، وعبر عضويته في العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية فإنه يعتبر لدى الكثير من المتابعين هيئة تنسيقية دولية، فهو بادر إلى تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وشبكة خبراء بديل للدعم القانوني.

جائزة العودة السنوية

إن خير دليل على ما أحدثه بديل في عقول الناس والمبدعين منهم، ومن اهتمام لديهم هو إعلان مسابقة جائزة العودة السنوية، وهذا يندرج ضمن سياسة التقييم التي يجريها "بديل" لبرامجه ونشاطاته، وهو بذلك يركز على كافة الفئات الفلسطينية وأماكن تواجدها، حيث يسمح بمشاركة الجميع، من الداخل والخارج، بالمسابقة التي تضم ستة حقول هامة في كتابة قصص الأطفال، والأوراق البحثية، وأفضل بوستر عن النكبة، وإنتاج الأفلام الوثائقية، والتاريخ الشفوي، والقصص الصحفية المكتوبة.

عشر نجمات على جبين بديل

إنّ احتفال "بديل" بمرور عشر سنوات على تأسيسه يعني أنه يحتفل بعشر سنوات من العمل المتواصل، عشر سنوات من الإبداع والتميّز، عشر سنوات من التجدد والمثابرة، عشر سنوات من التالق والنجومية، وفي أي مجال؟! في مجال الدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين، تلك الحقوق المغتصبة منذ ستين عاماً... إنه يعمل في حقول الشوك والغضب والممنوع، فمجرد العمل على نبش الذاكرة الجماعية بحقوق شعبنا، وتوريث حلم العودة لدى الأجيال الفلسطينية المتعاقبة، فإن ذلك يعني تهمة يحاسب عليها "قانون الغاب" لدى الآخرين الذين يريدون لنا أن ننسى جذر القضية، وعنوان الصراع، ومفتاح الحل.

وتحت أي ظروف يعمل "بديل"؟! إنها ظروف العولمة والقطب الواحد، والحرب على "الإرهاب"، والبحث عن صيغ جديدة للسلام المزعوم، والتعايش الموهوم، وتكريس ثقافة القفز عن الحقوق الوطنية الثابتة والتنكر لها، بل اغتصاب حقوق شعوب أخرى وإعادة تهجيرهم من جديد.

ختاماً أقول: بثبات شق "بديل" طريقه، وتخطى كل الصعوبات التي واجهها، وما أكثرها! وبوعي مثّل "بديل" تجربة فلسطينية فريدة من نوعها، من حيث المأسسة والتنظيم والتشبيك، وبعزيمة وإصرار سيواصل بديل مسيرته التي بدأها قبل عشر سنوات، والتي لن تتوقف إلاّ بعد أن ينال اللاجئون الفلسطينيون حقوقهم كاملة غير منقوصة بالعودة إلى الديار التي طردوا منها والتعويض واستعادة الممتلكات.

وهنا أقول معاتباً: كنت أتوقع أن يكون "بديل" أحد المؤسسات المرشحة للتكريم هذا العام لما يحمل من صفات تنطبق على شروط المسابقات، ولكن ذلك لم يحدث، لذا فإنني سأسمح لنفسي بمنح "بديل" جائزة التفوق والتميّز والإبداع الفلسطيني لهذا العام، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى الستين للنكبة.

* تيسير نصر الله هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، واحد مؤسسي لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومركز يافا الثقافي المنبثق عنها، بالإضافة الى ترأسه لمجلس ادارة المركز. شغل السيد نصر الله في السابق منصب نائب رئيس مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو الآن عضو لجنة الرقابة على مركز بديل.

ذكرى عاشرة سعيدة يا بديل

بقلم: سكوت ليكي*

خلال تجربتي المتواصلة على مدى خمسة وعشرين عاما في العمل مع حركات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ كان لي الشرف بالعمل مع مئات المنظمات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ولكل منها أساليبها وقضاياها؛ ولكن جميعها تتقاسم الأمل المشترك لإجراء تغيير جوهري من اجل تحسين حياة الآخرين. مثل هذه المجموعات والناس الذين يشكلون فرق موظفيها هم - ودون استثناء تقريبا - هم أشخاص غير عاديون ولديهم طرقهم الفريدة الخاصة بهم، غالبا ما تتحدى وتتجاوز التعاقدات والسلطات، من اجل العمل لمنفعة جمهورها المحروم الذي وجدت من أجل خدمته.

وكم هي هائلة ظاهرة وجود هذه المجموعات؛ سواء كانت تناضل من أجل حقوق سكان الأحياء الفقيرة في "سانت دومنغو" أو "مومباي"، أو من أجل حقوق المرأة في "أوغندا" أو "غانا"، أو لأجل حقوق اللاجئين في "ألبانيا" أو "جورجيا"، ولكنني نادرا - إن لم يكن في أي وقت على الإطلاق- ما أعجبت حقا، ويكون لي الشرف أن أعمل مع، وأشهد على عمل مجموعة مخلصة ومتفانية حقا مثل مجموعة مركز بديل. وخاصة بمستوى الالتزام الذي يتمتع به الطاقم الفلسطيني والدولي في دعم ما اسميه على الدوام بـ"قضية حقوق الإنسان الأصعب بالنسبة للجميع" فمركز بديل ظاهرة استثنائية حقا عندما تنظر إليها، بموازنتها المتواضعة، وظروف العمل غير المواتية للطاقم الذي يدير العمل من مكاتب المركز في بيت لحم. إن جهود مركز بديل الرائعة لتسليط الضوء على الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين، هي جهود تستحق الثناء حقا.

وربما تكون النكبة الفلسطينية هي جريمة حقوق الإنسان التي لم تحل، والتي كتب عنها على نطاق واسع أكثر من غيرها، ويقينا أنه لا توجد مجموعة من اللاجئين في العالم يمكنها أن تقترب من حجمها ومن الصدمة التاريخية التي تعرض لها أكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني، ويبدو أن العالم اليوم لا زال بعيدا، بقدر ما كان دائما، عن إقناع إسرائيل وحاميتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين والأشخاص المهجرين داخليا، للسماح لهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية - كما جميع اللاجئين الآخرين والمهجرين داخليا لهم مثل هذا الحق ويمكنهم ممارسته - وبالطبع، هذه ليست الطريقة الوحيدة لضمان حل عادل حقا لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، ولكنه أمر مرتبط بالإحساس المشترك للمساعي الواسعة من اجل سلام مستدام ومن أجل أمن المنطقة بأسرها.

وهذا هو السبب في كون مسار العمل الريادي الذي يقوم به مركز بديل، هو أمر حيوي جدا لقضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم، فمن أجل ذلك يقوم مركز بديل وشركاؤه الكثيرون بثبات بتدعيم رسالة العديد من الاتفاقيات في إطار القانون الدولي، قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وحتى بعض عناصر القانون الإسرائيلي، ووراء ذلك الاستمرار في حمل الفكرة الظاهرة بأن ملايين اللاجئين الفلسطينيين لم يحصلوا على حقوقهم الاساسية المتمثلة في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض، انطلاقا من سوء الإرادة أو محاولات إعادة توطينهم في بلاد بعيدة عن ديارهم الاصلية، هي طرق غير مقبولة لمعالجة مشكلة عمرها ستين عاما وتتحمل إسرائيل المسئولية الاخلاقية والقانونية الكاملة عنها، وان مثل هذه المعالجات لا تملك حتى فرص الانطلاق. إن عمل مركز بديل في جميع أنحاء البلاد، في إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك العمل مع مجموعات إسرائيلية مثل "زخروت"، وغيرها من المجموعات المستعدة للاعتراف بالحقائق التاريخية وبالمسئولية، كان ولا يزال عملا حيويا لإبقاء أوراق الحق في استعادة السكن، والأراضي واستعادة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة مطروحة على طاولة البحث.

إذا أتيحت لنا الفرصة الكافية للحديث المباشر مع اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، فمن يستطيع أن ينكر أن غالبية كبيرة من اللاجئين يرغبون في نفس الشيء البسيط، وهو حقهم في أن يكونوا قادرين على استرداد أراضيهم وديارهم التي أجبروا على الفرار منها. وإذا ما تم التعامل بمساواة في الحقوق، ومع الحفاظ على الكرامة والاحترام، فكم هو عدد اللاجئين اليوم، الذين يمكن أن يكونوا مستعدين



للتخلي عن هذا الحق، وإعطاء الفرصة لمثل هذه العملية لتأت أكلها؟ فكم عدد اللاجئين الذين سيكونون على استعداد لقبول تعويض اسمي، أو ما يتم وصفه اليوم بقسوة بـ"حق العودة إلى الأراضي الفلسطينية"، كما نسمع كثيرا هذه الأيام من أروقة "أنابوليس" وبيت "بلير" والكنيست؟ ونحن جميعنا نعرف ما هي الإجابات على هذه الأسئلة. ومرة أخرى هذا يوضح لماذا يكد مركز بديل، يبذل جهودا كبيرة بدون كلل ولا ملل (هل يوجد أحد في مكان ما في العالم يعمل لساعات طويلة مثل انغريد، محمد، تيري، كارين ونجوى ونهاد وكل أفراد الطاقم الآخرين؟؟؟) وذلك من أجل إبراز القصة الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، لأوسع جمهور ممكن على امتداد العالم، ولمثل هذا الجهد أهمية حيوية جدا، وفي الحقيقة، يجب أن يتواصل حتى يتم انجاز الهدف من وراء هذه الجهود.

إن تناول قضية لها من قوة الأبعاد العاطفية، والغوص في جدلها المعقد مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين والمأزق الذي يعيشونه؛ إن تعهد مثل هذه القضية يمكن أن يقوم به فقط الأشخاص الأكثر شجاعة وحماسا من بين داعمي حقوق الإنسان؛ ولكن عندما تصبح الحقائق معروفة، وعندما يفهم التاريخ بشكل كامل، وعندما تتضح عبر العقود المتوالية؛ معاناة ويأس الملايين العديدة التي تم تطهيرها عرقيا؛ فكيف يستطيع أي ناشط في مجال حقوق الإنسان تجاهل محنة هؤلاء اللاجئين؟

نحن جميعا نعلم أن العقبات تتكدس ضد اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين ككل، وأن المكاسب الملموسة التي تم إحرازها خلال ستة عقود من اجل العودة، هي مكاسب ضئيلة جدا، وأن تحريك او تغيير سياسة حكومات إسرائيل والولايات المتحدة باتجاه معالجة عادلة لهذه المسألة الجوهرية هو أمر ينطوي على صعوبات جمة، ولكن، وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة؛ فإن الديناميات والخطط التي يسير عليها مركز بديل أسبوعا بعد أسبوع، وعاما بعد آخر، وطرح القضايا المختلفة وإنتاج التقارير الممتازة الثاقبة الرؤية، والتحليلات غير المتوفرة من أي مصدر آخر، وفوق كل ذلك وقبل كل شيء؛ الاستمرار في تعزيز الأمل في مستقبل يتسم بالعدالة والإنصاف للاجئين الفلسطينيين، وبغض النظر عن أماكن تواجدهم الحالية.

تهانينا لكل الذين جعلوا من مركز بديل ما هو عليه اليوم! فقد قمتم جميعا بعمل لا يصدق، ويحدوني الأمل الأكيد بأنكم ستحافظون على منجزاتكم، وستواصلون جهودكم ومهامكم حتى انجاز رسالتكم بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم.

من خلالكم، يا بديل يصبح صوت اللاجئين أعلى من أي وقت مضى، ورسالتهم الحقيقية سيتم اعتناقها على أوسع نطاق. وسيكون يوم عودتهم إلى ديارهم الأصلية؛أقرب من أي وقت مضى...

* المحامي سكوت ليكي هو مدير مؤسسة "حلول للتهجير" ومؤسس، مركز حقوق السكن والإخلاء (COHRE) - جنيف، سويسرا. ليكي هو عضو في شبكة مركز بديل للدعم القانوني.

بديل قائد رؤية إستراتيجية وسياسية بديلة

حق العودة من البازار السياسي الى المنهجية القانونية

بقلم: د. محمود عيسى *

خلال مؤتمر عُقد في القدس قبل عشر سنوات بمناسبة الذكرى الخمسين للنكبة؛ أتيحت لي الفرصة للالتقاء بممثلين عن مركز بديل في المؤتمر. كانت سنتان قد انقضت من عمرنا كائتلاف حق العودة في الدانمرك، ومنذ الدقائق الأولى وجدتُ أن لدينا الكثير من القواسم المشتركة والاتفاق حول مركزية قضية حق العودة وضرورة العمل من أجل هذه القضية. تتوج هذا اللقاء بزيارة مكتب مركز بديل في بيت لحم برفقة نشطاء فلسطينيين من ألمانيا، السويد وفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، وقد تم خلال تلك الزيارة وضع وترسيخ القاعدة المشتركة للتعاون. بعد عامين من ذلك، وتحديدا قبيل انطلاقة الانتفاضة الثانية بيوم واحد؛ قمنا بالمشاركة بفعالية في اللقاء التنسيقي الأول للمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حق العودة وذلك في قبرص، حيث التقى ناشطون فلسطينيون من أربع قارات للنقاش والتداول في واحدة من أهم القضايا الأساسية للصراع، ألا وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية.

لقد كان أحد الأسباب الرئيسية لمعالجة هذه المسألة هي عبارة واحدة وردت في إتفاقيات أوسلو وتتعلق بالطريقة التي تم عرض قضية اللاجئين فيها، حيث اوردت أن الاطراف سيقومون بمناقشة قضية اللاجئين في المرحلة النهائية من الاتفاق الانتقالي، وهي صيغة غير واضحة وغامضة جدا. الآن، وبعد أربعة عشر عاما على اتفاقية أوسلو، فإن المكانة غير الواضحة والغامضة لقضية اللاجئين لا زالت سائدة في الاتفاقيات المختلفة. وخصوصا عند قراءة وثيقة جنيف، أو التصريحات السياسية المختلفة من قبل القلائل الذين جاؤوا بتفسيرات مختلفة للكلمتين المشهورتين: "حق العودة". لقد كان القاسم المشترك بين هذه التفسيرات هو غياب المنهجية المستندة للقانون، ومن المعروف أنه قد تم تعليق اجتماعات اللجنة الرباعية المكونة من ممثلين عن إسرائيل، الأردن، فلسطين ومصر بعد عدة اجتماعات، حيث لم تتمكن هذه اللجنة من الاتفاق على تعريف "من هو اللاجئ؟" وإذا كان تحديد من هو اللاجئ الفلسطيني عبارة عن أحجية بالنسبة للجنة الرباعية للاجئين؛ فإنني سأشير هنا إلى عدد من التلميحات المختصرة للدور الحيوي الذي لعبته مؤسسة بديل في تمهيد الأرضية لرؤية إستراتيجية وسياسية بديلة، تم بناءها على أساس البحث والتوثيق المكثف، وعبر عشرات التقارير، التحليلات، الكتب والوثائق، والأفلام، وفوق كل ذلك تقديم المنهجية العالمية القائمة على أساس الحقوق من أجل معالجة جامعة لكل الإشكاليات المتعلقة بحقوق اللاجئين. من وجهة نظري؛ لعب مركز بديل هنا دورا هاما في التحول الجذري نحو هذا النموذج؛ من حيث نقل مسألة حقوق اللاجئين من البازار السياسي إلى المنهجية القانونية التي تضع القضية برمتها في إطار آخر لا علاقة له بميزان القوى ولا بذكاء فرق التفاوض المختلفة، بشأن كيفية الحديث بصوت جهور فيما يتصل بقضايا اللاجئين المختلفة. وقد انتشر هذا المنهج مثل الفطر بين المنظمات غير الحكومية الدولية على امتداد العالم، وبالتالي ليس غريبا أن نسمع احد السياسيين الإسرائيليين في أيام أوسلو يقول: "من أي مكان في الجحيم يأت حق العودة هذا!"

لقد دشّن بديل العديد من المؤتمرات الدولية في عواصم أوروبية مختلفة، وذلك بمشاركة قانونيين بارزين، محللين، ساسة دوليين فاعلين، خبراء قانونيين وشخصيات قيادية كان لها تجارب في كل من جنوب أفريقيا، البوسنة وقبرص؛ وقد لعبت جميع هذه المؤتمرات والندوات الدولية، ولا زالت، تلعب دورا رئيسيا في تحديد وتعريف نموذج جديد للمجتمع المدني وماذا يعني؟ وبالرغم من انتشار عشرات آلاف المنظمات غير الحكومية على امتداد العالم العربي؛ فإن القليل منها يمتلك مثل هذا النفوذ والقوة في عملها. فمؤسسة بديل هي واحدة من بين المنظمات الفلسطينية غير الحكومية التي تمتلك مصداقية الاستدامة، والحكم الرشيد، الشفافية المقرونة بالمهنية العالية والتفاني.

في الحقيقة، كنت مندهشا عندما كنت أبحث عن مكتب بديل في بيت لحم في العام ١٩٩٨ لأجد هذه المؤسسة في مكتب متواضع جدا، والذي يحتاج غالبا إلى خارطة خاصة للوصول له، وطاقم الموظفين الذي قابلناه كان أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. ومع ذلك؛ فإن نشاط هؤلاء الأفراد المعدودين أصبح معروفا على نطاق عالمي، ومع الوثائق الضخمة، والموقع الإلكتروني المنظم، ودورية المجدل باللغة الانجليزية، والخبراء، وجريدة حق العودة باللغة العربية؛ وهذه فقط أمثلة قليلة. إن مؤسسة بديل هي مثال للمؤسسات غير الحكومية الجديدة التي يجب منحها الثقة لتكون نموذجا لمئات وآلاف المنظمات غير الحكومية، وخاصة في فلسطين؛ حيث أن منظمات مجتمع مدني قوية ومستقلة هي التي تشكل الضمانة الوحيدة للحفاظ على حقوق المواطنين، وبخاصة حقوق اللاجئين الفلسطينيين المحرومين والمقتلعين، والذين يمثلون حالة اللجوء الأطول في تاريخنا الحديث، سواء على مستوى الحجم والزمن؛ ستة عقود من الشتات لستة ملايين إنسان، وقضية بهذا الحجم والمدى الزمن يجب أن تكون كفيلة أكثر من اللازم لتحريك النظام الدولي للتفكير بحكمة وشمولية للفت الانتباه لأسباب جميع الحروب التي جرت في المنطقة خلال الستة عقود الأخيرة.

أحد الجوانب اللافتة الأخرى لمركز بديل، والتي أرى من واجبي ذكرها علنا؛ وهي تنظيم الزيارات الدولية لكل من جنوب أفريقيا، البوسنة والهرسك وقبرص. وقد كنت واحدا من بين العشرات من بين نشطاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة وشركائه، الذي شاركوا في هذه التجربة الفريدة، والتي أعطتني مع زملائي حصيلة ضخمة وغنية من خلال التعلم من التجارب العالمية للآخرين؛ حيث يمكن للمرء أن يدرك إلى أي حد يمكن أن يكون المرء فقيرا وضعيفا، ومع ذلك لديه الإرادة والإصرار على انتزاع حقوقه، وهذا ما يمثل القوة الأعظم في الوجود، إنها قوة المنطق ضد منطق القوة، وإنها تقدم لنا البرهان بأنه مهما كانت تعقيدات قضية اللاجئين، ومهما يطول الزمن الذي تستغرقه؛ فإن هناك إمكانية لإيجاد حلول مستدامة لقضايا اللاجئين. صحيح إن التطبيق لم يكن مثاليا في عدد من الأماكن التي قمنا بزيارتها، ولكن المنهج القانوني الذي اتبعته المنظمات الدولية؛ مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها، قد أوجد الأرضية الصلبة لحل المشكلات في حقبة ما بعد الأبارتهايد الذي سيطر على جنوب أفريقيا لعدة قرون من الزمن، كما أظهر نفس المنهج الإمكانية لمعالجة مشكلة اللاجئين في قبرص التي امتدت لأربعة عقود من الزمن؛ وذلك من خلال الخطط المختلفة التي تقدم بها كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وكذلك التطبيق الناجح لعودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية في البوسنة والهرسك. وقد تعلم اللاجئون الفلسطينيون الدروس من تجارب الآخرين بأن إمكانية الوصول لاتفاق دائم هي أقل كلفة أكثر بكثير من كل الحروب التي لا طائل منها ومن الخطابات الهادفة لتجاوز حقوق اللاجئين.

ربما يوجد نقطتان رئيسيتان يتوجب أخذهما بالحسبان بالنسبة لبديل وللشركاء العالميين للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وهما: وجوب التوجه للنساء وإشراكهن بشكل مكثف في حركة العودة، والنقطة الثانية التي تحتاج الاهتمام من وجهة نظري، هي: كيفية إشراك العرب ومنظماتهم غير الحكومية بتنوعها لتصبح منخرطة أكثر في حركة العودة؛ وهذا تحدي لنا جميعا من أجل تحويل هذا الائتلاف إلى حركة أكثر شعبية مع مشاركة فعالة للآلاف الراغبين في المساهمة في دعم ومعالجة هذه القضية العادلة.

في النهاية؛ أود القول أن كل ما تم القيام به، على الرغم من حيويته وضخامته، فإن طريق تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للاجئين الفلسطينيين لا زالت معبدة بالصعوبات والتحديات. ولكن؛ مع الكونفدرالية الاولوبية لحق العودة، ومجموعة عائدون، ومع شركاء حق العودة في الولايات المتحدة وأمريكيا اللاتينية، ومع حركة حق عودة المهجرين داخل الخط الاخضر، ومع مركز بديل كمحرك للائتلاف، ومع اللاجئين أنفسهم الذين شرعوا في حركة العودة منذ اليوم الأول لتهجيرهم في عام ١٩٤٨، ومع اليهود الإسرائيليين الذين شاركوا في ثلاثة مؤتمرات لحق العودة في فلسطين، ومع أصدقائنا الدوليين على امتداد العالم؛ مع كل هؤلاء جنبا إلى جنب، يمكننا تحقيق أهدافنا الإنسانية في استعادة كرامتنا، ومطلق حقوقنا الأساسية وفقا لكل المعاهدات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي.

وأخيرا؛ أود أن أكرر ما قاله كاتب الدراما التراجيدي "يوريبايدس" في أثينا القديمة قبل أكثر من ألفي عام: "ليس هناك قدر أعظم من الحزن على الأرض أكثر من فقدان المرء لأرضه الأصلية" (Euripides، ٤٣٠ قبل الميلاد).



د.محمود عيسى، في الوسط، ضمن لقاء الاذتلاف الفلسطيني لحق العودة، السويد ٢٠٠٧ (©بديل)

---

* د. محمود عيسى هو مستشار المركز الدانماركي للأبحاث النسوية والجندر KVINFO وهو ناشط ومن مؤسسي لجان الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا. لعيسى العديد من الأبحاث والمقالات حول اللاجئين وحق العودة.

رسالة الى مركز بديل بمناسبة عشر سنوات على تأسيسه

بقلم: نعيم مطر *

في الذكرى العاشرة لتأسيس مركز بديل ومجمل النشاطات التى أقامها المركز لا يسعني في البداية الا ان اتقدم لكل العاملين في المركز والمناصرين له التحية والثناء لكونهم المؤسسة الاولى في الدفاع عن حق العودة الى الديار التي هجر منها شعبنا الفلسطيني في العام ١٩٤٨. إن امكانية التواصل مع المؤسسات الدولية لخدمة قضية اللاجئين وعقد المؤتمرات في العديد من دول العالم لتوضيح حجم الكارثة التي ألمت بشعبنا الفلسطيني جراء تهجيره من دياره الأصلية، واستضافة الخبراء المتخصين في حقوق اللاجئين والممثلين عن المؤسسات الدولية، هذا كله يصب في خدمة القضية من حيث التعريف بقضية اللاجئين من جميع النواحي سواء على صعيد ظروف اللاجئين في المخيمات أو التأكيد على حق العودة ضمن ما أقرته القرارات الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وسلب واستثمار حقوق اللاجئين على مدار سنوات التهجير على يد المعتدين الاسرائيليين. كما يتم من خلال تلك المؤتمرات التعريف من الناحية القانونية للاجئين والناحية المعيشية ودور وكالة الغوث الدولية- الاونروا والمهمة الموكلة اليها ومدى التقليصات في خدماتها قياسا مع عدد اللاجئين المتزايد والظروف الصعبة التي يعيشها اللاجىء في مخيمات لبنان خاصة.

إن دور مركز بديل في عقد الندوات وورش العمل ومجموع ما يقدمه من جانب اعلامي سواء النشرات أو البوسترات أو الكتيبات لهو عمل له الاثر الواضح في نشر القضية كذلك القفزة النوعية في الآونة الأخيرة في منحى جديد لمشاركة جماهرية وفاعلة عن طريق نوعية المسابقات التي تساهم في دعم القضية ونشرها بشكل افضل من النظام المألوف.

إننا في قطاع غزة نعاني من قضية الحصار وصعوبة التواصل بيننا وبين إخواننا في الضفة الغربية ونتمنى وجود مكتب تمثيل لمركز بديل في قطاع غزة، كذلك أتمنى استهداف فئة الأطفال بطريقة غير تقليدية يتخللها حوافز لأستنهاض أطفالنا حول الذاكرة الفلسطينية وما ألم بقضيتنا منذ النكبة على أقل تقدير، والعمل على التفكير في اذاعة مسموعة وفضائية الهدف منها لصالح قضية اللاجين الفلسطينين مع تقديري لكل الانجازات التي قام بها المركز على جميع النواحي العملية. إنني آمل من خلال هذه الرسالة في المساهمة في الاقتراحات والمساعدة في قطاع غزة بكل الامكانات المتوفرة لدينا لدعم قضيتنا العادلة بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن سنين التهجير والآثار النفسية وكل ما نجم عن هذا التشريد والتهجير.

---

* نعيم مطر هو المتحدث باسم اللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة ونائب رئيس نادي خدمات خان يونس.

مركز بديل: رؤية إستراتيجية ومنهجية عملية

بقلم: د. رجا ديب *

الهدف البعيد المدى الذي وضعه مركز بديل له هو "تطبيق حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والقوانين الدولية ذات العلاقة يقبل بها اللاجئون أنفسهم ويرون فيه حلاً عادلاً ومجدياً". بالتالي فإن إستراتيجيته مبنية على دعم وتعزيز مبادرات اللاجئين المطالبة بحق العودة، وذلك من خلال البحث العلمي وتعزيز الشراكة المجتمعية من جهة، والعمل من مع منظمات المجتمع المدني لتبني حق العودة كحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى.

وإذا رأت هيئة التحرير في جريدة حق العودة، والطاقم التنفيذي في مركز بديل في الذكرى العاشرة لتأسيس المركز مناسبة من أجل تقييم عشر سنوات من عمله، فإن السؤال الذي يُطرح هو: أين المركز من هدفه وما الذي حققه من خطته الإستراتيجية للوصول إليه؟

ينفذ مركز بديل إستراتيجيته العامة، التي أشرنا إلى عناوينها أعلاه، من خلال وحدتي عمل رئيسيتين؛ وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ووحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني. بالتالي فهو مركز أبحاث ودراسات فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وبنفس الوقت مركز لجمع الهيئات الناشطة في مجال حقوق هؤلاء اللاجئين، وتقديم الدعم لهم لتمكينهم من الدفاع عن حقهم في العودة.



د. رجا ديب، الثاني من اليمين، ضمن نشاطات إحياء ذكرى النكبة. سوريا ٢٠٠٥ (©مجموعة عائدون)

حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين

أطلق مركز بديل هذه الحملة في العام ٢٠٠٠ كمبادرة شعبية مستقلة، بعد أن أقام علاقات تعاون مع العديد من الهيئات الأهلية الفلسطينية، المتواجدة في فلسطين التاريخية والشتات. وعلى ضوء التوصيات والنتائج لسلسلة من ورش العمل التي أشرف على تنظيمها، وضع أهداف هذه الحملة ومبادئها التنظيمية وبرنامجها (ورقة رقم ٣ أيار ٢٠٠٠).

من أهداف هذه الحملة بناء شبكة دولية قوية للدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة أملاكهم، وتعزيز المناصرة لحقوقهم، ودعوة منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية المعنية بقضية اللاجئين الفلسطينيين لتبني أسلوباً قائماً على الحقوق في معالجة هذه القضية. وهذا ما ساعده على أن يكون مستشاراً وخبيراً في هذا المجال. حيث قام بمراجعة الأوراق السياسية للعشرات من المنظمات غير الحكومية الدولية والمبادرات الطوعية، وقد شارك المركز أيضاً في مؤتمرات وحلقات بحث نظمتها تلك المؤسسات.

ومن أهداف الحملة أيضاً تقديم العون للمبادرات الشعبية للاجئين، فالبند الأول في برنامج هذه الحملة تقوية وتدعيم المجتمع المحلي للاجئين، ورفع مستوى الوعي فيه، وذلك عن طريق تعريفهم بحقوقهم المشروعة، وعلى وجه التحديد حقهم في العودة إلى بيوتهم الأصلية وممتلكاتهم، وتشجيعهم على إطلاق مبادراتهم لتعبير عن تمسكهم بهذا الحق، وأنه خيارهم في حل قضيتهم كلاجئين. ونفذ ذلك من خلال مشاريع مختلفة، مثل مشروع التدريب المجتمعي وإسناد مبادرات بناء الشبكات وحملات رفع مستوى التوعية والتأييد والمناصرة لمنظمات وتجمعات اللاجئين والمهجرين، وتوحيد الخطاب الفلسطيني حول حقوق اللاجئين وإشراك المجتمع المدني المحلي والدولي.

الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني

إن غاية البرنامج الخاص بالأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني هي المساهمة في تعزيز دور القانون الدولي وإقامة آليات فاعلة من أجل الحماية والحلول الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين، وتقديم الدعم لحملة الدفاع عن حقوق اللاجئين لتجذير وتعزيز حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم واستعادة الممتلكات، وينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع شبكة مركز بديل للدعم القانوني.

أنتج مركز بديل دراسات/ أبحاث وتحليلات قانونية هامة ومتميزة، صدر بعضها ضمن سلسلة كتب، مثل كتاب "إدارة فلسطين: تاريخ من التشريع اليهودي-الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والبيوت في فلسطين" وكتاب "جسر الهوة في توفير الحماية: حماية اللاجئين الفلسطينيين في الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١" وكتاب "الحلول الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين" وغيرها.

كما صدرت بعض الدراسات تحت عنوان أوراق عمل يقدمها مركز بديل للنقاش مثل: "إعادة قراءة حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتفسيرها وفقاً للقانون الدولي وطرح حلول ناجعة لها- ورقة رقم ١ آذار ٢٠٠٠" و "الحماية المؤقتة وانطباقها على قضية اللاجئين الفلسطينيين- ورقة رقم ٤ آب ٢٠٠٠" و "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين / الحماية والحل الدائم للاجئين الفلسطينيين- ورقة رقم ٥ آب ٢٠٠٠" و "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة/ دراسة في القانون الدولي- ورقة رقم ٨ كانون الثاني ٢٠٠١".

كما صدرت دراسات أخرى ضمن نشرات مركز بديل غير الدورية، التي تهدف إلى توفير المعلومات الموجزة والهامة حول تلك المواضيع المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، مثل: "الحماية الدولية" (نشرة رقم ١)؛ "حق العودة وما يعنيه خيار اللاجئين" (نشرة رقم ٤)؛ "تحليل للموقف الإسرائيلي حول حق العودة للاجئين (نشرة رقم ٥)؛ "حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحل القائم على أساس الدولتين" (نشرة رقم ٩)؛ "مبادئ وآليات الحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين" (نشرة رقم ١٠) وغيرها.

تقييم عمل المركز

لتقييم عمل مركز بديل بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه، وللإجابة عن السؤال الذي طرحناه في البداية: أين المركز من هدفه وما الذي حققه من خطته الإستراتيجية للوصول إليه؟

ساهم مركز بديل في إعادة قراءة حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتفسيرها وفقاً للقانون الدولي وطرح حلول ناجعة لها، وقام بهذه القراءة مختصون في القانون الدولي وخبراء بقضايا اللاجئين، من شبكة الدعم القانوني التي أنشأها، بهدف استخدام القوانين الدولية الخاصة باللاجئين أداة فاعلة لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما فيها حماية دولية ضمن حل دائم يعتمد تنفيذ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم.

وأهمية هذه القراءة القانونية الجديدة تعود لأن للاجئين الفلسطينيين وضع فريد طبقاً للقانون الدولي للاجئين، فهم يتميزون عن سواهم من مجموعات اللاجئين في العالم، بمعاملة استثنائية في معظم المواثيق والاتفاقيات القانونية الدولية التي تحدد حقوق الدول وواجباتها تجاه اللاجئين، ولهذا لم يحظوا بحقوق الحماية التي كفلها القانون الدولي للاجئين بصفة عامة.

اعتمد مركز بديل في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين على نهج قائم على أساس الحقوق، فقدم دراسات تحليلية في القانون الدولي، للتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتبيان مسؤولية المجتمع الدولي في توفير الظروف الملائمة لتمكينهم من ممارسة هذا الحق. وأن الحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، هو الحل الذي يبنى على خيارهم الحر، الذي كان أساس التوصيات التي رفعها وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، السيد فولك برنادوت، للتوصل لحل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. فكما جاء في تقريره الذي رفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ١٩٤٨ أن الخيار الحر حق غير مشروط ويجب احترامه، وأن يتمتع به اللاجئون الفلسطينيون، وقد ظهر هذا في النص الوارد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العمة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨: "تقرر وجوب السمح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم...".

كما أن مركز بديل كان المبادر إلى جمع هيئات ولجان مجتمعية فلسطينية ناشطة في مجال حقوق اللاجئين في قبرص أيلول ٢٠٠٠ الذي أسس لتشكيل "الائتلاف الفلسطيني لحق العودة". فهذا الائتلاف شبكة فلسطينية عالمية، ويقوم المركز بدور المنسق لهذا الائتلاف، ويلتقي أعضاؤه سنوياً من أجل تنسيق الجهود في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين، وفي مقدمتها حق العودة.

يمكن القول أن المركز قد حقق انجازات ملموسة ونجاحات هامة، وقطع شوطاً مقبولاً، باتجاه هدفه البعيد المدى، الذي يشاركه فيه العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية. ووفر مادة قانونية وسياسية كان الناشطون بحاجتها في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في عملهم من أجل هذه الحقوق، كما كان المبادر للتشبيك والتواصل فيما بين المنظمات الأهلية فلسطينية.

تحديات مستقبلية

الآن وعلى ضوء الانجازات المميزة التي حققها مركز بديل، خلال السنوات العشر الماضية، التي أشرنا إلى بعضها، ما التحديات المستقبلية التي تواجهه؟

من العوامل التي كان لها دور رئيس في الانجازات والنجاحات التي حققها مركز بديل، التي توقفنا عند بعضها، البنية المؤسساتية للمركز ونوع العلاقة بين إدارته وهيئته التنفيذية. فالبنية المؤسساتية لأي مؤسسة لها دور هام في تمكين هذه المؤسسة من القيام بمهامها أو إخفاقها. بالتالي فإن التحدي المستقبلي الذي يواجه مركز بديل هو كيف يطور بنيته المؤسساتية على ضوء المهام المستقبلية التي سيقوم بها، خاصة وأن المكانة التي نجح في الوصول إليها على صعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، تجعله هدفاً لأصحاب مشاريع تصفية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتحديداً حق العودة.

كما أن نجاح أي مؤسسة يفتح المجال لنوع من الاختلافات في هيئاتها والعاملين فيها، ما تلبث أن تتحول إلى صراع على المؤسسة، النتيجة تكون الانشغال في صراع داخلي يؤدي إلى تراجع المؤسسة وتصدعها، مما يفقدها المكانة التي وصلت إليها، وعجزها عن مواصلة الدور الذي تقوم به، والأمثلة كثيرة على ذلك.

وعليه؛ فإن التحدي المستقبلي والدائم الذي يواجه مركز بديل، وكغيره من المؤسسات، هو بناء علاقة صحيحة ومتينة ما بين هيئاته والعاملين فيه، تمكنه من مواصلة السير على الطريق الذي اختاره.

وفي النهاية، فإن مركز بديل وعلى ضوء ما قدمه من دعم للاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، على المستويين المحلي والدولي يستحق أن يكرّم من قبلهم، وهذا مطلوب منهم في الذكرى العاشرة لتأسيسه، وهو ما نفكر فيه، ونأمل أن يكون كذلك بالنسبة للهيئات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

* الدكتور رجا ديب هو منسق مجموعة عائدون/ سورية وأحد مؤسسي المجموعة في العام ٢٠٠٠. لديب مقالات وأبحاث عدة حول القضية الفلسطينية. للمزيد حول مجموعة عائدون: www.aidoun.com

بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس مركز بديل

بقلم: كارين بيننغتون *

خلال السنوات العشر الماضية، قمت بتمثيل العديد من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الشتات أيضا، أمام محاكم الهجرة ودوائرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وأريد أن أغتنم مناسبة الذكرى الستينية للنكبة الفلسطينية، ومناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس مركز بديل، لتقديم شكري الخاص للمركز بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن موكليّ من الفلسطينيين، أريد أن أشكر مركز بديل على جهوده المتواصلة في العمل الدعاوي وفي الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين، وعلى المواد المرجعية الممتازة التي ينتجها حول قضايا الفلسطينيين.

فمركز بديل لا يقدر بثمن، بوصفه مصدرا لجميع المسائل ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين، فدليل حماية اللاجئين الفلسطينيين والمسح السنوي للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، هي المواد البحثية الأفضل المتوفرة في هذا المجال. كما يركز مركز بديل على الحلول الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويركز بصورة ملائمة على التمثيل القانوني للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم. وقد ساهمت مشاركتي في برنامج بديل بزيادة مستوى معرفتي بما يتعلق بالقضايا الفلسطينية عدة مرات عما كانت عليه، كما زادت فرص نجاحي إلى حد كبير في كسب دعاوي الهجرة الخاصة بفلسطينيين في الولايات المتحدة. وكنتيجة للمواد المرجعية الممتازة التي يوفرها مركز بديل والمنسوبة لخبراء مخضرمين؛ حصل موكليّ على فرصة أفضل لكسب دعاوي اللجوء أمام المحاكم الأمريكية. شكرا يا بديل، والى الامام، مع تمنياتي الصادقة باستمرار النجاح والتقدم للأمام في المستقبل حتى تحقيق حقوق اللاجئين الفلسطينين.

* كارين بيننغتون هي خبير قانونية ومحامية، في دالاس – تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. بيننغتون هي عضو في شبكة مركز بديل للدعم القانوني.

بديل والعودة: من الحلم إلى الرؤية الشاملة

بقلم: د. نايف جراد *

على مدار عشرة أعوام، واكبت عن كثب مسيرة المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل". وإذ أقف اليوم لأراجع هذه المسيرة أستطيع أن أؤكد قناعتي الراسخة أن "بديل" كمؤسسة استطاعت أن تنتقل بحق العودة من الحلم والعاطفة إلى الرؤية الشاملة المستندة للحق والمشاركة وقيم العدالة والمساواة، وان تسهم بجدارة في بناء "حركة حق العودة" من خلال المزاوجة بين المهنية والاحتراف العلميين والمشاركة المجتمعية، المعتمدة على مداخل العمل الشعبي والمجتمعي التشاركي وعلى شمولية العمل في الإطار الوطني العام.

لم يكن هذا الانتقال وليد الصدفة. فالنقاشات الحادة التي دارت في عام ١٩٩٧، عشية تأسيس المركز، وقد كنا حينها نعمل في إطار مركز المعلومات البديلة، كانت منصبة على كيفية المأسسة المطلوبة لعمل مهني محترف وتجاوز العمل النخبوي مع المجتمع الفلسطيني نحو العمل مع القواعد الشعبية دون المساس بالمهنية والمؤسساتية اللازمة والضرورية. ولعل هذه الفكرة كانت محل نقاش عام في صفوف العاملين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية إجمالا، فمن النشطاء من كان ينحاز للمهنية على حساب الجماهيرية أو بالعكس، ومنهم من كان يفهم الجماهيرية مدخلا للتوسع الحزبي أي اعتبار المؤسسة غير الحكومية أداة وغطاء لتجميع جهود وطاقات الأعضاء والأنصار والمتعاطفين، ومنهم من انحاز لاعتبار المنظمة غير الحكومية بديلا للأحزاب والتنظيمات السياسية. كما وانصب النقاش أيضا على الخصوصية الفلسطينية، التي تفترض وجود استقلالية للمؤسسات غير الحكومية تجعلها قادرة على وضع البرنامج المناسب للحالة الفلسطينية والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة دون الانصياع لاشتراطات الممولين والحلفاء وأجنداتهم الخاصة.

لقد كانت الساحة الفلسطينية آنذاك منقسمة بشكل حاد على الصعيد السياسي بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، لكن النشطاء العاملين في قضية اللاجئين، ومن مختلف الانتماءات الحزبية استطاعوا أن يعقدوا مجموعة من المؤتمرات الشعبية، التي وضعت أسس الموقف الوطني العام للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحفزت فكرة ضرورة وجود مؤسسات شعبية وأهلية وغير حكومية مستقلة وفاعلة تعنى بالدفاع عن حق العودة. وهكذا نشأ مركز "بديل" كاستجابة موضوعية لتلك الضرورة، وكمؤسسة مهنية، بحثية وإعلامية، صاحبة برنامج للعمل الجماهيري يستهدف الدفاع عن حقوق اللاجئين بعامة وحق العودة بشكل خاص.

عبر عشرة أعوام، وبمشاركة واسعة من باحثين وخبراء فلسطينيين ودوليين متطوعين وبالحوار والنقاشات واللقاءات الميدانية المباشرة مع نشطاء مجتمعات اللاجئين وقطاعات شعبية واسعة، وبهدف القيام بحملات توعية وتعبئة واسعة بحقوق اللاجئين، طوّر "بديل" عملا بحثيا نوعيا وخاصة على الصعيد القانوني، كان له الفضل في الانتقال من الحديث العام عن حق العودة باعتباره حقا مقدسا وشعارا عاطفيا يعبر عن الحلم بعيد المدى، نحو مفاهيم علمية ترتبط بالقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والخبرة الدولية في حل قضايا اللاجئين في العالم المعاصر، تستطيع أن تكون بمجملها نهجا قائما على الحق يقارب قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية تهجير قسري تفترض قيام المجتمع الدولي والدول المضيفة بتأمين الحماية اللازمة لهم، وتمكينهم من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية دون المساس بحقوقهم الجوهرية الناجمة عن التهجير القسري، والتي تشمل الحق في العودة الطوعية، واستعادة السكن والممتلكات، والتعويض عن الأضرار والمعاناة، وإعادة التأهيل، والتي هي حقوق فردية وشرط لممارسة الحق الجماعي للشعب في تقرير المصير. وهي حقوق تكرست في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والممارسة الدولية في العقود الأخيرة. وان من حق اللاجئين الفلسطينيين الذين يملكون هذه الحقوق أن يشاركوا، كما شارك غيرهم بشكل مباشر في البحث عن الحل العادل لقضيتهم، باعتبار ذلك حق من الحقوق المعترف بها دوليا. لقد تجاوز الإطار المفاهيمي المستخدم مسألة المقدس والمحرمات والطابوات بمفاهيم حقوقية قانونية تؤكد أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين كحقوق إنسان لا يجوز التنازل عنها ولا تسقط بالتقادم، ولا يمكن لأي اتفاق سياسي أو معاهدة أن تنتهكها، كما لا يجوز إخضاعها لاستفتاء لأنها حق والحق لا يستفتى عليه.

لقد استطاع " بديل " أن ينقل هذه المفاهيم إلى أوسع نطاق جماهيري، وان ينجح بالتعاون مع نشطاء تجمعات اللاجئين المختلفة والباحثين والمختصين، في أن يجعل منها أساسا لخطاب العودة ليس فقط للاتجاهات العلمانية الفلسطينية أو لمؤسسات وخبراء حقوق الإنسان، بل ولاتجاهات الإسلام السياسي الدينية أيضا. ساعد في ذلك أيضا الأبحاث والدراسات التي أخذت تجريها مؤسسات جامعية فلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان والعديد من الباحثين والمثقفين.

صعوبات الواقع وهاجس الحلم

إن الطريق أمام خطاب العودة المتسلح بالنهج المستند للحق والمشاركة ليس طريقا سهلا، وتحفه من كافة الجهات مخاطر عديدة. فاتفاق أوسلو، الذي أجل قضية اللاجئين لحل لاحق "دائم" وفصل عنها قضية "النازحين"، أصاب اللاجئين الفلسطينيين عموما، وخاصة المتواجدين في الشتات بحالة من الإحباط، وكذلك جماهير ذلك الجزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي بقي صامدا على أرضه التي احتلت عام ١٩٤٨ وأقيمت عليها دولة إسرائيل. وعلى الرغم من عملية التسوية السياسية، التي أعلن المنخرطون فيها حرصهم على أن تتوج بسلام عادل ودائم وتضمن الاستقرار والأمن لكافة شعوب المنطقة، أظهرت إسرائيل صلفا قل نظيره،



د. نايف جراد، في الوسط، ضمن اجتماع الجمعية العامة لمركز بديل ٢٠٠٦ (©بديل)

حيث تهربت من كافة التزاماتها والدخول الجدي في نقاش القضايا الجوهرية بما فيها قضية اللاجئين، وقامت بدعم وانحياز سافرين من واشنطن راعية عملية السلام بفرض اشتراطات على القيادة الفلسطينية والضغط عليها لتقديم تنازلات تمس جوهر الحقوق الوطنية وخاصة حق العودة، محاولة فرض استسلام على الفلسطينيين كما ظهر واضحا في مفاوضات كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، ولما فشلت أزمت الأوضاع وفتحت الصراع على مصراعيه فانطلقت الانتفاضة الفلسطينية وأخذت طابعا عنيفا استغل من قبل الإسرائيليين للضرب على وتر الأمن الوجودي للدولة، ناهيك عن الأمن الشخصي للمواطنين، وتفتقت العقلية العنصرية الإسرائيلية المنشدة للطابع اليهودي للدولة وتحت مبررات الخطر الديمغرافي نحو الانفصال وإعادة التموضع حول قطاع غزة وبناء جدار الفصل العنصري والتوسع في الضفة الغربية. أي أنها خلقت أمرا واقعا احتلاليا واستيطانيا مشربا بالفصل العنصري والتطهير العرقي، تستولي بموجبه دولة إسرائيل على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين التاريخية تاركة ما لا يتجاوز ما نسبته ١٠٪ من الأرض للفلسطينيين، مقطعة الأوصال، محاصرة، هي في الحقيقة سجن كبير وكانتونات ومعازل أسوأ مما شهدته جنوب إفريقيا في عهد نظام الأبارتهايد البائد. بهذا الواقع الجديد تحاول إسرائيل أن تفرض بالقوة حلا تقايض بموجبه دولة فلسطينية وهمية بحق العودة.

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي الفلسطيني استمر بالتأكيد على حق العودة، وعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية قد رفضت الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، إلا أن شخصيات وجهات فلسطينية متنوعة المشارب ساهمت في تمييع خطاب العودة عبر تبنيها لمبادرات ومشاريع تستخدم مفاهيم الحقوق ظاهريا لكنها تخلطها ولا تقوم باقتراح حلول على أساسها كمبادرة سري نسيبة - أيلون وعبد ربه - بيلين، وهو ما يثير الشك لدى نشطاء اللاجئين والمؤسسات المدافعة عن حق العودة، وخاصة أن شخصيات كهذه لها نفوذها في إطار القيادة الفلسطينية. يضاف الى ذلك حالة الشتات، التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي تكرست بسبب ما لحق بمنظمة التحرير الفلسطينية من تغييب وتهميش لصالح السلطة التي لا تمثل سوى فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تحاول أن تكرسه أطراف كثيرة بخصوص جوهر الصراع الدائر في فلسطين، من خلال التركيز على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي تهميش قضية اللاجئين، فسندرك أن طريق الحل القائم على الحق شائك وصعب، وإذا ما أضيفت إليه حالة الإحباط العام من تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة والأزمة الإنسانية التي عصفت بالشعب الفلسطيني في السنتين الأخيرتين، وما تبعها من صراع حاد وعنف داخلي دموي، وغياب رؤية وإستراتيجية سياسية فلسطينية موحدة، واستمرار وضع اللاجئين القلق في شتى البقاع وما يتعرضون له من قمع وإعادة تهجير، كما يحصل لفلسطينيي العراق، ناهيك عن انعدام الأمن الشخصي والاقتصادي أصلا بسبب التهميش وقلة الموارد والمهارات، والإقصاء السياسي، مما يظهر حقيقة حجم الصعوبات التي تعترض طريق هذا النهج الجديد، الذي يقاوم من قبل أوساط عديدة ونجد تعبيراته في التأكيد من قبل قطاع من السياسيين وبعض وسائل الإعلام المؤثرة على عدم "واقعية" و "عملية" حق العودة، وبالتالي عدم وجود أفق سياسي لحل قائم على الحقوق، وذلك في سياق السياسة التي تستهدف إفقاد النشطاء وجمهور اللاجئين والشعب الفلسطيني ككل للشعور بالاقتدار والبقاء في إطار اعتبار أن حق العودة هو "حلم" بعيد.

نحو رؤية شاملة ووضع الحقوق موضع التطبيق

إن تجربة عشرة أعوام من البحث والعمل والحملات الجماهيرية والتشبيك وبناء التحالفات والائتلافات، والحوارات المعمقة، التي خاضها بديل، أوصلته لاستخلاصات هامة على صعيد ثقافة العودة، مفادها أن الرؤية القائمة على أساس اعتبار حقوق اللاجئين حقوق إنسان أساسية تفترض الحماية والتنفيذ، بإمكانها أن تستقطب أطرا واسعة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، وهي رؤية تتغذى بمبادئ حقوق الإنسان العالمية الكونية الشاملة التي بات لها هيمنة فكرية وعملية مضطردة، وأخذت تتحول شيئا فشيئا إلى ممارسة دولية مشرعة وتجري رقابة فاعلة على مدى الالتزام بها من قبل الحكومات والأحزاب والحركات السياسية والمنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من التناقض في الممارسة الدولية على هذا الصعيد، ومن ازدواجية المعايير وخاصة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، إلا أن أوساطا متزايدة في العالم باتت تضيق ذرعا بسياسة إسرائيل الاستيطانية والعنصرية وإجراءاتها القمعية بحق الفلسطينيين، وتعيد الاعتبار للتعامل معها كسياسة فصل عنصري. بات هذا الطرح له رواج واسع في الأوساط الفلسطينية، ويلقى صداه ليس فقط لدى منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الدولية، بل ولدى أوساط إسرائيلية يهودية.

إن فشل أوسلو وتمادي إسرائيل في سياسة الاستيطان وإقامة جدار الفصل العنصري والتوسع ألقت بظلال ثقيلة على مشروع حل الدولتين وجعلت الكثيرين يرجعون للبحث عن جذر الصراع والخيارات الأكثر عملية للعدالة والمساواة بين ديموس البلاد / فلسطين التاريخية التي باتت فيها وشائج العلاقات أكثر تعقيدا وتشابكا بحيث لا يفي إطار حل الدولتين بكل تفاصيلها وتشعباتها وظواهرها وأبعادها. ولذات السبب بات الكثير من المتخصصين في مجال حقوق الإنسان وحتى داخل منظومة الأمم المتحدة، وممثلو المجتمع المدني الفلسطينيين والأممين ومعهم عدد متمرس وإن قليل من اليهود الإسرائيليين ممن يجمعهم الالتزام بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، أكثر تفهما واستعدادا لتبني الرؤية السياسية الجديدة القائمة على أساس الحق باعتبارها القادرة على الوصول بالمنطقة إلى سلام عادل واستقرار.

إن المقاربة العلمية للصراع الدائر كمواجهة مع شكل جديد من أشكال الفصل العنصري تتيح تفهما أفضل لرفض سياسة التهجير القسري وتفسح في المجال لدعم أفضل وأوسع لحقوق اللاجئين والمهجرين قسريا في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، ومن خلال ذلك يمكن النفاذ إلى جذر الصراع الذي يعود إلى النكبة الفلسطينية باعتبارها أكبر عملية تطهير عرقي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد العصابات الصهيونية ودولة إسرائيل، وهي العملية المستمرة بتأثيراتها ومفاعيلها في حاضر الفلسطينيين ولا يمكن تصفيتها إلا بالقضاء على كل أشكال التمييز العنصري الذي يتعرضون له.

لقد أثبتت هذه المقاربة نجاعتها من خلال الشبكة الدولية المتنامية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهي الحملة التي تشبه إلى حد بعيد حملة مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والتي كان لها الفضل الكبير في عزله وإسقاطه. كما وتتضح من تزايد اهتمام واستعداد المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة الفرعية بحماية حقوق المهجرين قسريا والعمل على معالجة التهجير القسري الذي يتعرض له الفلسطينيون.

أن كل ذلك من شأنه أن يعطي دفعة قوية للمطالبة بضرورة إنفاذ القانون الدولي وتفعيل آليات الإلزام الدولية التي تفرض على إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الصلة كاتفاقية اللاجئين الدولية لعام ١٩٥١ وملحقها الصادر عام ١٩٦٧، والتي تؤكد حق اللاجئين بالعودة واستعادة السكن والأملاك والتعويض وإعادة التأهيل.

لقد بينت حملة "أربعين عاما على الاحتلال ستون عاما على النكبة" حتى الآن أنه بالإمكان النجاح في رفع مستوى الوعي الشعبي والرسمي بالحقوق، وإن من شأن الاستمرار بذات النهج والاستثمار الأفضل لمناسبة الذكرى الستين للنكبة في أيار القادم أن يزيد من هذا الوعي ويسهم في جلب التأييد والدعم لحقوق اللاجئين وفي مقدمتها حق العودة.

لقد توصل مركز "بديل" عبر النقاشات الجادة وذات الطابع الاستراتيجي العميق مع الخبراء والشركاء والنشطاء المهتمين بقضية اللاجئين والنهج المستند إلى الحقوق، إلى أن خطاب العودة وحركة العودة لابد لها من أن تتسلح برؤية شاملة، عميقة المضامين من حيث المحتوى الإنساني والقيمي الأخلاقي، وسهلة الفهم والاستيعاب من قبل أطار أوسع، تستطيع أن ترد بجدارة على التضليل الآيديولوجي الذي تمارسه إسرائيل على هذا الصعيد، وتكون قادرة على إلهام أوساط واسعة من ساكني فلسطين التاريخية وبدعم من شركاء المجتمع الدولي الملتزمين حقا بحقوق الإنسان، للانخراط بنضال وعمل مشترك على أساس رؤية لحل الصراع الدائر تقوم على العدل والمساواة في الحقوق للجميع.

لقد أثبتت تجربة "بديل" أن البيانات والأنشطة والشعارات التي تقتصر على الدعوة للتمسك بحق العودة فحسب، تبقى قاصرة عن الوصول للحق، ولذا فإن التحدي الأكبر لبديل ولحركة العودة ككل يتمثل في الفترة القادمة، في كيفية البناء على النهج المستند للحقوق لممارسة فعلية تعزز ثقة الجمهور والمجتمع المحلي بالصفة العملية القابلة للتنفيذ لحق العودة، وبالتالي اعتماد آليات وأشكال عمل جديدة تسمح بانخراط فعلي لمجتمع اللاجئين في العودة من خلال رفع مستوى التمكن والقدرات العملية لمجتمع اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني تمكنها من القيام بفعاليات وأنشطة ميدانية تستهدف إنفاذ الحقوق، وتكون ذات طبيعة فعالة ومستدامة، تؤكد للجميع أن حق العودة ليس شعارا، وليس موقفا تاريخيا أو محط إجماع وطني فحسب، بل معين لا ينضب للممارسة والتطبيق العملي.

* د. نايف جراد هو محاضر في مجال العلوم السياسية، وعضو لجنة الرقابة على عمل بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

نظرة الى الخلف، نظرتان الى الأمام

بقلم: تيري رامبل*

تمثل الذكرى الستينية للنكبة مناسبة للنظر للوراء والتفكير في الماضي لاستلهام دروسه، وفي نفس الوقت النظر للأمام والتخطيط للمستقبل، ولذلك لذكرى النكبة هذا العام أهمية إضافية لسببين على الأقل:

السبب الأول، مع مرور كل سنة يتقلص بالتدريج عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين شهدوا النكبة جراء حرب عام ١٩٤٨ ونجوا منها، وإذا نظرنا للوراء؛ فمن المحتمل أن نجد عددا قليلا من هؤلاء كان يستطيع أن يتصور، في تلك الأيام، أن اللجوء المؤقت لأسابيع وشهور سيمتد لسنوات وعقود طويلة، ومن ثم يتحول الى منفى طويل الأمد. ولم يكن يستطيع أن يتنبأ بأن التطهير العرقي لفلسطين سوف يستمر طويلا بعد سكوت مدافع الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى. إن قصصهم تستحق الاستماع إليها، وتسجيلها وإحيائها وإعادة سردها، فهذه القصص والحكايات هي عناصر محورية في الجهود الجارية لمواجهة الإنكار المستمر للنكبة.

والسبب الثاني؛ هو وصول الجهود الرامية لإيجاد حل للصراع الذي طال أمده إلى منعطف حاسم؛ حيث يواجه الفلسطينيون ضغوطا سياسية واقتصادية غير مسبوقة لدفعهم لقبول الوضع القائم والتسليم بالتهجير والتجريد من الأملاك والبقاء في المنافي، وحتى ان مسئولون إسرائيليون بدءوا بالمطالبة بأن يتوقف الفلسطينيون عن استخدام مصطلح النكبة كشرط مسبق لتسوية نهائية. وقد لا تكون هناك خيارات أكثر وضوحا من: إما "حل" مبنى على أساس استعباد عرقي – قومي، وتمييز وتفتيت الشعب الفلسطيني؛ أو حل مبني على أساس المبادئ العالمية للديمقراطية؛ المساواة وحقوق الإنسان الأساسية.

والذكرى الستينية للنكبة هي أيضا مناسبة لمركز بديل لتقييم الماضي والتفكير في المستقبل؛ فقد شرع مركز بديل في عمله قبل عشر سنوات؛ بناء على أجندة تم وضعها من قبل المؤتمرات الشعبية للاجئين وورشات عمل محلية، شارك فيها نشطاء من مؤسسات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتركز العمل في البداية على توضيح حقوق اللاجئين وتسهيل الاتصالات والروابط بين مجتمعات اللاجئين في المنطقة وخارجها، وأعقب ذلك العمل على كيفية وضع هذه الحقوق موضع التطبيق. وقد عززت الانتفاضة الثانية ضرورة العمل من أجل حماية الحقوق اليومية الأساسية (كمثال: المأوى، حرية الحركة) جنبا إلى جنب مع حق العودة، استعادة الممتلكات، والتعويض.

واحد من الدروس الأساسية في عمل مركز بديل خلال العقد الأخير؛ هو اتضاح إمكانية التغيير الاجتماعي الذي تولد عن الشراكة بين منظمات مثل مركز بديل، وبين مجتمع اللاجئين المنظم الذي يحشد قواه من اجل الدفاع عن حقوقه. وقد كان لمركز بديل دورا هاما في رفع وتعزيز صوت اللاجئين ومطالبهم بحل عادل على أساس القرارات ١٩٤، ٢٣٧، ٣٢٣٦، ٢٤٢ وعلى أساس المنظومة الواسعة للقانون الدولي، فمن خلال وجود هذه القاعدة الشعبية، اكتسب مركز بديل طابعه الفريد، بوصفه منظمة غير حكومية متداخلة في المجتمع المحلي، وكذلك قيمتها الإضافية بوصفها مدافعا عن حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

يمثل التنظيم والتحرك الذاتي للاجئين واحتشادهم وراء حقوقهم المشروعة أمرا حاسما لعدة أسباب؛ فمن جهة: يعتمد تنفيذ القانون الدولي إلى حد كبير على النوايا الحسنة للدول، أو على توفر الإرادة السياسية للمجتمع الدولي الأوسع عند غياب النية الحسنة للدول. ومن الواضح أن كلا الإرادتين مفقودتين عندما يتعلق الأمر بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. ومن الجهة الأخرى: في حين تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فإن انهيار هياكلها الديمقراطية وقاعدتها الجماهيرية خلال العقود الماضية، قد أضعف بشدة قدرتها على تمثيل اللاجئين الفلسطينيين بشكل فعال، وأضعف قدرتها في الدفاع عن حقوقهم، ولذلك، فإن مشاركة اللاجئين في العملية السياسية لمعالجة محنتهم ليست فقط مجرد حق، ولكنها أيضا، تلعب دورا حاسما في مواجهة وتحدي الحكومات التي ترفض تنفيذ حقوق اللاجئين، وفي تلافي أوجه القصور في النظام الدولي لإنفاذ حقوق اللاجئين، وكذلك في تقوية دور القيادة الخاصة باللاجئين في أي حل تفاوضي يحترم حقوقهم. أيضا، فإن مواجهة هذه الصعوبات والتحديات هي التي تجعل من حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها في غاية الأهمية.

لقد تم بحث دور حملة المقاطعة في تجارب أخرى مثل جنوب أفريقيا في مكان آخر، وربما يكون المثال الأفضل لما يمكن تحقيقه من خلال هذه الشراكات بين اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على المجتمع المحلي، كما تم وصفها أعلاه، هو حالة اللاجئين الغواتيماليين، حيث كانت النتيجة النهائية بأن قيادة اللاجئين المنتخبة ديمقراطيا والآتية من المخيمات في المكسيك؛ كانت قادرة على التفاوض حول الحلول الخاصة بهم، والتي تعكس الإرادة الشعبية لمجتمع اللاجئين نفسه، بينما وافقت الحكومة الغواتيمالية على عودة اللاجئين – وهو فارق كبير عندما يتعلق الأمر بإسرائيل – وكان للتنظيم الذاتي وتعبئة الموارد التي استطاع اللاجئون الغواتيماليون تجنيدها، من خلال الشراكات؛ قد أثرت على مختلف المنظمات غير الحكومية، كما لعبت المفوضية السامية لشئون اللاجئين دورا هاما، وبدون شك، فقد كان لهذه الشراكات ولطريقة العمل دورا حاسما في تأمين مكان للاجئين على طاولة المفاوضات، وفي ترجمة حقوقهم إلى واقع ملموس.

وتحوي التجربة الغواتيمالية دروسا إضافية يستطيع الفلسطينيون الاستفادة منها في هذه الأوقات، حيث زيادة الأعداد باتت تتطلب التفكير الجدي في بدائل للوضع القائم، وقد لعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في تحديد جدول أعمال المفاوضات في غواتيمالا، وذلك عبر عملية مستندة لمشاركة قاعدة شعبية واسعة تقوم بالتداول في المسائل المحددة التي بحاجة لطرحها، لتكون جزءا من التسوية الشاملة. فقد قامت مجموعات السكان الأصليين، النساء، ونشطاء حقوق الإنسان ومجموعات أخرى، بمناقشة المسائل التي لها أهمية بالنسبة لكل مجموعة، وكيف يودون طرح هذه المسائل في اتفاقية سلام. وهناك أمثلة مشابهة في بلدان أخرى، وبعضها يجري الآن بالفعل في فلسطين/إسرائيل، وحديثا مشروع "كافيتاس" للاجئين الفلسطينيين هو أحد الأمثلة، مسودات الدساتير التي تمت صياغتها من قبل منظمات غير حكومية فلسطينية في إسرائيل وتم توزيعها من أجل التداول والنقاش العام هي مثال آخر.



تيري رمبل ضمن ملتقى خبراء مركز بديل. جنيف، أيار ٢٠٠٣ (©بديل)

ومثلما يقوم الفلسطينيون وآخرون بإحياء الذكرى الستينية للنكبة، فلا زال هناك الكثير من العمل التي يتوجب القيام به، لضمان إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين اساسها حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات، والتعويض، وهذا العمل ليس بحاجة للانتظار، ويجب أن لا ينتظر بدء عملية التفاوض حول اتفاق سلام نهائي؛ فقد حان الوقت الذي يجب أن يتم فيه تصميم خطة للعودة، وتطوير آليات لمعالجة مطالبات استعادة الممتلكات، والتعويض، ولوضع مسودات ومشاريع القوانين لتيسير العودة الى الديار، وتسهيل استعادة الأملاك والتعويض، ولتحديد الموارد الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لضمان إعادة دمج وتكامل اللاجئين في مجتمعاتهم الوطنية عند تنفيذ العودة للديار، أو في أماكن أخرى يختارون العيش فيها. وقد حان الوقت أيضا، للبدء في وضع نظام قوي لحقوق الإنسان يستطيع أن يضمن المساواة ويحمي حقوق الأشخاص جميعا؛ الفلسطينيين، اليهود وغيرهم، وعلى المدى البعيد بعد أن تحل قضية اللاجئين. إن البحث والتخطيط المتعلقان بهذه القضايا وأخرى عديدة؛ تستطيع بالفعل أن تلعب دورا هاما في كسب التأييد والدعم لحقوق اللاجئين، ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بعمل كبير من خلال وحدة دعم المفاوضات، ولا شك أن التنسيق والتعاون ضروريان لمنع التداخل والازدواجية.

صحيح أن كل هذه القضايا تتطلب خبرة تقنية، ولكن نقطة البداية يجب أن تكون اللاجئين أنفسهم، فأكثر الحلول استدامة هي تلك التي يحركها اللاجئون. فعندما زارت بعثة من مركز بديل كل من البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، عبر الكثير من اللاجئين العائدين عن عدم رضاهم بسبب عدم التشاور معهم قبل عودتهم، وكان البعض يرغب في إخبار المجتمع الدولي بأنهم كانوا بحاجة للمساعدة في إعادة بناء المدارس لجعل العودة خيارا قابلا للتطبيق، وأشار آخرون إلى الحاجة للمساعدة في خلق فرص عمل للجيل الجديد الذي يدخل سوق العمل، والبعض الآخر قد أثار مسألة إعادة المعاشات التقاعدية وضمانات اجتماعية أخرى لصالح مجتمعاتهم الوطنية من اجل جعل العودة خيارا عمليا. وباختصار، التسلح بمعرفة أساسية حول الظروف في ديارهم الأصلية، ويعلم اللاجئون ما يحتاجون إليه لجعل العودة واقعية ومستدامة على المدى البعيد، وأي شخص قام بمطالعة تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية، التي عقدت جلسات استماع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عشية الانتفاضة الثانية وتم نشره لاحقا يفهم معنى ذلك، كما يدرك تقرير "كافيتاس" جيدا الكثير من الحلول الإبداعية التي يمكن أن يقدمها اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم على طاولة المفاوضات حينما يتعلق الأمر بإيجاد حلول لمحنتهم.

الذكرى الستينية للنكبة هي مناسبة للنظر إلى الوراء، ومناسبة للتطلع للمستقبل؛ والمبادرة إلى تأسيس مركز توثيق وبحث وتعليم حول النكبة؛ هو عمل ضروري من أجل حفظ الذاكرة الفلسطينية للماضي، وفي نفس الوقت للبناء المستقبلي، وقد بدأ البعض التفكير بالفعل في مثل هذا المشرع، ومن بين المكونات المختلفة لمشروع كهذا؛ يمكنه أن يتضمن مركزا للتعليم العالي، أرشيفات ومكتبة عامة، وبرنامج للتدريب ما بعد المرحلة الثانوية للفلسطينيين حول قضايا اللاجئين، وبالتعاون مع الجامعات في أنحاء العالم، وذلك بهدف بناء جيل جديد من الخبراء الفلسطينيين حول قضية اللاجئين، وصندوق للمنح التعليمية لدعم الطلبة الفلسطينيين الذين يعملون على قضية اللاجئين، وصندوق للهبات من أجل دعم أبحاث الخبراء في قضايا محددة.

الذكرى الستينية للنكبة هي مناسبة للبرامج والمشاريع الابداعية، وللمزيد تتوفر معلومات عن المشاريع والبرامج التي يجري التخطيط لها في فلسطين وفي أنحاء العالم المختلفة على الموقع الإلكتروني النكبة ٦٠ (http://www.badil.org/campaign٤٠-٦٠/index.html). ويحضر في الذهن اثنين من المشاريع المحتملة التي يمكنها مضاعفة الفائدة المتأتية من الشراكة بين اللاجئين وبين المنظمات غير الحكومية المعتمدة على المجتمع المحلي والعاملة في قضية اللاجئين؛ فواحد من المصادر المتوفرة من أجل دعاوي استعادة الممتلكات، والتعويض، والتي ينبغي جمعها وتصنيفها وحفظها، لا زالت محفوظة لدى اللاجئين أنفسهم، وهذا أمر متروك للاجئين ليقرروا إذا ما كانوا يريدون نسخا عن هذه الوثائق التي يمكن دمجها في قاعدة بيانات واحدة، بيد أن الشغل الشاغل اليوم يجب أن يتركز على حفظها، وهذا مشروع سهل يمكن أن تضطلع به منظمات اللاجئين، بمساعدة خبراء تقنيين أينما يكون ذلك ضروريا لتنظيم مشروع يحركه اللاجئون؛ من مسح لهذه الوثائق، وبعدها يمكن للاجئين الحصول على النسخة الأصلية وعلى نسخة الكترونية على قرص مدمج CD-Rom، ومثل هذا المشروع كانت قد اضطلعت به مجموعة من اللاجئين من "بوتان"، الذين جمعوا بعد ذلك قرصا مدمجا واحدا حول دعاويهم ومطالبهم، واستخدموه في الضغط من أجل عودتهم واستعادة ممتلكاته. وفي نفس الوقت؛ فإن اللاجئين الذين لا يملكون وثائق، أو أن الوثائق التي بحوزتهم لا تغطي كامل أملاكهم ومطالبهم؛ يمكنهم أن يسجلوا وصفا لمطالبهم وممتلكاتهم بصورة كتابية أو شفهية.

وهناك مشروع آخر يمكن النظر فيه وأخذه بالاعتبار بمناسبة الذكرى الستينية للنكبة، وهو تأسيس "لجنة حقيقة" يشرف عليها اللاجئون، فقد شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي ظهور لجان الحقيقة ومن أجل جلاء الحقائق، وتحديد المسئولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من الأماكن على امتداد العالم، أكثرها شهرة هي "لجنة الحقيقة والمصالحة" في جنوب أفريقيا، وقد تشكلت هذه اللجان في معظم الحالات في أعقاب التوقيع على اتفاقيات سلام من أجل تعزيز ثقافة السلام والمصالحة. وبصورة متزايدة، أصبح ينظر لهذه اللجان على أنها تنطوي على إمكانيات لخلق فرص جديدة، أو أنها يمكن أن تقوم بتحفيز الجهود الرامية لحل الصراعات طويلة الأجل. والهدف من مثل هذا المشروع قد يكون من ثلاثة جوانب: إنه يعطي الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين الفضاء الذي يحفظ كرامتهم؛ لوضع قصصهم وذكرياتهم في سجل التاريخ العام أمام فريق دولي من الأشخاص ذوي المكانة المعروفة؛ كما يوفر فرصة لتسجيل وحفظ رواياتهم لأجيال المستقبل، وبكلمات أخرى، هو نوع من مشروع تاريخ شفوي ضخم؛ وثالث هذه الأبعاد، فمن شأن مثل هذه العملية أن تعرض أمام اليهود الإسرائيليين والمجتمع الدولي لهذه التجارب الفلسطينية، بطريقة شخصية ومتواصلة حتى يقوم جميع اللاجئين الراغبين بعمل ذلك بالظهور أمام مثل هذه اللجنة. ويمكن لليهود الإسرائيليين الذين شاركوا في حرب عام ١٩٤٨ أن يشتركوا، أو يمكن عقد جلسات استماع موازية تتبع نفس الطريقة في داخل إسرائيل. ومثل هذا النوع من المداولات العامة والمستمرة حول الماضي يمكنه، في النهاية، أن يجد طريقا للمستقبل.

* تيري رامبل هو زميل باحث ومرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة "اكستير"، وهو عضو مؤسس في بديل، وترأس وحدة الأبحاث والمصادر في مؤسسة بديل حتى نهاية العام ٢٠٠٤.

إعادة تدقيق الأجندة

بقلم: د. جيف هاندميكر*

شاركت في كانون الأول ١٩٩٨ في مؤتمر كبير حول الهجرة القسرية في القدس الشرقية؛ حيث كان لا بد من نقل مكان انعقاد المؤتمر من غزة الى القدس الشرقية؛ بسبب القيود العسكرية الإسرائيلية، ومعنى ذلك أن العديد من المدعوين للمشاركة في المؤتمر من قطاع غزة، وخاصة أولئك العاملين في قضايا اللاجئين، لم يتمكنوا من المشاركة في المؤتمر، لأنهم لم يحصلوا على تصاريح للعبور من غزة إلى القدس الشرقية. وخلال المؤتمر قمنا بزيارة مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين، وقد تعرض جميعنا لصدمة عميقة من جراء مشاهدة "الغيتو" الذي أوجدته إسرائيل من خلال إبقاء هؤلاء الناس في المنفى محشورين في مثل هذه المخيمات. وكان القلائل من بين المشاركين الذين لديهم فكرة عن مدى سوء الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون عموما، وبخاصة الواقع الفعلي الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون حقا.

وكان ما رأيته حفز بشكل صارخ ذاكرتي المبكرة في العمل في جنوب أفريقيا، في بداية التسعينات من القرن الماضي؛ عندما كانت البلاد لا زالت خاضعة لنير الأبارتهايد، وإن كانت تجرى جهود كبيرة في ذلك الوقت نحو التحول والانتقال لعهد جديد.

أيضا، كان المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين / بديل، قد تأسس كانون الثاني من عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، يمكن لمركز بديل أن ينظر للوراء بفخر إلى عشر سنوات من المساعدة والمساهمة في إعادة التدقيق في كيف تنظر الدول والأمم المتحدة والأفراد العاديين، وكيفية استجابة كل هؤلاء لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقد حقق مركز بديل ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات، وفيما يلي ما أعتبره بعضا من انجازات مركز بديل الرئيسية.

فقد نشر مركز بديل ابحاث وبيانات عالية الجودة، مستخدما طرق راسخة في البحث العلمي، وأنتج منشورات بحثية من الدرجة الأولى وذلك عبر جهوده الذاتية ومن خلال شبكة واسعة من الخبراء، وقد وفرت هذه البحوث الأصيلة قاعدة صلبة من أجل تطوير أوراق موقف "سهلة الهضم" وموجزات لتحديد السياسات، وشكلت هذه المنشورات سندا للحملات المحلية والدولية، بما في ذلك دعم دعاوي قانونية لاستعادة الممتلكات.

واستند مركز بديل لآليات القانون الدولي، مبادرا وداعما لدعاوي المطالبات المباشرة وغير المباشرة أمام السلطات المحلية والدولية من أجل ضمان استعادة الممتلكات والتعويض؛ ومن أجل إشعار الدول بالخجل والعار، بسبب فشلها في احترام وتعزيز حقوق الإنسان وفي الوفاء بالتزاماتها القانونية. وهذا جهد تراكمي إلى حد كبير، وغالبا ما تتم ملامسة نتائجه في المدى البعيد؛ وقد وصل مركز بديل إلى هيئات متعددة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومن ضمنها اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشئون اللاجئين، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبدورها تعتمد وكالات الأمم المتحدة والمقررون الخاصون على شبكة الاسناد القانوني لمركز بديل، وعلى البيانات ذات الجودة العالية التي يوفرها المركز.

وتعتبر السمعة والمواقف الراسخة جدا لجهود مركز بديل الرامية لضمان أن يصبح القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان هي المعيار لتقييم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وليس المفاوضات السياسية، تكللت تلك الجهود بان حقق مركز بديل وضعا استشاريا لدى المجلس الاجتماعي الاقتصادي التابع للأمم المتحدة، وقد استثمر مركز بديل هذا الاعتراف من خلال حضور منتظم لمجموعة مختارة من الاجتماعات الدولية، لضمان أن تكون لغة المنهج القائم على أساس الحقوق مدرجة في بيانات العديد من المنظمات غير الحكومية، وحتى في استنتاجات اللجان، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وكذلك حقوقهم في المطالبة باستعادة ممتلكاتهم والتعويض.

وأخيرا، يقوم مركز بديل بالتدريب على العمل الدعاوي لحقوق الإنسان، وبشكل خاص للمنظمات غير الحكومية وللنشطاء من مؤسسات ومجتمعات اللاجئين المحلية، ومن خلال هذا الجهد؛ تقلصت الفجوة بين مبادئ القانون الدولي والعمل الدعاوي، وكلاهما يمثل تنويرا حول مضمون القانون الدولي وتقاسم وتبادل الخبرات في مجال الاستراتيجيات الدعوية.

يواجه المركز العديد من التحديات المستمرة، وهو حاليا بصدد بناء استراتيجية جديدة لمرحلة جديدة من عمله والتي سوف تستمر في طلب ردود واستجابة من أشخاص مثلنا، ومن زملاء التضامن في الخارج، وهذه الجهود المتواصلة لمركز بديل تستهدف المزيد من التوعية نظام الابارتهايد الإسرائيلي ومغزاه، كما تهدف للحفاظ على الحقوق الفردية جنبا إلى جنب مع الحقوق الفلسطينية الجماعية، وإلى تعزيز الحرية السياسية للاجئين الفلسطينيين والضغط من أجل عزل اسرائيل دوليا.

في إسرائيل، حقوق الجنسية والعودة محفوظة فقط للأشخاص من



المحامي جيف هاندميكر، يقدم شرحاً حول قرار المحكمة الدولية بخصوص الجدار. مركز بديل ٢٠٠٥ (©بديل)

ذوي النسب اليهودي؛ وهذا الغياب للمواطنة الكاملة للفلسطينيين هو القاعدة الأساسية لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي، حيث تتنكر دولة إسرائيل للحقوق الأساسية للفلسطينيين، متجاهلة الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين فيها، والكثير منهم لا زالوا غير قادرين على العودة لديارهم وقراهم في داخل إسرائيل، وهم بدون حماية كافية من قبل القانون الدولي. وأن زيادة الوعي على امتداد العالم حول تطبيق إسرائيل لمعايير مزدوجة والكيل بمكيالين، وما ينجم عن هذه السياسات من الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين؛ سيستمر، بدون ريب، في أن يكون سمة هامة من سمات بحوث المركز ومن أنشطته الدعوية.

وفي ضوء الجهود الحالية والمستقبلية من قبل أطراف ثالثة من اجل "التفاوض على السلام" على أساس محدودية أو عدم وجود مرجعية لهذه العملية في القانون الدولي، كما يوجد تحدي إضافي لمركز بديل وشركائه يتمثل في الحفاظ على الوعي، فيما يتعلق بالحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين في حق تقرير المصير؛ وكمثال على ذلك، الحق في العودة، وهو حق فردي لا يمكن أن يسقط أبدا كنتيجة لمفاوضات سياسية.

كما يوجد تحدي واضح آخر ذو صلة وهو تأمين الإنعتاق السياسي للاجئين في المفاوضات السياسية وفي الفعل الجماعي؛ وعلاقات مركز بديل المتطورة مع النشطاء في المخيمات وخارجها، ومع منظمات التضامن في العالم ومع البعثات الدبلوماسية، هي ركائز هامة لمواجهة هذا التحدي.

وأخيرا، فإن مركز بديل بوصفه عضوا في الشبكات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتعاون مع الشبكات ذات الأفكار المشابهة في إسرائيل والخارج؛ سيواصل المساهمة في الجهود المتزايدة من أجل عزل إسرائيل، بسبب استمرارها في تجاهل أحكام القانون الدولي، وأحد العناصر المحورية لهذه الجهود، هو دور مركز بديل المساهمة في النضال اللا عنفي من خلال حملات مقاطعة إسرائيل، و سحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

لقد قام مركز بديل وشركاؤه، وخصوصا الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، بوضع بصماتهم بقوة في مسيرة تعزيز حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم المصادرة على أساس القيم العالمية للكرامة الإنسانية، وقد ساعد مركز بديل فعليا في تدقيق أجندة الحقوق الفلسطينية، كما أنني أشعر بالامتنان لمركز بديل، وبتشريفي للقيام ببعض المساهمات المتواضعة في هذه الجهود.

كنت قد حصلت على إلهام عميق في جنوب أفريقيا من تجربة نشطاء مناهضة الفصل العنصري، مثل "ستيف بيكو" **Biko Steve** الذي كتب:

"نظام ثلاثية الخوف ـ خوف البيض من السود، خوف السود من البيض، وخوف الحكومة من السود متمنيا تبديد الخوف بين صفوف البيض ـ جعل من الصعب إيجاد وئام بين جزئي المجتمع. وحقيقة أن العيش منفصلا يضيف بعدا مختلفا، وربما أكثر خطورة؛ حيث يجعل تطلعات الطرفين على طرفي نقيض. وتمحورت إستراتيجية البيض بصورة منهجية حول كسر مقاومة السود إلى الحد الذي يجعلهم يقبلون بالفتات من مائدة البيض. وقد أظهرنا أننا نرفض ذلك بشكل قاطع. وبالتالي، نحن نقف الآن في مرحلة معدة لتحول شيق جدا للأحداث".

نحييكم يا مركز بديل على انجازاتكم الرائعة، حافظوا على قوتكم وطاقتكم من أجل المستقبل؛ مستنيرين بصرخة الالتفاف الشعبي الجنوب أفريقي ضد نظام الأبارتهايد، وبتجارب الحركات التحررية الأخرى، "ألوتا كونتينوا" – نضالنا مستمر حتى العودة!

---

* د. جيف هاندميكر هو محاضر في حقوق الإنسان في معهد الدراسات الاجتماعية، لاهاي – هولندا وعضو فاعل في شبكة مركز بديل للدعم القانوني.

عشر سنوات على تأسيس بديل

مؤسسة بحجم دولة

بقلم: عيسى قراقع*



عرفتُ بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين كصديق وكعضو في لجنة أصدقاء بديل وكانت بدايات متواضعة لأكتشف مؤسسة تعمل كخلية نحل أدارياُ ونظامياً ومعرفياً، لا تهدأ، تطرح الأسئلة وتغوص في الأعماق وتسبح في كل الآفاق لتبحث عن الأجوبة. وكلاجئ فلسطيني أخذتني مؤسسة بديل بنشاطاتها الكثيرة المتفوقة إلى وجع الماضي وقهر الحاضر ووضعتني أمام سؤال الهوية، ودفعتني لترميم الذاكرة في ظل سياسات الطمس والتغييب وفرض الأمر الواقع الذي تنفذه سياسات الاحتلال كي ننسى، أن لنا امتدادات في أرض هي لنا وحكايات تدل علينا وان مفاتيح بيوتنا التي يحتفظ بها أجدادنا قد أصبحت هي مفاتيح المقاومة والبحث عن الذات والكينونة وعن أسطورتنا الإنسانية مبعث وجودنا الواعي في مواجهة مخططات التطهير العرقي وتصفية حقوقنا الثابتة من التاريخ والجغرافيا.

وعميقاً في أنشطة وبرامج مؤسسة بديل، وجدت أنها المؤسسة الوحيدة في هذا الوطن التي حملت بجدية وبعملية قضية اللاجئين سياسياً وقانونياً وثقافياً وطرحتها على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لتقيم شبكة من العلاقات واللجان المتخصصة التي ساهمت في إيقاظ العالم والمجتمع الدولي على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق اللاجئين الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨، وما نتج عن ذلك من مآسي ومصائب فردية وجماعية وضياع للحقوق السياسية والإنسانية.

إن مؤسسة بديل أكبر من كونها مؤسسة دراسات وأبحاث بل هي مؤسسة سياسية دخلت أكثر الدوائر توتراً في الصراع القائم حملت بصدق راية حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي طردوا قسراً منها كأساس ثابت لأي سلام حقيقي على هذه الأرض. ومن خلال نشاطاتها الفكرية وورشات عملها ومنشوراتها ومؤتمراتها المختلفة، واجهت مؤسسة بديل الأسطورة الصهيونية وادعاءاتها الكاذبة والمضللة، وردت على الإعلام والخطاب الإسرائيلي المخادع الذي حاول تزييف الحقائق والتهرب من المسؤوليات التاريخية والأخلاقية عما جرى للاجئين الفلسطينيين.

ولست مبالغاً إن قلت أن مؤسسة بديل تعمل بحجم دولة في قضية حساسة كقضية اللاجئين التي تعتبر جوهر ولب الصراع في المنطقة، حيث أصبحت مؤسسة بديل مرجعاً ومصدراً لكل السياسيين والمفاوضين والباحثين، وفي نفس الوقت، شوكة حادة في حلق الاحتلال ومؤسساته العسكرية والأمنية التي راهنت على تلاشي الذاكرة الفلسطينية والقبول بإملاءات القوة والأمر الواقع.

لقد أصبحت مؤسسة بديل مرشداً لكل اللاجئين الفلسطينيين للتعرف على حقوقهم ومكانتهم القانونية والسياسية، ومنبراً جريئاً للرد على الرواية الصهيونية المليئة بالأضاليل، وخاصة على هؤلاء الباحثين والمؤرخين الذين حاولوا أن ينفوا الوجود الحضاري والإنساني للفلسطينيين في أرضهم ووطنهم.

ولن أنسى أن هذه المؤسسة لعبت دوراً هاماً في تعريف الأجيال الفلسطينية (أجيال ما بعد النكبة) خاصة الطلبة، على وطنهم المسلوب من خلال رحلات نظمتها المؤسسة إلى القرى المهجرة لتكتشف هذه الأجيال جذور أجدادها هناك وتلتقط الصور مع الصبار والتين والمدرسة والحجارة الباقية. وكذلك في المسابقة العالمية والأولى من نوعها التي بدأت تنظيمها بديل تحت اسم "جائزة العودة" في مجال القصة والرواية والبحث والفن التشكيلي والأفلام والقصة الصحفية المكتوبة لتساهم أكثر في محاصرة أعداء الحرية وتنشر الوعي الوطني والسياسي لجماهيرنا ولدى العالم الذي خدع طويلاً بالرواية الصهيونية.

إن جريدة "حق العودة" التي تصدر بشكل دوري في جريدة الأيام (رام الله) وجريدة الاتحاد (حيفا)، قد أصبحت منبراً حراً لكل الأقلام والأفكار والآراء ومصدر تعريف عن الحقائق والمعلومات والأطروحات السياسية المتعلقة بقضية اللاجئين، ومواكبة في ملفاتها للتطورات المتعلقة بهذه القضية على كل المستويات.

لقد خطت مؤسسة بديل خطوات متقدمة بقدرتها على التخطيط لوضع مساق تعليمي في جامعة القدس أبو ديس حول الجانب القانوني لحق عودة اللاجئين وتعتبر هذه الخطوة رائدة وهامة على طريق نشر الوعي القانوني لقضية قانونية كبيرة ومقدسة لدى طلبتنا وأجيالنا الفلسطينية.

وان كان هناك توصيات في هذا السياق فانه من المهم أن تسعى مؤسسة بديل وبالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لوضع مساق تعليمي في مدارسنا الفلسطينية حول اللاجئين وحق العودة. وكذلك أتمنى أن تستطيع بديل إنشاء معهد تعليمي وتوثيقي ودراسي ومتخصص في مسالة اللجوء بكافة أبعاده القانونية والاجتماعية والسياسية.

انه من الصعب أن أكتب عن عشرة سنوات من عمر مؤسسة فاعلة في صفحات قليلة، ولو أتيح للمرء أن يلقي نظرة على مكتبة ومطبوعات مؤسسة بديل ويشارك في عمل لجانها وندواتها ويقرأ منشوراتها سيجد نفسه في مؤسسة كبيرة ذات امتداد جماهيري وذات رؤية واضحة قانونياً وسياسياً، بل سيجد نفسه في معركة واشتباك دائم في ميدان صراع شديد بين الحق والقوة، بين المعرفة والخداع. إنها مؤسسة ضد دولة احتلال، تهتم بذاكرة الإنسان الفلسطيني كمصدر قوة في مواجهة سياسات التدمير والتغييب والنسيان.

وأخيراً وبعد عشر سنوات، تستحق هذه المؤسسة، فلسطينية الوجه وإنسانية الاتجاه والمتجذرة في الموقف والانتماء كل التقدير والاحترام والوفاء... أنها مؤسسة بحجم حق العودة.

---

* الكاتب عيسى قراقع هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو لجنة الرقابة في مركز بديل والمدير السابق لنادي الأسير الفلسطيني. لقراقع العديد من الإصدارات البحثية والأدبية خصوصا حول قضية الأسرى الفلسطينيين.

بديـل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الأئتلاف الفلسطيني لحق العودة



١. جائزة العودة لقصص الأطفال

موضوع القصة

يتمحور موضوع القصة في تعزيز مفاهيم الأطفال تجاه حقوقهم عموما، وخصوصا حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية التي هجر آباؤهم وأجدادهم منها. وذلك من خلال التطرق الى المحاور التي يراها المؤلف/ ة مناسبة، كالتهجير، والحياة في مخيمات اللجوء، وسياسة الفصل والتهجير الاسرائيلية، والحنين الى الديار الأصلية، وغيرها.

شروط خاصة

١. أن تكون القصة ملائمة للأطفال وعلى أن يحدد الكاتب الفئة العمرية المستهدفة ضمن الفئات التالية : من ٣ الى ٥ سنوات أو من ٤ الى ٧ سنوات أو من ٨ الى ١٠ سنوات.
٢. أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
٣. أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن ١٠٠٠ كلمة.
٤. أن تكون القصة أصيلة، ومبتكرة، ولم يسبق نشرها بأي شكل من الإشكال.
٥. من الممكن للكاتب أن يرفق القصة برسومات أو صور متصلة بموضوع القصة، سواء كانت من إنتاجه أو إنتاج شخص آخر شاركه العمل و/ أو أجاز له استخدامه لهذا الغرض.
٦. لا تعاد النسخ المشاركة في المسابقة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم :

ترسل القصص المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) الى مركز بديل كما هو مبين في أسفل هذا الإعلان .

آخر موعد لتقديم العروض: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة منفردة، وذلك خلال العام ٢٠٠٨
- يمنح مركز بديل أصحاب القصص الفائزة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
- تكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

محمود شقير، سلمان ناطور ، عيسى قراقع، زكريا محمد، رناد قبج

٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة

موضوع البوستر

أن يتضمن البوستر المشارك تصميماً فنياً مستوحى من النكبة كالتهجير، النكبة المستمرة، وحق العودة وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

شروط خاصة

١. في حال شمول البوستر على نص مكتوب يرجى اعتماد اللغة العربية كأساس (ومن الممكن إضافة اللغة الانكليزية)
٢. أن يكون البوستر أصيلاً لم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.
٣. في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK)
٤. لا تعاد البوسترات المرشحة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

تقبل البوسترات المرشحة بحجم A٣ (٣٠ X٤٢ سم). وترسل النسخة الالكترونية للبوستر بدرجتي وضوح ودقة عاليتين (High Resolution). (في الحد الأدنى ٢٥٠-٣٠٠) بملف من نوع (.jpg (JBEG أو.GIF (gif). على أن تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة او الفنان/ة على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org او يسلم باليد او يرسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) على عنوان بديل كما هو مبين في اسفل هذا الأعلان.

آخر موعد لتقديم البوسترات: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الاولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً

- بطباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى الستين للنكبة في أيار ٢٠٠٨.
- إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة، خلال مهرجان جائزة العودة.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

عبد عابدي، سليمان منصور، أمية إجحا، يوسف كتلو، شريف واكد، مقبولة نصار

٣. جائزة العودة للأوراق البحثية

موضوع الورقة البحثية

أن يتناول موضوع الورقة البحثية "اللاجئون الفلسطينيون: تحديات وآفاق". وستعطى الأفضلية للمحاور التالية: مستجدات وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة كلبنان والعراق، أجيال اللاجئين وعلاقتهم بقضية اللجوء والعودة، أثر الوضع الحالي للحركة الوطنية الفلسطينية على قضية اللاجئين.

شروط خاصة

١. لا تزيد الورقة البحثية عن ٥٠٠٠ كلمة وما زادت عن ذلك تعتبر لاغيه من المسابقة.
٢. تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
٣. أن تراعي منهجية الكتابة الأكاديمية، أصول التوثيق وبيان المراجع.
٤. أن تكون المادة البحثية أصيلة فيها من الإبداعية والجدة والفكر المستقل. ولم يتم نشرها من قبل.
٥. أن يحافظ البحث على موضوعيته ويتجنب الباحث/ة اللغة الخطابية والتعابير المشحونة والمواقف المسبقة التي لا تستند إلى حقائق.
٦. لا تعاد الأوراق المقدمة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الأوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث وعنوان الاتصال به، وملخص موجز للبحث لا يزيد على ٥٠٠ كلمة وذلك على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org او تسلم باليد على شكل نسخة الكترونية على قرص مدمج (CD) إلى عنوان مركز بديل.

أخر موعد لتقديم العروض: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً

- بطباعة الأوراق البحثية الثلاث الفائزة ونشرها في كتاب خاص أو إصدارات منفردة ضمن مطبوعات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث الفائز ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

د. عزيز حيدر، اسعد غانم، د. نورما مصرية، د. مصلح كناعنة، أ. شوقي العيسة

بمناسبة الذكرى

اعــلان ا

جائزة العودة

يعلن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة
بهذا لجمهور المبدعين والمبدعات من ابناء الشعب الف
جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨. تاتي هذه الجائزة ك
اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم بال
مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، واطلاق الطاق
اجل التعبير عن ابداعاتهم.

تقسم جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨ الى ستة حقول مو

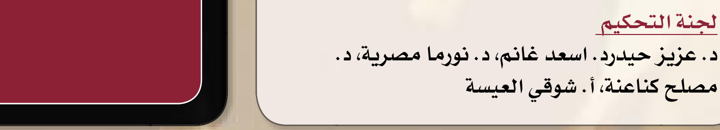
١. جائزة العودة لقصص الأطفال
٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة
٣. جائزة العودة للأوراق البحثية
٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي
٥. جائزة العودة للأفلام الوثائقية
٦. جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة

شروط عامة

١. لكل فلسطيني/ة الحق في الاشتراك في المس
٢. يسمح لكل شخص بالاشتراك في أكثر من ح
من عمل واحد لذات الحقل.
٣. من الممكن لأكثر من شخص الاشتراك في عم
٤. يحق لكل من شارك سابقا في جائزة العودة ا
مشاركته جديدة وغير مكررة.
٥. إضافة إلى لجان التحكيم، يمنع طاقم موظ
عمله، من الاشتراك في المسابقة.
٦. لمركز بديل الحق في إستخدام وتحرير ونشر
على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المرشح ا
٧. آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في جوائز ا
أيا من المواد التي تصله بعد هذا التاريخ.

مهرجان جائز

ينظم مركز بديل مهرجان جائزة العودة في مدينة رام ا
ولجان التحكيم، ولفيف من الشخصيات الوطنية والمه
خلال الحفل تسليم الجوائز للفائزين بالإضافة الى الجو
البوسترات المق



إرسال الم

تتم إرسال المواد المشاركة في حقول جائزة العودة على
بديل للمشاركين بالتأكيد على وصول المشاركات واست
السريع على قرص مدمج (D
مركز بديل/ المركز الفلسطيني
بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المجد (

للمزيد من المعلومات حول

يرجى الاتصال
بريد الكتروني: il.org
هاتف: ٢٢٢٧٧٧٠٨٦/





...دة للعام ٢٠٠٨

بمناسبة
ذكرى
النكبة
60

...الستين للنكبة

...انطلاق

...ة للعام ٢٠٠٨

...والللاجئين، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
...لسطيني في الوطن والشتات، عن انطلاق مسابقة
...جزء من جهود مركز بديل الرامية الى تعزيز حقوق
...لعودة الى ديارهم الاصلية، وذلك من خلال تفعيل
...ات الكامنة فيهم، وخلق منبر وطني للمهتمين من

...زعة كالتالي:

...ابقة بصرف النظر عن مكان الإقامة أو اللجوء.
...قل من حقول المسابقة، ولكن ليس له أن يقدم أكثر

...ل واحد والتقدم به لإحدى جوائز العودة السنوية.
...لشاركة في جائزة العام ٢٠٠٨، ولكن شريطة أن تكون

...في مركز بديل، ومجلس إدارته، ولجنة الرقابة على

...جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة،
...فكرية والأدبية.
...لعودة هو ١ آذار ٢٠٠٨، ويعتذر مركز بديل عن قبول

...ة العودة ٢٠٠٨

...الله، يوم الخميس الموافق ١ أيار ٢٠٠٨ بحضور الفائزين،
...تمة، حيث سيتم تغطيته اعلاميا بصورة لافتة، وسيتم
...وائز التقديرية للمشاركات المتميزة، واقامة معرض بأفضل
...دمة للجائزة.

...شاركات

...بريد ألكتروني awdaaward@badil.org ويلتزم
...تلامها بالبريد الإلكتروني، أو تسلم باليد، أو بالبريد
...CI)، على عنوان مركز بديل:
...صادر حقوق المواطنة واللاجئين
...بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.

...جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

...على مركز بديل:
awdaaward@badi...
...٠٠٩٧ فاكس: ٠٠٩٧٢٢٧٤٧٣٤٦

٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي

موضوع الورقة

أن يتناول موضوع الورقة قضية متعلقة بالتهجير واللجوء الفلسطيني معتمدة على التاريخ الشفوي كـ "تاريخ إحدى القرى/ المدن الفلسطينية المهجرة او المخيمات/ تجمعات اللاجئين"، وغيرها.

شروط خاصة

١. أن لا يقل عدد الكلمات عن ٤٠٠٠ كلمة وان لا تزيد عن ٧٠٠٠ كلمة باستثناء الهوامش والمراجع وما يقل أو يزيد عن ذلك يحذف من المنافسة.
٢. تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة باستثناء ما يرد على لسان الرواة.
٣. أن يراعى في البحث منهجية كتابة التاريخ الشفوي.
٤. أن يراعى في البحث أصول توثيق المصادر والمراجع بما فيها مصادر التاريخ الشفوي.
٥. أن يراعى في البحث وسائل التوثيق والتقنيات العلمية والفنية المناسبة.
٦. أن يراعي الباحث/ة حقوق الرواة حيث يتحمل وحده/ ها المسؤولية الأدبية و/أو القانونية
٧. أن تكون المادة أصيلة لم يتم نشرها من قبل.
٨. لا تعاد المواد المشاركة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الأوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد مع إرفاقها على قرص مدمج (CD).

أخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة ونشر الأبحاث الثلاثة الفائزة منفردة أو ضمن مطبوعات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث ١٠٠ نسخة من الإصدار الذي يحوي هذه الأبحاث مجاناً.
- للجنة التحكيم أن توصي بنشر عدد آخر من الأبحاث غير الفائزة، ولبديل العمل على نشرها.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

د. عادل يحيى، د. سونيا نمر، د. مصطفى كبها، د. نايف جراد، د. عدنان شحادة

٥. جائزة العودة للأفلام الوثائقية

موضوع الفيلم

أن يتناول الفيلم جانباً من حياة اللاجئين الفلسطينيين، وتمسكهم بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها. ومن الممكن التطرق إلى محاور مختلفة، مثل القرى المهجرة، الحياة في المخيمات إحياء الذاكرة، ذكريات الجيل الأول من اللاجئين وغيرها.

شروط خاصة

١. أن تكون اللغة المعتمدة في الفيلم هي العربية.
٢. أن يكون فيلماً وثائقياً- تسجيلياً فقط.
٣. أن لا يزيد وقت الفيلم الوثائقي عن ٢٥ دقيقة وان لا يقل عن ١٠ دقيقة.
٤. الفيلم الوثائقي غير محصور في أسلوب أو طريقة معينة، ولكن يشترط التصوير بتقنية (DVD Digital).
٥. لا تعاد المواد المشاركة المقدمة إلى أصحابها.
٦. لمركز بديل الحق في بث أي من الأفلام المشاركة في الجائزة.

موعد وطريقة التقديم

يتم تسليم الأفلام المشاركة على أقراص DVD تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمنتج وعنوان الاتصال به وخطة العمل الخاصة بالعمل، (Script) وذلك على البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على عنوان بديل (كما هو وارد في أسفل هذا الإعلان).

آخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٥٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٥٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بالعمل على نشر الأفلام وبثها من خلال شبكات التلفزة ومواقع الانترنت.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

محمد بكري، رائد عثمان ، ليلى صنصور، إبراهيم ملحم، سهير إسماعيل

٦. جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة

موضوع القصة الصحفية

يتناول موضوع القصة الصحفية المكتوبة جانبا من جوانب اللجوء والتهجير الفلسطيني.

شروط خاصة

١. ان تتراوح كلمات القصة الصحفية المكتوبة بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ كلمة.
٢. من الممكن استخدام اللغة العامية بما يخدم القصة الصحفية المكتوبة.
٣. ان لا تكون القصة الصحفية المكتوبة قد شاركت في مسابقات اخرى.
٤. ان لا تكون القصة الصحفية المكتوبة قد كتبت قبل اكثر من سنة.
٥. لا تعاد المواد المشاركة الى أصحابها.
٦. أن لا تكون نشرت في أي وسيلة إعلامية.

موعد وطريقة التقديم

ترسل القصص الصحفية المكتوبة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org او تسلم باليد مع ارفاقها على قرص مدمج (CD)، او بالبريد السريع على عنوان مركز بديل كما هو وارد في أسفل هذا الإعلان.

أخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة القصص الصحفية الثلاث الفائزة ونشرها بإصداراته او كما يراه مركز بديل ولجنة التحكيم مناسبا.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

عبد الناصر النجار، شيرين أبو عاقلة، قاسم خطيب، ناصر اللحام، هشام نفاع، نجيب فراج، خليل شاهين



مركز "بديل" في عامه العاشر

بقلم: مازن مصري*

أدى توقيع إتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ إلى تغييرات كثيرة على الساحة الفلسطينية انعكست وما زالت تنعكس سلبا على الشعب الفلسطيني عامة، وعلى اللاجئين الفلسطينيين خاصة. فقبول تلك الإتفاقية كان دفعا باتجاه التسوية المبنية على حل الدولتين الذي يحمل في طياته تناقضا بنيويا مع حق العودة. أدى ذلك إلى دفع الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني باتجاه الاعتقاد بأن القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني بدأت بالانسحاب تدريجيا من أحد الثوابت الفلسطينية الذي أُسست منظمة التحرير من أجله، وتمحورت حوله الثورة الفلسطينية والهوية الفلسطينية، ألا وهو حق العودة. وقد بدأت هذه النبوءة بالتحقق، خصوصا ونحن نرى الآن كيف أصبحت عبارة "حق العودة" كلمة "غير مريحة" في الحد الادنى لبعض الفرقاء الفلسطينيين، فتم اختزال المبدأ بالعبارة المبهمة، "حل عادل ومتفق عليه بين الطرفين لمشكلة اللاجئين".

في هذا السياق، وبفضل الوعي السياسي الذي يتمتع به شعبنا، فقد شهد النصف الثاني من التسعينيات إنشاء عدد من المراكز والجمعيات التي تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. ولعل بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، هو أول ما يتبدر لذهن المرء (أو المرأة) عند ذكر تلك المؤسسات، أو حتى عند طرح موضوع اللاجئين أو حق العودة. إذ أنه رغم حداثة عهده (تم تأسيسه في العام ١٩٩٨)، فقد ترك آثارا وإنجازات لا يستهان بها، بل تُعد منهجا يقتدى به العاملون في مجال حقوق الإنسان.

تُعد إعادة حق العودة إلى الأجندة الوطنية، والمساهمة الفعالة في إعادة بناء حركة حق العودة من أهم إنجازات مركز بديل. فقد كان المركز أحد أهم المؤسسين للإئتلاف الفلسطيني لحق العودة، وقد قام بقيادته وتنسيق أعماله منذ تأسيسه في العام ٢٠٠١. ويعتمد المركز في إدارته على اللاجئين، إذ أن معظم اعضاء مجلس الإدارة واعضاء الجمعية العامة هم من اللاجئين. لذلك، يمكن القول بأن المركز هو أكثر جسم قربا للاجئين. ويعكس هذا الاهتمام بالعمل الشعبي (grassroots) إيمان المركز بأهمية تفعيل دور اللاجئين انفسهم وأخذهم لزمام المبادرة في الشؤون التي تعنيهم بالدرجة الأولى.

ويمكن أيضا استشعار تأثير المركز في النقاش الدائر حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، إذ يمكن أن ننسب للمركز استدخال استراتيجية جديدة في المجال الدعوي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. فقد تبنى المركز مبدأ "الحل الدائم والشامل القائم على الحقوق" مدخلا للتعامل مع القضايا المطروحة، ومرجعا لتشكيل الوعي فلسطينيا، واستقطاب الرأي العام دوليا. يؤدي هذا المنحى الى تأطير النقاش عند تناول موضوع اللاجئين، ووضعه في أبعاده التاريخية والسياسية والقانونية، فتصبح حقوق الإنسان المعترف بها عالميا هي نقطة الإرتكاز بدل من التعامل مع الموضوع كعبء إنساني يتم حله بواسطة الدعم الإنساني المادي. وقد استطاع المركز تعزيز هذه الاستراتيجية عن طريق التركيز على القانون الدولي والبحث القانوني، فقد قام المركز باستقطاب العديد من الباحثين والباحثات من ذوي الخبرات العالية وضمهم إلى شبكة خبراءه وخبيراته. ويستفيد المركز من تلك الخبرات في شتى المجالات، وأهمها المجال القانوني، وهو بذلك يدعم رسالته المبنية على الحقوق القانونية، ويقرب الخبراء والخبيرات، وجُلهم من الأكاديميين/ات، من قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويشكل مصدرا هاما للأبحاث والخبرات. ولكي لا تبقى هذه الأوراق البحثية حكرا للخبراء فقط، ولتوعية الجمهور بالقضية وعدالتها، يقوم المركز بشكل دائم بنشر أبحاثة وتحليلاته، سواء كمنشورات تعنى بناحية معينة من قضية اللاجئين، أو على شكل دورية مثل دورية "حق العودة" الصادرة بالعربية، ودورية "المجدل" الصادرة بالإنجليزية.

يبرز جليا في أدبيات ومنشورات وحملات المركز، الاتجاه نحو توحيد كافة قطاعات الشعب، والتشديد بأن القضية هي قضية واحدة يعاني منها الفلسطينيون باشكال مختلفة. فبالإضافة إلى التركيز على اللاجئين في المخيمات وخارجها، يشدد المركز على قضية المهجرين الداخليين داخل فلسطين ٤٨. فسياسة التهجير الإسرائيلية، والتي إن اختلفت طرق تنفيذها، تنبع بالأصل من عقيدة وعقلية واحدة ألا وهي الصهيونية. وتأثير الصهيونية لا ينحصر فقط بالتهجير، فبسبب عنصريتها المتأصلة فيها، تتضمن الصهيونية سياسة التمييز العنصري الحاد كعنصر أساسي مكَون لها. وتتمثل هذه العنصرية بطرق مختلفة على محور الزمن، وهي نفسها تكَون السياق التاريخي الذي يتطور الصراع فيه، ولعل أبرز ما يميّز مركز بديل هو التركيز على هذه النقطة. فالتهجير والتطهير العرقي لم يأتيا من فراغ، ولكي يكون الإهتمام بشؤون اللاجئين وحقوقهم شاملا، لا بد من وضعه في سياق الصهيونية والعنصرية، وتأطير الصراع في هذا الإطار، مع التركيز على تحليل الوضع كنظام فصل عنصري "أبارتهايد"، يجب مقاومته ومقاطعته كما حصل لنظام الابارتهايد في جنوب إفريقيا. وقد كان المركز من الاوائل الذين دعوا إلى هذا التحليل لما فيه من إمكانيات لدعم القضية.

مع إنجازات كهذه في زمن قياسي، فقد اثبت المركز قدرته على حمل لواء حقوق اللاجئين، ولا شك في أنه قادر على ذلك في المستقبل أيضا. إلا أننا الآن، وبالرغم من الأهمية التاريخية لهذه الحقبة، نعاني من تجمد المواقف على المستوى السياسي الرسمي. فعندما تصبح "رؤيا الرئيس بوش لحل قائم على أساس الدولتين" مرجعية القيادة الفلسطينية الرسمية، لا يمكن أن نتوقع الكثير من الإنجازات على صعيد تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني. بل لا بد أن يتوقع، حتى المتفائلون والمتفائلات منا، إنسحابا وانحسارا على هذا الصعيد. لكن لا بد من فسحة للأمل، وهي اليوم تتمثل في الحملة الدولية الآخذة بالنمو، والتي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وانزال العقوبات عليها (BDS) على غرار الحملة التي ساهمت في تقويض نظام الابارتهايد في جنوب إفريقيا. ولانشغال القيادة الرسمية برؤيا الرئيس بوش، تكبُر الحاجة إلى قيام هيئة فلسطينية لتنسيق ومتابعة هذه الحملة. إذ أن مساعي التضامن العالمي ونشر حملة المقاطعة لا بد لها من مرجعية فلسطينية للتنسيق والتوجيه. تبنى المؤتمر الوطني الافريقي هذه الوظيفة في جنوب إفريقيا في حقبة الابارتهايد، لكن الساحة الفلسطينية اليوم تفتقر إلى من يقوم بهذه الوظيفة. هنا تكمن إمكانية كبيرة للمركز. فالمركز كان، مع عدد آخر من المؤسسات مثل الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والحملة الفلسطينية للمقاطعة الاكاديمية والثقافية لإسرائيل، من السباقين إلى تبني ودفع استراتيجية المقاطعة، وساعد كثيرا في بلورتها ونشرها. لكن من متطلبات المرحلة تقضي ببذل جهد مركزي أكبر لتشجيع الحملة محليا وعالميا. طبعا، لا يتوقع أحد من المركز أن ينفرد في المجهود، بل أن يكون أحد اللاعبين المركزيين في مأسسة وتنسيق الحملة على كافة المستويات والتركيز على مسألة اللاجئين في إطار الحملة.

على صعيد آخر، يجب الانتباه إلى أن "رؤيا الرئيس بوش" تتضمن أيضا رسالة الضمانات التي بعث بها بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون في العام ٢٠٠٤، والتي تتضمن "ضمانا" أمريكيا بأن حل مشكلة اللاجئين سوف يكون عن طريق توطينهم في الدولة الفلسطينية. ومع استمرار القيادة الرسمية في المضي قدما باتجاه تلك "الرؤيا"، لا بد من هيئة لمتابعة التطورات وتأثيرها على اللاجئين، وإعداد الخطط اللازمة للاعتراض وبقوة في حال تحقق تلك "الرؤيا" المجحفة بحقوق اللاجئين. ولخبرته وريادته في هذا المجال، فمن الطبيعي أن يقوم المركز بقيادة وتركيز هذا المجهود لمنع التفريط في حقوق اللاجئين.

في النهاية، أود أن أنوه أن المركز هو مصدر أمل في هذا الزمان. ومع إيماني بقدرة المركز على تحَمل المسؤولية، لا يسعني إلا أن أتمنى للمركز في عامه العاشر أن يستمر في عطاءه، وأن يكون كما عهدناه، سبّاقا ومثابرا ومبدعا لتحقيق الاهداف التي وضعها لنفسه، وهي الأهداف نفسها التي تعد خلاصة آمال الشعب الفلسطيني.

* مازن مصري هو حقوقي، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة في جامعة يورك في تورونتو، كندا.

النكبة في عامها الستين: بماذا سننشغل؟

بقلم: سلمان ناطور*

ليس هناك قضية تؤرق كقضية اللاجئين الفلسطينيين، وليس هناك قضية فيها كبوات وغفوات مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين. إنها قضية مُرهقة ومُنهكة، ويبدو أن العديد من السياسيين قد تعبوا منها وصارت تعرقل حساباتهم الخاصة، فصاروا يبحثون عن وسائل للتخلص منها لتفدي حلها حلا عادلا، وعندما تغفو عيون محترفي السياسة يصرخ الساهرون على قضيتهم، اللاجئون أولا ثم من يمثلهم ويساندهم.

مركز بديل، المؤسسة التي تمثل وتساند، هو من الساهرين اليقظين على مصير اللاجئين الفلسطينيين، هنا في الوطن وهناك في الشتات والمنافي، ويشرفني التعاون مع المركز في أكثر من مشروع وقد لمست من خلال هذا التعاون الصدق في التعامل مع القضية والمثابرة ليس في المواقف فقط بل في التمكن والإبداع والتميّز.

في هذه المناسبة ومع بلوغ النكبة عامها الستين (لا أعتبرها ذكرى لأنها ما زالت مستمرة) سأطرح مجددا الدعوة التي كنت قد أطلقتها في أمسية العام التاسع والخمسين للنكبة، والتي أقمناها في حيفا في منتصف أيار من العام المنصرم، وهي أن يكون شعار الستين للنكبة: الشعر بدل الدموع، أي أن نذكر ونتذكر فلسطين ما قبل النكبة بما أعطته من ثقافة وحضارة، فلسطين التي كانت تتوهج فيها منارات ثقافية في يافا والقدس ونابلس وحيفا وعكا والناصرة وطولكرم، كانت تجتب الأدباء والفنانين وتستضيف المُبدعين من كل انحاء العالم العربي وكانت تترجم روائع الأدب العالمي. هذه "الفلسطين" انتكبت في ذلك العام ليس فقط بتشريد شعبها بل بمشروعها الثقافي والحضاري أيضا. لقد هدمت مدنها ومعالمها الحضارية، ونُهبت مكتباتها ومؤسساتها، ومثلما ظل شعبها يتعرض للملاحقة والقتل ظلت ثقافتها تتعرض للتدمير، فكم من اجتياح استهدف مسارحها ومراكزها الثقافية وجامعاتها في رام الله وجنين ونابلس والخليل؟

الشعر بدل الدموع يعني ألا نبكي على الأطلال ونندب مصيرنا، بل أن نستحضر من الذاكرة ما كتبه شعراء فلسطين عن جمال هذا الوطن وعن روعته وعن عشقه وهمومه في العهود الغابرة، ما كتبه القاضي الفاضل والرملي ووديع البستاني وخليل بيدس وجميل البحري وابراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود ومطلق عبد الخالق وأبو سلمى، هذه الجذور التي نما عليها جيلا بعد جيل من المبدعين الفلسطينيين الذين اوصلوا العطاء رغما عن النكبة.

كان المعتدون يدركون تماما قبل النكبة أن ضرب ثقافة هذا الشعب يسهل عليهم تشريده لأن شعبا بلا ثقافة وحضارة قابل للتدمير والإبادة. ألم يصوّروا هذه البلاد، منذ مطلع القرن العشرين، أنها صحراء قاحلة ومستنقعات يخرج منها البعوض وأمراض الملاريا والديزنطاريا؟ لماذا؟ لكي يقنعوا العالم، في ما بعد، أن شعب هذه البلاد المتخلف لا يستحق الحياة امام "الشعب" القادم من بلاد "الحضارات الراقية".

ألعودة الى الثقافة الفلسطينية قبل النكبة تعني اعادة تشييد مداميك المشروع الثقافي الفلسطيني الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر مع المشروع النهضوي العربي التحرري والذي انتكس مع حلول النكبة، ولذلك فان اعادة الحياة الى المشروع الثقافي الفلسطيني هي اسهام كبير في اعادة الحياة الى المشروع النهضوي العربي.

قبل ستين عاما بدأت نكبة الشعب الفلسطيني وهو لا يزال يدفع ثمنها لكنها ليست مسألة فلسطينية فقط، بل أنها مسألة عربية على المستوى القومي وعالمية على المستويين الأخلاقي والإنساني. ومن يحاول أن يرمي بكل ثقلها على الشعب الفلسطيني فقط فإما أنه تعب وإما أنه يتآمر، وهذا هو المحك الأخلاقي للقضية.



سلمان ناطور ضمن حفل إصدار رواية "ذاكرة"، ٢٠٠٧ (©بديل)

نعم، في العام الستين للنكبة يجب أن نضع الآخرين في المنطقة والعالم على المحك الأخلاقي، فلم يبق في هذا العصر قضية أعدل من قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا مسألة أهم من تحرر الانسان الفلسطيني من كل أشكال الاحتلال، والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: ماذا نفعل نحن من أجل صيانة أخلاقيات هذه القضية؟

هذا سؤال ثقافي وأخلاقي وسياسي أرجو أن يكون سؤالا رئيسا عندما ننشغل في العام الجديد بمرور ستين عاما على النكبة.

* الكاتب سلمان ناطور هو مدير معهد إميل توما للدراسات الإسرائيلية والفلسطينية. ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩، وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي، آخرها "ذاكرة" التي صدرت عن مركز بديل في مطلع ٢٠٠٧.

آن الأوان للتعامل مع التهجير القسري المستمر وتحدي السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى الترحيل

كارين ماك أليستر*

منذ العام ١٩٤٨ على الأقل، خطّ التهجير القسري شكل حياة الشعب الفلسطيني واثر عليه، حيث تصل نسبة الفلسطينيين من اللاجئين والمهجرين داخليا في يومنا هذا الى حوالي سبعين في المائة. وقد تم توثيق التهجير الفلسطيني في كل من عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بشكل جيد، إذ يوضح المؤرخون ان العديد من الفلسطينيين تعرضوا للنفي المتعمد من بيوتهم وأراضيهم نتيجة للمخططات الصهيونية، وما تلا ذلك من خطط اسرائيلية لترحيل السكان خلال نكبة عام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٦٧ وما بينهما. إلا أن موضوع التهجير الداخلي المستمر تجاه الفلسطينيين في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لم يأخذ حقه من الدراسات والتوثيق والتوعية.

تهدف هذه المقالة القصيرة الى مناقشة موضوع التهجير المستمر الذي يتعرض له الفلسطينيون، وبالأخص التهجير الداخلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإسرائيل. كما يتناول الحاجة الى الإتيان بطريقة للتعامل مع التهجير القسري، كذلك تقترح المقالة تبني وضع هذه الحالة تحت المجهر من اجل توفير نوع افضل من الحماية والمساعدة للفلسطينيين وتحدي السياسات والمخططات الإسرائيلية المستمرة لترحيل السكان من اجل فرض الاكثرية الديمغرافية "السكانية" الاسرائيلية في انحاء فلسطين التاريخية.

النكبة المستمرة

إن الهدف من نظام الحكم الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة المؤلف من خليط من الاحتلال والاستيطان وسياسة التمييز العنصري هو ضم الأراضي الفلسطينية مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين معها. على ارض الواقع، يترجم نظام الحكم الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى تدمير البيوت والإخلاء الإجباري ومصادرة الأراضي وجدار الفصل العنصري والنظام التابع له وشطب حق الإقامة ونظام الإغلاق وفرض التصاريح والاجتياح العسكري، وكل هذا يؤدي بالتالي الى تهجير الفلسطينيين عن بيوتهم وأراضيهم . فعلى سبيل المثال، تم في عام ٢٠٠٧ تهجير عدد من الفلسطينيين نذكر منهم بدو الحدادية في غور الأردن، وسكان الخرب جنوبي الخليل، وسكان أم النصر في قطاع غزة. وفيما نبدأ العام ٢٠٠٨ تبقى العديد من التجمعات الفلسطينية معرضة لخطر التهجير مثل سكان النعمان في بيت لحم، وأم الخير وسوسيا في الخليل، والعقبة ويانون في نابلس، وبدو الجهالين في القدس، والتجمعات القائمة في مرمى النيران المفروضة قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة او بالقرب منها.

ان حقيقة كونهم معرضين لخطر الاجبار على التخلي عن البيت او الارض تعد واضحة ومعروفة للشعب الفلسطيني، إلا أن الحال ليس ذاته لدى معظم الدبلوماسيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. لذلك فإنه من الضروري والمهم أن يبيّن الفلسطينيون هذا الأمر، بالأخص أن الممارسات الإسرائيلية تعد جزء من سياسة او خطة ترحيل السكان وتعد من جرائم الحرب وانتهاك فظيع للحقوق الإنسانية، وبذات الوقت يتم تصنيف هذه الأعمال بموجب تشريع روما الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية الذي دخل إلى حيز التنفيذ في الفاتح من أيلول من عام ٢٠٠٢، باعتبارها "التهجير القسري للأشخاص المعنيين عن طريق النفي او طرق الإكراه الأخرى من المناطق التي يتواجدون فيها دون الاستناد الى اي اساسات مصرح بها في ظل القانون الدولي" (المادة ٧(٢)(d)) و " قيام القوة المحتلة بنقل اجزاء من مواطنيها المدنيين بشكل مباشر او غير مباشر الى الاراضي التي تقوم باحتلالها. او ترحيل و نقل جميع او اجزاء من المواطنين الموجودين اصلا في المناطق المحتلة خارج او داخل نطاق أراضيها" (المادة (viii)(b)).

ولا يزال المواطنون الفلسطينيون المقيمون في داخل إسرائيل يتعرضون للتهجير القسري. وفي حين يختلف نظام الحكم بشكل او اخر عن الحكم في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إلا أنه مماثل له بشكل لافت للنظر من حيث اعتماده على سياسات ومخططات ترحيل السكان. على سبيل المثال، وكجزء من خطة "النقب ٢٠١٥: الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير صحراء النقب"، تقوم إسرائيل بتهجير التجمعات السكانية الفلسطينية بشكل قسري من المناطق العمرانية من اجل بناء مستوطنات يهودية على اراضيها. ففي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال تم تدمير قرية طويل ابو جرول وتم تجريف البيوت في عتير – ام الحيران وهاشم زانة. كما ان هناك ما يصل الى ٤٢٠٠٠ منزل في النقب معرضة لخطر الهدم.

لا أحد يعرف بالتحديد عدد الاشخاص الذين تم تهجيرهم منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، أو أماكن تواجد هؤلاء الاشخاص في يومنا هذا. والمثل ينطبق على الفلسطينيين داخل إسرائيل. إذ قد يكون العديد منهم مهجرين داخليا في حين قد يتواجد الآخرون خارج نطاق الاراضي المحتلة. وعلى فعلى الأرجح العديد منهم تعرض للتهجير اكثر من مرة واحدة. وفي الحقيقة، هناك فجوة كبيرة في المعلومات والبيانات عن الفترة التي تلت تهجير عام ١٩٦٧. ويعود هذا الى عدم وجود رد مشترك ومتوقع وذو وقع على التهجير القسري، أي انه ليس هنالك اي منظمة فلسطينية او دولية تقوم بمراقبة وتقرير أوضاع وحالات التهجير، أو تقوم بتسجيل عدد الافراد المهجرين. لقد أدى هذا الأمر إلى خلق فجوة واسعة في الحماية والمساعدة وبالأخص مع استمرار تعرض الفلسطينيين اللاجئين منهم وغير اللاجئين الى التهجير.

من هم الأفراد المهجرون داخليا؟

الأفراد المهجرون داخليا هم " الاشخاص او الجماعات الذين تم اجبارهم على التخلي عن بيوتهم وأماكن إقامتهم و تركها، بشكل اخص نتيجة لـ / او من اجل تفادي أثار الصراع المسلح، وحالات العنف المتأجج، وانتهاكات حقوق الإنسان، او في حالات الكوارث الطبيعية او الكوارث التي يحدثها الإنسان، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليا" . (المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، الديباجة، ١٩٩٨).

يقوم مركز بديل بالتعاون مع منظمات دولية غير حكومية أخرى بالدفاع عن وتأييد تحقيق "رد مشترك على حالات التهجير الداخلي" في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حالة تم تحقيق هذا الرد المتعاون عليه فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، نأمل أن يحصل الفلسطينيون المهددون بالتهجير الداخلي او الذين يعانون منه حاليا على مساعدة وحماية أفضل، خلال فترة التهجير وفيما يليها. وهنالك بعض الأمل، حيث قامت وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، وكجزء من قطاع الحماية التابع لها بإنشاء لجنة للعمل على شئون التهجير الداخلي. الا ان الحاجة الى المزيد من الدراسات عن التهجير المستمر للشعب الفلسطيني في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا تزال قائمة من اجل الوصول الى فهم افضل لهذه الظاهرة والرد عليها بشكل ملائم وتحدي السياسات والمخططات الإسرائيلية المستمرة الهادفة الى ترحيل السكان.

الحلول المبنية على الحقوق

طالما لم يتم فضح السياسات والمخططات الإسرائيلية لترحيل السكان من قبل الدول والمنظمات الفلسطينية والدولية، سيستمر الشعب الفلسطيني في معاناة التهجير ولن يتم تحقيق اي نوع من السلام المبني على القانون الدولي.

تكمن الخطوة الأولى في تعريف ودراسة التهجير المستمر للشعب الفلسطيني كنتيجة للسياسات الاسرائيلية الهادفة الى ترحيل السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ثانيا، يجب على جميع الممثلين المعنيين العمل بالتوافق من أجل تطوير رد على التهجير القسري، والذي يشمل منع التهجير وكيفية التصرف أثناء وبعد التهجير. أي أن ضحايا التهجير القسري من الفلسطينيين "اللاجئون والمهجرون داخليا" عليهم المطالبة بحقوقهم الشرعية والتعويض، وفقا للمبادئ الاساسية للامم المتحدة والخطوط العريضة لحقوق ضحايا الانتهاكات الصارخة لقانون حقوق الانسان والانتهاكات الصريحة للقانون الإنساني الدولي، في المطالبة بحقوقهم الشرعية والتعويض، (انظر في الاطار).

وأخيرا، يجب توظيف الجهود وتوجيهها في السنوات القليلة القادمة من أجل محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي تقترفها وجرائمها ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي، وبالأخص جريمة ترحيل السكان.

---

* كارين ماك أليستر هي منسقة برنامج الإسناد القانوني في بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهي محررة مجلة المجدل الصادرة عن بديل بالانكليزية.

حقوق المهجرون داخليا من ضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي

"يحق للاجئين والمهجرين داخليا كضحايا للانتهاكات الصارخة لقانون حقوق الانسان الدولي والانتهاكات الصريحة للقانون الإنساني الدولي، المطالبة بالحصول على التعويض. فعندما يصبح المرء لاجئا، تنتهك هذه الحقوق والتي يرتبط التمتع بها بقدرة المرء على العيش في بلده او بلدها. ويتم تعريف هؤلاء الضحايا على انهم "الأفراد الذين تعرضوا الى الأذى بشكل فردي أو جماعي، ويشمل ذلك الإصابات الجسدية والعقلية، والمعاناة النفسية، والخسارة الاقتصادية، وإفساد جوهري لحقوقهم الاساسية من خلال الممارسات التي تشكل انتهاكات صارخة لقانون حقوق الانسان الدولي وانتهاكات صريحة للقانون الإنساني الدولي." كما يشمل الضحايا كذلك "العائلة المباشرة والأفراد المعولين من قبل الضحية المباشرة". ويشمل التعويض على استعادة الحقوق ودفع التعويضات وتوفير المسكن والرضى وضمان عدم تكرار الانتهاك الأساسي.

* استعادة الحقوق، إذا أمكن يجب إعادة الضحية إلى الحالة الأصلية قبل حدوث الانتهاك الصارخ لقانون حقوق الانسان او الانتهاك الصريح للقانون الإنساني الدولي. وذلك يشمل استعادة الحقوق والحرية والتمتع بحقوق الإنسان والهوية والحياة العائلية والمواطنة والعودة الى مكان سكن الفرد الأصلي، واستعادة الممتلكات والعودة إلى العمل.

* دفع التعويضات، يجب توفير التعويضات مقابل اي نوع من الخسارة الاقتصادية " بما هو ملائم ومناسب لحدة الانتهاك والظروف الخاصة بالحالة" الناتجة عن انتهاك صارخ لقانون حقوق الانسان الدولي وانتهاك صريح للقانون الإنساني الدولي، مثل:
١. الاذى الجسدي او النفسي
٢. الفرص الضائعة ويشمل ذلك العمل والتعليم والفوائد الاجتماعية
٣. الاضرار المادية وفقدان المصدر المعيل بما في ذلك القدرة على الاعالة
٤. الضرر الاخلاقي
٥. تكاليف المساعدات القانونية وتوظيف الخبرات، الأدوية والخدمات الصحية، والخدمات النفسية والاجتماعية.

* توفير المسكن، يجب ان يشتمل على الرعاية الصحية والنفسية، والخدمات القانونية والاجتماعية.

* الرضى، يجب ان يشتمل، اذا امكن، على اي من / او جميع ما يلي:
١. اجراءات فعالة تهدف الى وقف الانتهاكات المستمرة
٢. تعريف بالحقائق وكشف تام وعام للحقيقة الى الحد الذي لا يشكل فيه هذا الكشف اي اذى آخر لأمن ومصالح الضحية، او اقاربه او الشهود او الاشخاص الذين تدخلوا لمساعدة الضحية ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات.
٣. البحث عن اماكن تواجد المفقودين الذين اختفوا والبحث عن هويات الاطفال المختطفين، وعن جثث الذين تعرضوا للقتل، والمساعدة في استعادة وتعريف ودفن الجثث بما يتوافق مع رغبة الضحية المعبر عنها او المفترضة، أو وفقا لعادات و تقاليد العائلات و المجتمعات.
٤. اعلان رسمي او قرار شرعي يعيد الكرامة والسمعة والحقوق للضحايا ولأقاربهم
٥. اعتذار علني يشتمل على الاعتراف بالحقائق وتقبل المسؤولية
٦. عقوبات شرعية وادارية ضد الافراد المسئولين عن الانتهاكات
٧. ان تشتمل المناهج الدراسية والتدريبية لكل المستويات على وصف دقيق للانتهاكات الحاصلة في ظل قانون حقوق الانسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

* ضمان عدم التكرار ويجب، إذا أمكن، أن يشتمل على اي من او جميع الاجراءات الآتية والتي من شأنها ان تسهم في الوقاية:
١. تأمين سيطرة مدنية فعالة على القوى العسكرية والأمنية
٢. ضمان التزام جميع الاجراءات المدنية والعسكرية بالمقاييس الدولية للعملية الحالية والالتزام بالعدالة و عدم التحيز.
٣. تدعيم الشرعية و استقلالها
٤. حماية الافراد العاملين في القطاعات القانونية والطبية والرعاية الصحية والصحافة، والقطاعات الأخرى المشابهة، كذلك حماية المدافعين عن حقوق الانسان.
٥. توفير التعليم المختص بحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي على نحو متتابع ذو أولوية، لجميع قطاعات المجتمع، الى جانب توفير التدريب لقوى فرض القانون والقوى العسكرية والأمنية.
٦. زيادة الرقابة على التصرفات والنزعات الأخلاقية والعرقية، وبشكل خاص المقاييس الدولية، عن طريق الموظفين الحكوميين ويشمل ذلك قوى فرض الامن وقوى الإصلاح والصحافة والقوى الطبية والنفسية والخدمات الاجتماعية والشئون العسكرية، والشركاء الاقتصاديين كذلك.
٧. تعزيز آليات حماية ومراقبة للصراعات الاجتماعية وآثارها.
٨. مراجعة وإعادة قراءة نصوص القوانين التي تساهم في او تسمح بحدوث الانتهاكات الصارخة لقانون حقوق الانسان الدولي و الانتهاكات الصريحة للقانون الإنساني الدولي.

المصدر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، A\RES\٦٠\١٤٧، المبادئ الأساسية والخطوط العريضة في حقوق ضحايا الانتهاكات الصارخة لقانون حقوق الانسان الدولي والانتهاكات الصريحة للقانون الإنساني الدولي في المطالبة بحقوقهم الشرعية و الحصول على التعويض، ٢١ مارس ٢٠٠٦. (ترجمة غير رسمية – مركز بديل)

مؤسسة بديل في عيدها العاشر

انجازات، تحديات ومسؤوليات أكبر

بقلم: سالم أبو هواش *

المعيار هو مدى التقدم باتجاه إحقاق حقوق اللاجئين

ليس من السهل تتبع مسيرة عشرة أعوام مضت على ولادة مؤسسة بديل، من خلال مقالة صحفية، وخاصة أن رسالة بديل وبرنامجها مرتبطان بجوهر الحقوق الفلسطينية وبالقضية الأكبر والأهم في الصراع الدائر في المنطقة لما يزيد عن المائة عام. كما يصعب تناول هذا الموضوع بعموميات، فغالبا ما تكون تفاصيل عديدة ومنعطفات جمة، مع العديد من العوامل الخارجية والداخلية، قد تفاعلت مع بعضها البعض للوصول بمؤسسة بديل إلى ما هي عليه اليوم. وبالتأكيد فإن الكتابة في هذا الموضوع تنبع من الانحياز التام للحقوق الفلسطينية عموما ولحقوق اللاجئين خصوصا، وكل معيار لأي مؤسسة غير حكومية أو جهة سياسية فاعلة لا ينطلق من قياس مدى المساهمة في التقدم باتجاه تحقيق حقوق اللاجئين الفلسطينيين؛ هو معيار لا ينسجم مع حقيقة القضية الفلسطينية والانتماء لفلسطين، وبالتأكيد فإن النظر لتجربة الماضي هدفها الاستفادة من دروسها من أجل التقدم للأمام في المستقبل، وتحسين العمل المستقبلي من حيث التخطيط والتنظيم والفعالية والأثر، للتقدم باتجاه إنفاذ حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة أملاكهم وتعويضهم؛ وفقا للقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فسواء وجدت بديل أو وجد غيرها من المؤسسات التي تعمل في نفس المجال، فسنرى أنها كانت منطلقة من أسباب موضوعية، وليست من رغبة حفنة من الأشخاص.



سالم أبو هواش، ضمن اجتماع الجمعية العامة لمركز بديل ٢٠٠٦ (©بديل)

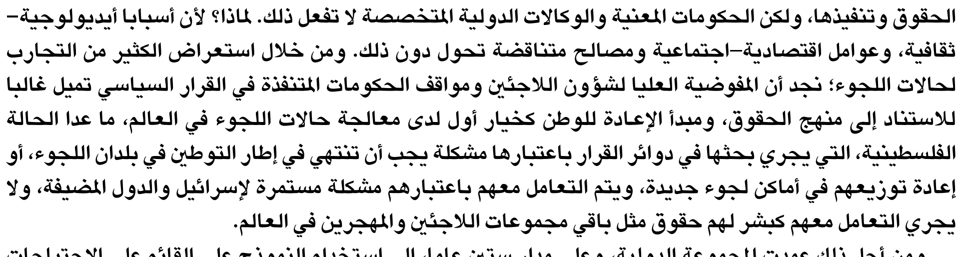
خلفية: البيئة التي قادت إلى تأسيس بديل

في الحقيقة لم يكن تأسيس بديل اختراعا عبقريا أو مصادفة، بل استجابة لاحتياجات قضية اللاجئين ومطالبهم؛ حيث شهدت سنوات ما بعد عملية أوسلو ومدريد الكثير من المخاوف والشكوك بشان قدرة قيادة منظمة التحرير على معالجة ملف اللاجئين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، فقد تأجل الملف إلى ما سمي بمفاوضات "الوضع النهائي"، وتشكلت لجنة اللاجئين الرباعية التي كان عليها البحث في موضوع "النازحين"، أي لاجئي حرب عام ١٩٦٧، وتشكلت لجنة متعددة الأطراف للاجئين، وكان هدفها البحث في "قضايا اللاجئين"، وكانت هذه اللجان تعمل بدون مرجعية قانونية أو مبادئ حقوقية، بل تخضع لموازين القوى السياسية، وبعد سلسلة من الاجتماعات حصدت فشلا ذريعا، ولم يكن لها أي صلة باللاجئين أنفسهم ولا برغباتهم او حقوقهم القانونية، بل كانت نوع من المساعي الدولية المفروضة قسرا، وعملا نخبويا لا يمت بصلة للبحث الجدي عن السلام والمصالحة على أسس عادلة ومنصفة، كما ظهرت الدعوات لتفكيك وكالة "الأنروا"، وتحويلها إلى وكالة إقليمية تخضع للسلطة الفلسطينية وليس للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصبحت الولايات المتحدة تمتنع عن التصويت على إعادة التأكيد على قرار ١٩٤ وإسرائيل تصوت ضد القرار، بينما كانت الأولى تصوت مع القرار، والثانية تمتنع عن التصويت منذ صدور قرار ١٩٤ عام ١٩٤٨ وربطه فيما بعد بالقرار رقم ٢٣٧، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو، وذلك بحجة أن الموضوع قيد المفاوضات بين الطرفين، ولا داعي لأن تقوم الأمم المتحدة بالتدخل في المفاوضات. ووصل الأمر إلى حد الدعوة إلى إلغاء قرار ١٩٤ بعد أن نجحت إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما في حملة الضغوط لإبطال قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، بما في ذلك الدعوة إلى تحويل في دور منظمة التحرير الوطني والسياسي، لتصبح وكالة داعمة للسلطة، كما شهدت عملية أوسلو تجاهلا للحقوق القومية للفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتجاهلت اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات. لقد طرأت تطورات عديدة في سياق عملية مدريد أوسلو لم تكن حكومات إسرائيل المتعاقبة لتحلم بحصولها؛ حيث عززت إسرائيل سمعتها وعلاقاتها على المستوى الدولي ومع دول المنطقة، بما فيها العديد من الدول العربية، وكانت قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية غارقة في تفاصيل اللعبة المحلية في الداخل، ومتطلبات بناء مؤسساتها المختلفة وتلبية الاحتياجات الملحة، التي أصبحت عند نقطة معينة كأنها قضايا تفصيلية محلية منفصلة عن بعضها البعض، ولا يربطها رابط بجوهر الحقوق الفلسطينية، مما ولد الانتفاضة الثانية التي لم تكن سياسات حكومات إسرائيل بعيدة عن أسباب تفجيرها ورسم قواعد اللعبة فيها من أجل إعادة ترتيب الملفات المهمة، والتهرب حتى من التزامات واستحقاقات عملية أوسلو نفسها، بما في ذلك وقف الاستيطان واستمرار مفاوضات الوضع النهائي، وتغيير طابع العلاقة الاستعمارية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية...الخ. في هذا السياق، ولدت مؤسسة بديل ملتصقة بالحراك الاجتماعي والسياسي والتنظيمي الذي عبر عنه اللاجئون الفلسطينيون في داخل الوطن والشتات، مؤتمرات شعبية للاجئين؛ في الدهيشة، الفارعة، غزة والناصرة، مع تشكيل العديد من اللجان والأطر للدفاع عن حق العودة ولرفع صوت اللاجئين، وانتشرت بشكل مضطرد اللجان والمؤسسات الجديدة مع موجات متلاحقة من الفعاليات الجماهيرية، كان أبرزها إحياء الذكرى الخمسين للنكبة والتي شاركت بها كل مؤسسات الشعب الفلسطيني الرسمية والشعبية، حكومية وغير حكومية.

في تلك الأثناء كانت مؤسسة بديل هي ذلك المولود الناشئ الذي يرغب بالتعرف على، وبالمشاركة في كل شيء، ولكن هذا المولود الذي يحمل رسالة أصيلة وحديثة في نفس الوقت؛ وجد الكثير التحديات من "الأبوات" والثقافة السائدة، من أجل ضبطه وتوجيهه وفقا لأجندات ضيقة أو محلية تحاصر رسالته أو تشوهها، ولكن التفاف أصدقائه وحرص الناشطين من مؤسسات ومجتمع اللاجئين، ومن المتضامنين من الخارج، مكن بديل من اجتياز عدد من الأزمات الحادة التي كانت تهدد وجود المؤسسة وبرنامجها. فتصلب عودها، وما أن جاءت احتفالات الألفية وزيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني للأراضي المقدسة في آذار ٢٠٠٠ حتى كانت بديل تمتلك الكثير من المواد البحثية والإعلامية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، كان يندر أن تمتلكها مؤسسة فلسطينية في ذلك الوقت، وبلغة ناضجة وخطاب عقلاني وقانوني مستند للحق ومبادئ العدالة والإنصاف، كانت معدة لوحدة حملة بديل للدفاع عن حقوق اللاجئين، مما مكن الفلسطينيين من تزويد المئات من الفرق الصحفية ووسائل الإعلام المرافقة لزيارة البابا بتلك المواد القيمة، وكانت بديل قد أصبحت معروفة لدى مؤسسات إعلام ضخمة وعالمية مثل الـ BBC وغيرها، باعتبارها الفاعل الأهم والأكثر نضجا في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والمواد التي تنشرها بديل كان يجري تلقفها من قبل المتخصصين والناشطين والأشخاص العاديين، كما يزداد الطلب عليها، فأصبحت تصمم وتنتج المواد الدعاوية للمناسبات العامة، وبعد عام ٢٠٠٠ لكل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، على إثر التكليف الذي تشرفت به بديل في اللقاء التنسيقي الأول للمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين الذي انعقد في قبرص. وواصلت المؤسسة القيام بهذا العبء وتحمل المسؤولية عن التنسيق والمتابعة والإنتاج والتوزيع، وهي تعمل بموازنة متواضعة من مكاتب متواضعة، ويتأرجح طاقم موظفيها حتى اليوم حول ١٠ أشخاص، مع مشاركة مئات المتطوعين الدائمين والموسميين، وبالتعاون الوثيق مع العديد من الشركاء في كل أنحاء العالم. حيث أصبح مركز بديل اسما معروفا على كل المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وهذا حملها مسؤوليات وأعباء إضافية من أجل المحافظة على سمعتها وعطائها من جانب، ويجعلها تتحمل مسؤولية اكبر في مجال تأدية رسالتها المتركزة في الدفاع عن حقوق اللاجئين. وتحتوى التقارير السنوية، والصفحة الإلكترونية لبديل على أهم الأنشطة والانجازات، ولا داعي للتطرق لها هنا، بل محاولة لفهم خلفية الوصول لها.

حقوق اللاجئين ومناهج التعامل مع حالات اللجوء المختلفة

ترتبط عملية اللجوء والتهجير الداخلي، وبغض النظر عن أسبابها، بالكثير من الآلام المباشرة والصدمات –عند حدوثها– من جراء فقدان المسكن والأرض ووسائل العيش وتشتت المجتمع...الخ. وقد يقصر تأثير هذه الصدمات والآلام أو يطول، لكن ما يستمر مع اللاجئين ما داموا كذلك، هو الحرمان المتواصل من الحقوق الأساسية للإنسان: حرمان من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية، حرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فماذا يعني ذلك؟ أي أنهم يزدادون فقرا، حرمان أكثر من الحريات الأساسية، أكثر تعرضا للمخاطر، غياب الفرص الاقتصادية، تفتت النسيج والأمن الاجتماعي، أكثر ضعفا وأكثر اعتمادا على الآخرين... الخ وكل هذه الحقوق الأساسية مرتبطة بالإنسان بوصفه بشرا، فهي لم تخترع من جهة ما ولا تمنح من أحد، ولا تعطى من سلطة أعلى؛ وإذا بقي اللاجئون الفلسطينيون محرومون من حقوقهم لستة عقود على الأقل، فهذا يعني؛ إما أنهم لا يطالبون بها، أو لا يطالبون بها بطريقة وقوة كافية للتغلب على مقاومة الطرف او الأطراف التي تنكر هذه الحقوق، أو لا ترغب بالوفاء بالتزاماتها وتميل لاستبعاد المجموعات الضعيفة، فحقوق اللاجئين هي عناصر ثابتة في القوانين والمعاهدات الدولية، ومن واجب الحكومات حماية هذه



الحقوق وتنفيذها، ولكن الحكومات المعنية والوكالات الدولية المتخصصة لا تفعل ذلك. لماذا؟ لأن أسبابا أيديولوجية– ثقافية، وعوامل اقتصادية–اجتماعية ومصالح متناقضة تحول دون ذلك. ومن خلال استعراض الكثير من التجارب لحالات اللجوء؛ نجد أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومواقف الحكومات المتنفذة في القرار السياسي تميل غالبا للاستناد إلى منهج الحقوق، ومبدأ الإعادة للوطن كخيار أول لدى معالجة حالات اللجوء في العالم، ما عدا الحالة الفلسطينية، التي يجري بحثها في دوائر القرار باعتبارها مشكلة يجب أن تنتهي في إطار التوطين في بلدان اللجوء، أو إعادة توزيعهم في أماكن لجوء جديدة، ويتم التعامل معهم باعتبارهم مشكلة مستمرة لإسرائيل والدول المضيفة، ولا يجري التعامل معهم كبشر لهم حقوق مثل باقي مجموعات اللاجئين والمهجرين في العالم.

ومن أجل ذلك عمدت المجموعة الدولية، وعلى مدار ستين عاما، إلى استخدام النموذج القائم على الاحتياجات الحياتية اليومية في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين وجرى التعبير عن ذلك من خلال وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا"، وفي سياق نموذج الاحتياجات تجاهلت المجموعة الدولية، ولا زالت، حقوقهم الجوهرية غير القابلة للتصرف، والمنصوص عليها في العهود الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وأخيرا تم إخضاع هذه الحقوق للتفاوض الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع محاولة تحييد دور الهيئات والمؤسسات الدولية التي تعمل وفق مبادئ قانونية وحقوقية، مما أفقد كل الجهود الرامية لمعالجة القضية، أية فرصة للوصول

لنتائج ذات مغزى نحو المصالحة والسلام.

وفي مواجهة سيادة منهجية الاحتياجات والمفاوضات السياسية النخبوية بعيدا عن أي مرجعية حقوقية–قانونية، جاءت منهجية بديل مستندة إلى عدة ركائز إستراتيجية، هي التي جعلت منها مؤسسة غير حكومية لها ميزات فريدة. نورد أهمها هنا؛

ركائز أساسية لعمل بديل

الأولى: جماهيرية، وهي العمل من أسفل لأعلى "مع الفئات الشعبية"، من خلال اللاجئين وعبرهم، رفع صوتهم، وتنظيم مطالبهم، باعتبار حقوقهم هي حقوق إنسان فردية وجماعية، وبالتالي لا بد من استعادتها بطريقة جماعية منظمة. أما بالنسبة للحقوق الفردية فإن من لم يطالب بها، فلن يأت أحد لمنحها لصاحبها! الركيزة الشعبية بما تتضمنه من أساليب تشاركية مع المؤسسات المحلية ذات القاعدة الشعبية واللجان المختلفة المعتمدة على المجتمع.

أما الركيزة الثانية، فهي المنهج القائم على أساس الحقوق القانونية للاجئين وفقا لما تحددها المصادر العديدة في القوانين والمعاهدات الدولية، ولا بد هنا من توجيه تحية خاصة لأستاذة القانون سوزان أكرم التي كان لدورها أثر كبير في إعطاء دفعة قوية وتقديم صياغة أعمق لأسس هذا المنهج مما مكن من التغلب على الشكوك وحتى الاستهتار، الذي كان سائدا في الماضي بين صفوف اللاجئين ونشطائهم عند الحديث عن حقوق اللاجئين باعتبارها حقوق إنسان، ولا زال يوجد حتى اليوم مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية فاعلة تتعامل مع حقوق اللاجئين وكأنها لا تعنيها باعتبارها حقوق سياسية أو وطنية فقط. هذه الركيزة التي أصبحت شاملة ومتجانسة ومنسجمة مع القيم الإنسانية الدولية؛ تدعو إلى تحقيق العدل والإنصاف للجميع وفقا لأحكام القانون الدولي، والأستاذة سوزان أكرم التي رعت الوحدة القانونية وساعدت في تشكيل شبكة الدعم القانوني التابعة لمركز بديل مما وفر للمؤسسة فرصا للوصول إلى الهيئات الدولية ونظام الأمم المتحدة، وقد يكون من واجب بديل ومؤسسات اللاجئين أن تذكر في هذه المناسبة كل هؤلاء الخبراء المتطوعين الذي بذلوا جهودهم كل من موقعه، لجعل بديل بهذه القوة وفي تمهيد الأرضية لكي يفهم مجتمع المتخصصين مطالب وحقوق اللاجئين.

الركيزة الثالثة الهامة في منهج عمل بديل والمنسجمة مع حقائق وتعقيدات قضية اللاجئين؛ هي أبعادها الدولية وانتشارها عبر الشركاء إلى كل مكان يتواجد فيه اللاجئون، وفي نفس الوقت، الاستفادة من الخبراء والمتطوعين من خارج المؤسسة، فقضية اللاجئين لها أبعادها العالمية منذ ولادتها، وكذلك استعداد بديل للعمل مع كل طرف على أساس نفس المنهج، وبدون حصر الموضوع أو التعاون مع أية جهة وفي أي بلد، والابتعاد عن التناقضات الجهوية والحزبية وتجاذبات السياسة اليومية. فأي مؤسسة أو لجنة تريد العمل في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين، ولا تستطيع تطوير برامج تشاركية منفتحة على مستواها المحلي ومن ثم على المستوى الخارجي فإنها بالتأكيد لن تنجح في خدمة رسالتها، أو تكون رسالتها مشوهة.

والركيزة الرابعة هي الركيزة المؤسسية والتنظيمية الحديثة، حيث استندت منذ تأسيسها إلى التوافق مع أحكام القانون المحلي، واحترام قوانين كل بلد تعمل فيها مع الالتزام التام والدفاع الدائم عن مبادئ القانون الدولي وقيم الديمقراطية المعاصرة، كما طورت بنيتها الإدارية على أسس من الشفافية والمساءلة، والتعاون الداخلي مع المحافظة على التنوع السياسي والفكري، برغم التعقيدات والصعوبات الناجمة عن ضرورات الوحدة في لحظات التوتر السياسي في البيئة الخارجية، كما أن هذه الركيزة تقوم على التخطيط بعيد المدى - لثلاث سنوات على الأقل– مع رؤية واقعية يشارك في صياغتها العديد من الأشخاص واللجان والمؤسسات الفاعلة في الميدانية، الأمر الذي يجعل البرامج واقعية ويتم تنفيذها بالمشاركة. ومع التغير الدائم في البيئة الخارجية وارتفاع مستوى وحجم المسئولية تحتاج هذه الركيزة لتطوير دائم على مستوى بديل وشركائها على حد سواء.

وفي النهاية، مع استمرار انفتاح بديل على الجميع، ومع تواصلها مع الشركاء وتطوير برامجها؛ عليها أن تعالج الكثير من التحديات القائمة التي تسعى لمواجهتها ومعالجتها على مستوى بنيتها، مثل زيادة فعالية المرأة ومشاركتها في كل مستويات العمل، واستمرار الاستثمار في الشباب من الجنسين (برامج التدريب)، وتخطيط سيناريوهات للمستقبل، وكذلك تطوير وتنمية القدرات والبنية المؤسسية للشركاء لتعزيز الاستدامة وتجنب التداخل، والمعالجة النظامية لأية تناقضات طبيعية قد تنشأ في اتساع نطاق العمل. كما يجدر التركيز على تطوير الشراكات وتنميتها في داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، وكسب أكبر عدد من الأصدقاء وبناء شراكات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على أقوى العلاقات في مجتمع اللاجئين ومع مؤسساتهم ومبادرتهم، وتطوير برامج للتعامل مع جميع الحقوق كإطار متكامل وليس فقط حق العودة، من اجل أن يبدأ الناس العاديون يلمسون أهمية العمل وجدواه العملية، سواء في حماية الحقوق اليومية أو باتجاه الحفاظ على الحقوق الأساسية للاجئين في العودة واستعادة الأملاك والتعويض، وعلى طريق إنفاذها على أرض الواقع.

---

* سالم أبو هواش هو ناشط سياسي وعضو مؤسس في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو الرئيس الأسبق لمجلس إدارته.

بديل بعد عشر سنوات:

حضورٌ في الخطاب وفاعلية في المشاركة

بقلم: نضال العزة *

لم تسقط الراية فرفعها بديل، ولم تنعدم حركة العودة فأطلقها بديل، ولكن لمركز بديل بصمة مُميزة تبدت في وقت حرج نضدت ألوان الراية وأضافت إلى حركة العودة محركا لا زال يدور بنشاط. إن الانتقال بالفهم المُجرد والعام، أو الوعي المفعم بالحماسة إلى مستوى المعرفة بالحق وتفاصيله كمفهوم قانوني مُسند بالنصوص والأدلة، والشواهد، والتجارب خطوة قادها بديل. وإن الانتقال من مستوى التنظير والدعوة إلى مستوى صياغة المفاهيم والتحفيز والمشاركة والمبادرة هي ما يجعل من بديل مؤسسة أهلية تعمل لأجندة فلسطينية وطنية خالصة. ليس هذا من قبيل المديح، أو الإطراء، لأن ما يلزم من عمل لا زال أعظم وأكبر، إنما هو مجرد قراءة لمحطات بارزة تؤيدها مسيرة بديل خلال عشر سنوات من العمل.

وعليه، تحاول هذه الأسطر تناول عمل بديل في مجالين: مجال الدراسات والأبحاث القانونية ومجال حركة العودة، وذلك عبر تتبع الأثر على خطاب العودة ومستوى المشاركة. ونرى أنه للكشف عن ماهية ذلك الدور تصبح مراجعة سريعة لمفهوم العودة في تطوره التاريخي، ولمستوى المشاركة الشعبية في حركة العودة أمرا لازما يُمهد ويؤيد ما تقدم.

العودة وحقوق اللاجئين:

بعيد النكبة تقدّم شعار التحرير على غيره من الشعارات. كان من المفهوم ضمنا أن العودة كامنة خلف مفهوم التحرير الذي رفعته القوى السياسية العربية والفلسطينية الرسمية وغير الرسمية. وبانتظار التحرير، كما صوّر للجماهير آنذاك، توارى خطاب العودة خلف شعار التحرير باعتبار انه تحصيل حاصل للتحرير القادم. بالطبع لم يكن ذلك إسقاطا للحق أو تنازلا عنه، بل كان تعبيرا عن نموذج أو مشروع التحرير الذي صوّر النكبة الفلسطينية على أنها مجرد انقطاع خارج الزمن تزول آثارها بمجرد التحرير. ترتب على ذلك في المقابل أن تجمّدت صورة الوطن / الديار الأصلية في الأذهان. لم يكن هذا أخطر ما في الأمر، بل إن الأخطر تمثل في إهمال التفاعلات الجارية عبر امتداد الزمن وأثرها على اللاجئين، الأمر الذي نشأ عنه على المستوى الفلسطيني إهمال غير مقصود لحقوق اللاجئين في منافيهم. لقد نشأ عن ذاك الإهمال أن أصبحت العودة رهن التحرير الشامل للأرض، ذلك التحرير الذي يكون باقتلاع الكيان الصهيوني الناشئ من جذوره، بل وأصبحت المطالبة بحقوق اللاجئين، غير العودة، تحسب على أنها إما: ترف في وقت يستوجب الإعداد للمعركة الكبرى، أو أنها تراجع مشكوك في انتمائه عن المشروع القومي في التحرير الشامل. نجم عن ذلك كله ان ارتبط مفهوم العودة وإمكانيتها بالتحرير الشامل؛ لذلك أصبح الحق يميل في النفوس إلى التحول إلى حلم يتكسر كلما وقعت الأعين على تغير أُحدث في القرية / الوطن.

بعيد حرب عام ١٩٦٧، لم يعد شعار التحرير، كما صوّر سابقا، كافيا لإقناع الجماهير العربية والفلسطينية، ولا لإقناع الحلفاء الدوليين؛ الأمر الذي تطلب استجابة جديدة من قبل القوى الفاعلة. عملت منظمة التحرير الفلسطينية على إعلاء شأن الحقوق الوطنية الفلسطينية جنبا إلى جنب مع شعار التحرير. وبهذا اتجه الخطاب السياسي إلى إعلاء شعارات أبرزها: الحق في تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة، وحق العودة. وبرغم أن الإضافة تلك كانت ضرورية وإستراتيجية؛ إلا أنها ظلت بالمجمل (باستثناء بعض الاضاءات هنا وهناك) تدور في فلك الخطاب السياسي المحض؛ أي المستند إلى الحق التاريخي، والديني، والقومي للفلسطينيين في فلسطين. بكلمات أخرى، ظل الخطاب مجردا أو منقطعا عن المعطيات الفعلية المرتبطة بتفاصيل المعاناة الإنسانية، وعازفا عن مواجهة الادعاءات المقابلة لعجز أو لقصور أو لإهمال. بمعنى أن الخطاب السائد بقي خطابا خطابيا احتفاليا أو استعراضيا أو دعائيا يرسم إطارا ولكن بلا صورة.

بانطلاق مسيرة أوسلو أخذت الحقوق الوطنية كمفهوم رسخته قوى منظمة التحرير الفلسطينية تنزل من علياء المفاهيم المجردة. كان ذلك بمثابة تحول دراماتيكي يستدعي توصيف الحقوق وتعيينها بدقة خصوصا وان متطلبات الانخراط في مسيرة أوسلو والمضي فيها كان موضوعيا يستدعي تمييع الحقوق الفلسطينية. فمن جهة، أقبل المجتمع الدولي على التعامل مع القضية الفلسطينية بتناول الحقوق الفلسطينية كإطار عام يُحظر أو يلزم تجنب الدخول في تفاصيله. ومن جهة إسرائيل، قيّدت مجمل المسيرة بقاعدة: المفاوضات الثنائية المباشرة والحل المتفق عليه بين الأطراف بما يسقط عنها ضمنا مسؤوليتها، ويعفيها مقدما من أي التزام لا تريده. ومن جهة المفاوض الفلسطيني شكل استبعاد القضايا الشائكة أو تأجيلها مدخلا لإعادة صياغة مجمل الإستراتيجية الفلسطينية، أو على الأصح مدخلا للتكيّف مع سياسة القطب الواحد المُهيمن. وما أن استنفذت الأدوات وما عاد متسع لعقد اتفاقيات جزئية أخرى حتى برزت قضية اللاجئين الفلسطينيين كتحدٍ يهرب منه الجميع خصوصا المجتمع الدولي، وإسرائيل، ذلك أن قضية اللاجئين تنطوي على استحقاقات واجبة التنفيذ. وهنا بالذات برزت أهمية تنضيد الراية وتفعيل حركة العودة. هنا بالذات كان لا بد لمؤسسات المجتمع المدني أن تتحرك في ظل القيود المفروضة على المفاوض الفلسطيني أو التي اغرق نفسه فيها.

بديل يتخصص في مجال حقوق اللاجئين:

بنى بديل إستراتيجيته على أساس التخصص في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولعل هذا المنحى؛ أي الابتعاد عن تشتيت الجهد في مجالات متعددة، شكل حجر الزاوية في النجاح التالي والتميّز. بديل لم يبتكر قانون اللاجئين، ولم يكتشف القرار ١٩٤ أو غيره من القرارات ذات الصلة، إنما نقل مفهوم العودة من قيد الإطار السياسي المحض إلى إطار أوسع نظريا وعمليا. بديل فصّل مفهوم العودة بكل



مهرجان إحياء ذكرى النكبة، بيت لحم ٢٠٠٧ (©بديل)

ما يتضمن من حقوق بموجب قواعد القانون الدولي كمعيار للعدالة، فاكسبه بذلك بعدا قانونيا إنسانيا يتجاوز مجرد كونه حق وطني.

لقد استطاع بديل عبر شبكة الخبراء الدوليين والقانونين إقحام السياسيين، شاءوا أم أبوا، في معركة فلسفية قانونية في ظاهرها، وإجرائية سياسية في جوهرها. لقد لعبت منشورات بديل القانونية دورا محوريا في صياغة المواقف السياسية. فهي بالنسبة للمفاوض الفلسطيني مرجع معلوماتي، تحليلي يمثل الاستحقاقات الواجبة على العالم بأسره وليس مجرد الخط الأحمر المحظور على الفلسطينيين وحدهم. وبالنسبة للإسرائيليين صنفت دراسات وابحاث بديل كخطر استراتيجي، اذ يعجزون عن رده نظريا ولا يطيقون مجرد التفكير في احتمال انطباقه على واقع الحال. وبالنسبة للمجتمع الدولي شكل تقديم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الثوب القانوني منجلا في حلق الواوي؛ فلا هو قابل للبلع ولا هو قابل للفظ. لقد تتابعت "المنهجة" القانونية للحقوق في كتابات لم تأت لغايات بحثية أكاديمية صرفة، بل جاءت مترافقة مع تفاعلات سياسية متسارعة تكاد حركتها تفرغ الحقوق من مضامينها فشكلت بذلك جسر إسناد للمفاوض الفلسطيني، وخط مواجهة مع الجانب الإسرائيلي، ومحك مصداقية على المستوى الدولي. وغني عن القول، أن هذه النقلة تعني عمليا تحديا جوهريا لدعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الصميم. إن جهد بديل وشبكة خبرائه الدوليين على صعيد البحث القانوني مثل نقلة مركزة جعلت "المهتمين بحل القضية الفلسطينية" ليس فقط غير قادرين على إنكار حقوق العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض كحقوق إنسانية وقانونية رغم رغبتهم في شطبها؛ بل قبل ذلك بالإيفاء بالتزاماتهم الحالّة كدول ومنظمات عبر توفير الحماية الدولية، والمساعدة الإنسانية.

بديل يُفعّل مبادرات المشاركة الشعبية:

في السنتين الأخيرتين، يُلاحظ أن بديل قد بدأ ينتقل أكثر فأكثر إلى حقل تفعيل المشاركة الشعبية دفاعا عن حقوق اللاجئين، وحماية لها، وسعيا لتثبيت حضورها. يظهر ذلك في إستراتيجية المبادرة إلى تنظيم أو المشاركة في الحملات الدولية والشعبية. فإلى جانب حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين، وحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وحملة :أربعون عاما الاحتلال – ستون عاما على النكبة، يبرز مشروعا تدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين، وجائزة العودة.

في مشروع تدريب الناشئة يعمل بديل بالتعاون مع ثلاث عشرة مؤسسة فاعلة في أوساط اللاجئين في مختلف مناطق الضفة الغربية و داخل الخط الأخضر. والى جانب ما يحققه المشروع في مجال معرفة الحقوق وآليات الدفاع عنها، فأنه يعكس أثر التفاعل والتواصل بين المؤسسات المشاركة في إتساع قاعدة ومستوى المشاركة باضطراد.

وفي مشروع جائزة العودة السنوية، وهو مشروع ريادي، تتجلى صور المشاركة الواسعة عبر التحفيز على الإنتاج الإبداعي والذي يمثل في حقيقته أكثر من استحضار لأمنيات العودة وذكريات الماضي، حيث كشفت المسابقة في سنتها الأولى عن إبداعات ترسم خطى العودة.

إن دور بديل يظهر في تتبع مسار نشر ثقافة العودة المبني على إدراك الحقوق، والمشاركة الفاعلة اللذان يشكلان بدورهما ركني حركة العودة.

---

* نضال العزة هو ناشط فلسطيني في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعضو مؤسس في مركز لاجئ في مخيم عايدة للاجئين .

دور الرواية الشفوية للمرأة الفلسطينية في الحفاظ على الهوية الوطنية

بقلم: رفعة أبو الريش*

مقدمة

يكتسب التاريخ الشفوي مكانة رفيعة، وأهمية كبرى بالنسبة للفلسطينيين نتيجة لغياب السجلات والوثائق ذات العلاقة بالأحداث التاريخية التي مر بها هذا الشعب، وما تعرض له من تهجير واقتلاع من أراضيه قبل وأثناء النكبة في العام ١٩٤٨ والتداعيات التي نتجت عنها من تشتيت وتجزئة واحتلال الوطن، وبعثرة الذاكرة الوطنية الجماعية، التي نحن الآن في أمس الحاجة لوجودها، ولدورها المهم في ابراز الهوية الوطنية، والمحافظة على وحدة وتماسك الشعب الفلسطيني في مواجهة جميع محاولات الطمس والتبديد والتهويد والتنكر للحقوق الوطنية. كما تأت أهمية الذاكرة والرواية الشفوية في دحض الرواية الصهيونية المنحازة والمُضللة للأحداث التاريخية، وهي وسيلة نضالية بيد الفلسطينيين تسهم في تصحيح الروايات الصهيونية المُغرضة، وتعمل على صون وحفظ الذاكرة الوطنية الجماعية من الضياع.

وبما أن التاريخ الفلسطيني عموما تعرض الى الضياع والتشويه بسبب ما تعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال وتنكيل، سيحاول هذا المقال بالتحديد الكشف عن أهمية دور المرأة الفلسطينية في الرواية الشفوية، وفحص مدى مساهمتها في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال ما ورد عن المرأة في التاريخ المُدوّن والشفوي، لإبراز أدوارها المختلفة في خدمة وبناء المجتمع والمحافظة عليه، لأن ما أكثر ما قامت به المرأة الفلسطينية فعلاً، وما أقل ما كُتب عنها في المصادر الوثائقية وفي المؤلفات التاريخية خصوصاً الفترات التي سبقت النكبة في العام ١٩٤٨. وقد جاء ذلك الإهمال لروايات المرأة ضمن اهمال التاريخ المُدوّن للتاريخ الإثني الذي تصفه روزماري صايغ بأنه: "تاريخ الجماعات المُستثناة من المعرفة، ومن الثقافة العالية والسلطة". وبما أن المرأة هي الأقل تعليماً والأقل وصولا الى السلطة ومراكز صُنع القرار، فهي التي تُهمش رواياتها وتستبعد معرفتها الواسعة التي تعلمتها من الحياة لا من الكتب. قد آن الأوان أن نعود الى روايات المرأة وتجاربها ونُوثّقها الى جانب إهتمامنا بتوثيق روايات وتجارب الرجال وأن نقف أمام التاريخ الشفوي للمرأة الفلسطينية ونبرز دورها في العديد من المجالات وخاصة فيما أهمله التاريخ المُدوّن، لكي نعطيها حقها ونبرز أدوارها، ورواياتها المُهمّشة والمُستثناة في التاريخ المُدوّن.

ما كُتب في التاريخ المُدوّن

عند قراءة التاريخ المُدوّن عن المرأة الفلسطينية لا نجد إلا المعلومات القليلة والمتضاربة أحياناً. وحين نقرأ أحداث العشرينات والثلاثينات والأربعينيات نجد ذكراً بسيطا ومتواضعا عن مشاركة النساء، والتركيز حول مشاركة نساء النخبة في المدن وإهمال مشاركة نساء الريف. فكان الملجأ للبحث عن المرأة الفلسطينية هو المرأة نفسها التي كتبت عن المرأة. كان الكتاب الأول كتاب متيل مغنّم الصادر بالإنجليزية في الثلاثينات بعنوان "المرأة العربية والمشكلة الفلسطينية"، وكتاب أسمى طوبى الصادر بالعربية في الستينات بعنوان "عبير ومجد"، ثم مُذكرات عنبرة سلام الخالدي الصادر في السبعينات وكان أول مُذكرات عن المرأة الفلسطينية بعنوان "جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين"، بالإضافة الى مذكرات هالة السكاكيني، ووديعة قدورة خرطبيل، وسيرين الحسيني شهيد، وقد صدروا بين سنتي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠. وتبقى سيرتان متميزتان لكونهما تتحدثان عن مطلع القرن العشرين، وهُما السيرة الذاتية للعالمة الصوفية فاطمة اليشرطية من عكا، حيث كتبت سيرتها في القسمين الثاني والثالث من كتابها "مسيرتي في طريق الحق"، ومُذكرات أوغسطين جوزي، "العائلية" والتي كتبتها صاحبتها للأولاد والأحفاد، وأخيرا كتابي الدكتورة فيحاء عبد الهادي بعنوان "أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينيات" و "أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات".

في العقدين الأولين من القرن العشرين كانت الفروقات والاختلافات بارزة في أوضاع المرأة الفلسطينية بين المدينة والقرية، ففي المدينة تفوقت المرأة في ميدان العلم على المرأة الريفية على الرغم من التصاق صورتها بالخمار الأسود حتى في الأوساط المسيحية، وكما تمكنت المرأة في المدينة من إنشاء الجمعيات الخيرية منذ بداية القرن العشرين، وكان لمدينة عكا سنة ١٩٠٣ السبق في انشاء أولى الجمعيات الخيرية في فلسطين، وقد أطلقت عليها السيدات المؤسسات اسم "جمعية اغاثة المسكين الاورثوذكسية". غير أنها توقفت سنة ١٩١٦ في منتصف الحرب الكبرى. لقد كان طبيعيا ان تنتمي السيدات المؤسسات للجمعيات الخيرية الى الطبقة المتعلمة (البرجوازية)، أو الطبقة المرتاحة ماديا على الأقل. كانت على رأس السيدات المؤسسات لجمعية اغاثة المسكين في عكا، مثلا، نبيهة ملكي منسى التي تخرجت من معهد راهبات المحبة ببيروت في نهاية القرن التاسع عشر (أسمى طوبي، ١٩٦٦، ص١٢٢).

بعد ذلك، تلت مدينة يافا في سنة ١٩١٠ مدينة عكا في انشاء الجمعيات النسائية فتم تأسيس جمعية "عضد اليتيمات الاورثوذكسيات"، وقد كان توجهها منذ البداية نحو تعليم الفتيات، (وديعة خرطبيل، ١٩٩٥، ص١٢).

لقد كانت ردة فعل المرأة الفلسطينية إزاء الأحداث السياسية المتلاحقة والوجوه الغربية الجديدة التي ملأت البلاد بلجوئها الى "سلاحها" النسائي، ألا وهو إنشاء الجمعيات، فأخذت تبرز مع انتهاء الحرب العالمية الاولى عشرات الجمعيات الوطنية والخيرية والثقافية والصحية، من السيدات والفتيات المتعلمات ومن نساء الموظفين في حكومة الانتداب، وانصرفت جهودهن الى الاصلاح الاجتماعي والعمل الخيري والثقافي كما للتوعية الوطنية للمرأة، وارتبطت اسماء سيدات الجمعيات الاوائل بالمدن التي عشن فيها. وما أن انتهى عقد العشرينات حتى كانت المدن الفلسطينية كلها والعديد من القرى قد أنشئت فيها الجمعيات أو فروع لها، ومن بين تلك الاسماء الاولى زليخة الشهابي وميليا السكاكيني، وكاترين سكسك ونعمتي العلمي من القدس، وأديل عازر من يافا، ومريم عبد الغني هاشم والحاجة عندليب العمد، ومريم خليل وساذج نصار من حيفا ونبيهة منسّى ورقية الكرمي من عكا (وديعة خرطبيل، ١٩٩٥، ص٥٤–٥٧).

كما شهد عقد العشرينات في منتصفه حدثا تعليميا هاما، ولعله كان الحدث التربوي الأبرز الذي قادته امرأة ليس في فلسطين فحسب، بل في المنطقة العربية، وتمثل بقيام نبيهة ناصر بإنشاء مدرسة بيرزيت سنة ١٩٢٤، وهي المدرسة التي تطورت حتى أصبحت كلية ثم جامعة تعرف حاليا باسم جامعة بيرزيت. ان هذا الصرح العلمي هو أحد معاقل العلم والوطنية من عهد الانتداب الى العهد العربي الأردني الى عهد الاحتلال الاسرائيلي وما كان في البدايات سوى المدرسة التي أنشأتها السيدة نبيهة في منزل والدها القسيس حنا ناصر. وبعد وفاتها سنة ١٩٥١، تولى أخوها الدكتور موسى ناصر رعاية هذا الصرح العلمي وحوله الى جامعة (عزيز دراغمة، ١٩٩١، ص ١٧٢).

الأعمال السياسية البارزة للمرأة في عهد الانتداب

في ١٤ آب ١٩٢٩، قاد اليهود مظاهرة ضخمة في تل أبيب بمناسبة تدمير هيكل سليمان، ثم قاموا بمظاهرة أخرى في اليوم التالي متوجهين نحو حائط المبكى في القدس، وهو حائط البراق عند المسلمين، وهناك رفع اليهود العلم الصهيوني وانشدوا نشيدهم القومي (هاتيكفا)، فكان استفزازهم هذا هو الشرارة التي اندلعت منها ما عُرف بثورة البراق في فلسطين. وعلى الرغم من توقف الاشتباكات نفسها بعد أسبوع واحد، بيد أن الاجتماعات الوطنية في العديد من المدن أخذت تتوالى، والاحتجاجات العربية تتصاعد، وكان من أبرزها صوت المرأة لأول مرة، فتنادت السيدات وعقدن في تاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٢٩ اجتماعا عاما في منزل السيدة طرب زوجة عوني عبد الهادي وابنة الشهيد سليم عبد الهادي، أحد الشهداء الاوائل الذين أمر بشنقهم السفاح جمال باشا في منتصف الحرب الكبرى. وأسفر الاجتماع عن جملة قرارات وعن انتخاب وفد منهن لمقابلة المندوب السامي الذي استقبلهن بحضور قرينته (جريدة الجامعة العربية، العدد ٢٧٥، ٢٨/١٠/١٩٢٩). ولما عاد الوفد النسائي الى بقية النساء انطلقت المظاهرة النسائية الضخمة في مائة سيارة تجوب شوارع القدس، ووفقا لبرنامج مُعد سلفا وموافق عليه من قبل الحكومة. وقد أثارت هذه المظاهرة النسائية في حينها حماسا شعبياً كبيراً، فقد كانت نقطة انطلاق للقطاع النسائي الذي كان منصرفاً للعمل الاجتماعي كي يبدأ العمل السياسي.

من الشهادات النادرة عن اجتماعات السيدات في ثورة البراق شهادتان لسيدتين من اللواتي شاركن في تلك الاجتماعات، والشهادة الاولى للسيدة متيل مغنم التي جاء فيها: "السير جون تشانسلور استقبل الوفد بحرارة وأكد لهن نواياه الطيبة. ولما عاد الوفد الى المؤتمر الذي كان ما زال منعقداً، ونقل إليهن ما جرى في المقابلة مع المندوب السامي، تقرر أن تقوم كل عضوات المؤتمر بتظاهرة تمر في كل شوارع القدس الرئيسية، وتتوقف أمام القنصليات لمختلف الدول الأجنبية حيث تقدم مُذكرة تتضمن مقررات المؤتمر للقنصل (...) فنصل الجمهورية التركية وحده من دون القناصل، حيا المتظاهرات وتمنى لهن كل النجاح في حركتهن" (Matial E.T. Mogannam، ١٩٣٧، PP. ٧٥–٧٦).

أما الشهادة الثانية فهي لعنبرة الخالدي التي روت جانبا آخر عن المؤتمر، "أما الاجتماع فقد عُقد في منزل السيدة طرب حرم عوني عبد الهادي، وهي من سيدات فلسطين المثقفات الذكيات وكان عبارة عن مؤتمر تكلمت فيه الكثيرات (...) وقد لفت نظري في هذا الاجتماع، الاجتماع التام على المقررات التي اتخذت، ثم الصراحة المُدهشة في تأييد أو عدم تأييد أسماء من انتخبن كلجنة عليا تمثل المرأة الفلسطينية، وتتضامن مع الرجل في المطالب السياسية والمواقف الوطنية. وأذكر ان السيدات اللواتي قابلن المندوب امتنعن عن شرب القهوة التي قدمت اليهن، تمشيا مع العادة العربية القديمة التي لا تقبل الضيافة في ظروف مماثلة، إلا اذا نالت وعداً صادقا بقبول ما جاءت بشأنه. وبعد هذا الاجتماع عهد الى اللجنة المنتخبة بأن تتماشى بجهودها مع اللجنة التنفيذية التي سبق وتألفت من الرجال، واعترفت بها الحكومة، فأصبحت تسمى اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات، وبدأت أعمالها فلم تقصّر بإظهار وجودها في أي سبيل، مثل تقديم الاحتجاجات، والمطالبة بالحقوق، والقيام بالتظاهرات (...) ولكن قد اتخذن قراراً مع القسم العظيم في هذا الاجتماع بمقاطعة المتاجر اليهودية مقاطعة تامة" (عنبرة الخالدي، ١٩٧٨، ص ١٧٨– ١٨٠).

بالاضافة الى ما سبق، هناك الكثير من المشاهد الشعبية المجهولة للمرأة التي شاركت في ثورة البراق ولم تحظى بالشهرة المماثلة لتظاهرة السيدات بالسيارات. فهناك صورة المرأة التي حملت سلاحاً أو ذخيرة للمقاتلين، وتلك التي ساهمت في الصدامات مع رجال البوليس، وتلك التي أسعفت جريحاً، وتلك التي صمدت في بيتها لكنها لم تنج من غدر القتلة، والدليل على وجود هؤلاء ليس مجرد حكايات تروى، فالدليل أسماء شهيدات لم تعرف حتى الآن ظروف استشهاد كل منهن، ولو كان هناك من سأل الأولاد والأحفاد والأقرباء لكان العثور على الأجوبة ممكنا جداً. وهؤلاء هن تسع نساء شهيدات من مجموع مائة وثلاثة وثلاثين شهيداً، وأدناه الأسماء كاملة، كما وردت في وثائق المؤرخ أكرم زعيتر وهي لا تقتصر على اسم الزوج وحده: عائشة ابو حسن زوجة علي العطاري من



مشاهد من النزوح في العام ١٩٦٧ (©أرشيف الأونروا)

عطارة (القدس)؛ عزبة بنت محمد علي سلامة من (قالونية– القدس)؛ جميلة بنت محمد أحمد الأزعر (صور باهر– القدس)؛ تشاويك حسين (بيت صفافا– القدس)؛ مريم علي أبو محمود (يافا)؛ حليمة يوسف الغندور (يافا)؛ فاطمة محمد علي حاج محمد (بيت دراس)؛ وامرأتان من عرب العريسية استشهدتا مع اثني عشر رجلاً بالقرب من الحدود السورية ولكن لم تعرف أسماؤهن. (أكرم زعيتر، ١٩٧٩، ص٣٢٩-٣٣٢).

أما بالنسبة لفاطمة اليشرطية المرأة الرائدة في علم التصوف، وهي إبنة الشيخ علي نور الدين اليشرطي، شيخ الطريقة الشاذلية في مدينة عكا، والتي وُلدت في أول العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فتقول في سيرتها الذاتية انها ليست من أهل السياسة، لكنها تحب وطنها وأبناء أمتها، ولم تمنعها واجباتها الدينية من الاهتمام يوميا بمشاكل الناس، ومحاولة التخفيف عنهم، ولم تمنعها هالة الايمان على وجهها من مُناقشة ضيوفها وأصدقائها بكل الشؤون، وكانت امرأة متواضعة، تجالس الصغار كما تجالس الكبار، تعترف بما لا تعرف، وتعطي كل ما تعرف. تركت العالمة المتصوفة عدة مؤلفات دينية وسيرة ذاتية، وأهمها مفهومها للشكر الصوفي، حيث تشرحه بقولها: "الشكر الصوفي لا يكفي مجرد القول فقط، لأن التصوف يطالب أبناءه بأن يشكروا الله، عز وجل، على آلائه ونعمه، وذلك بالأعمال الصالحة التي يقدمونها الى عباده الآخرين. فالشكر الصوفي عملي، لا شكر قولي مجرد" (فاطمة اليشرطية،١٩٨١، ص ٢٩٢).

الرواية الشفوية تكشف دور المرأة في ثورة ١٩٣٦

لطالما قيّدت حرية المرأة وكُمم فمها، لذا لا نتوقع ان تعبر عن مشاعرها بحرية كبيرة حين تتحدث. فمن هنا تاتي أهمية التاريخ الشفوي الذي يتيح عبر إمكانياته وأساليبه الديمقراطية المختلفة معرفة خلجات المرأة وشعورها والذي يمكن ان تتم معرفته بواسطة المُلاحظة، المشاركة، الإصغاء الواعي الذي يأخذ بعين الاعتبار ما تريده المرأة من فهم لمشاعرها، سؤال المرأة عن معنى مصطلحاتها المختلفة مما يمكن من فهم تعبيراتها بدقة. تذكر الدكتورة فيحاء عبد الهادي في كتابها "أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات" أن هناك ذكراً بسيطا لمشاركة النساء في التاريخ المُدوّن والتركيز على مشاركة نساء المدن وإهمال مشاركة المرأة الريفية، على الرغم من اعتراف المؤرخين بأهمية هذه المشاركة، وما استشهاد فاطمة غزال في المعركة التي دارت بين الثوار والجنود البريطانيين سنة ١٩٣٦ إلا دليل على أعلى درجات المشاركة مما يستدعي تقصي دور المرأة الريفية في الثورة.

ويتبين من تاريخ الفلسطينيين الشفوي الدور الهام للمرأة ومشاركتها للرجل في الدفاع عن القرى التي استولى عليها الصهاينة واسترجاعها مرة أخرى ويروي الفلاحون ما جرى في قرية البروة نموذجا، حيث يقول الذين رووا القصة ان ما يزيد على مائتي رجل وامرأة تجمعوا واستعدوا للقتال من أجل قريتهم ومحاصيلهم، تسلح نحو ستة وتسعين رجلا منهم ببنادق مختلفة الصنع وكان لدى كل منهم ما يتراوح بين ثلاثين وخمس وأربعين طلقة. أخذ القرويون القوة اليهودية على حين غرة فانسحبت الى مواقع تقع غرب قرية البروة، مخلفة وراءها سبع حاصدات آلية (روز ماري صايغ، ١٩٨٠، ص ١١٠). وكما يتبين من خلال الشهادات أيضا شجاعة المرأة وصلابتها ومشاركتها للرجل في الأعمال الشاقة إذ اشتركت في أعمال البناء بالإضافة الى العمل الزراعي.

وتكشف الدكتورة فيحاء عبد الهادي في كتابها "أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات" والتي تُركز فيه على الروايات الشفوية للنساء والرجال الذين عايشوا تلك الفترة الزمنية، وتذكر أهم الأدوار التي قامت بها المرأة الريفية والتي تندرج ضمن الدور السياسي والاجتماعي مثل التموين والتحريض، ونقل الأخبار، ونقل الرسائل، وإخفاء الثوار وتهريبهم وتمويه ومراقبة طرق، وتخليص الرجال من الانجليز وضرب الحجارة وإعداد مشاعل للثوار، وتقديم الإسعاف الأولي للجرحى، والعمل بالبريد للحفاظ على سرية المكاتبات بالاضافة الى تأسيس الاتحادات والجمعيات، والمشاركة في المؤتمرات السياسية.

لقد سجل التاريخ مشاركة المرأة الفلسطينية فترة الثلاثينات في المؤتمرات السياسية العربية التي عُقدت لنصرة القضية الفلسطينية ويستعين بعض الرواة بوثائق تاريخية وصور للحديث عن بعض التفاصيل الخاصة بالمؤتمر، "هذا المؤتمر، الشيء الذي يلاحظ فيه أن وفد فلسطين كان أضخم وفد، حيث كان يتألف من ٢٤ سيدة بينما وفد مصر يتألف من ١٣ امرأة ووفد ايران مثلاً سيدة واحدة والعراق ٤ سيدات". وتبقى شهادة الراوية ميمنة عز الدين القسام، هي الشهادة الأهم حول المؤتمر، فلم تشارك الراوية ممثلة لمنطقة حيفا فحسب، بل ألقت كلمة الوفد الفلسطيني في المؤتمر الذي عقد في الفترة الواقعة بين ١٥-١٨ تشرين أول ١٩٣٨ في القاهرة، كما تحدثت الراوية عن ثلاث دعوات للضيافة، جاءتها في الوقت نفسه، دعوة من الملك فاروق ودعوة من المُبعدين الفلسطينيين، ودعوة من هدى هانم شعراوي. وتحدثت عن اختيارها قبول دعوة هدى هانم شعراوي، وأسباب قبولها هذه الدعوة بالتحديد. ومع ان المصادر التاريخية قد وثقت أحداث المؤتمر، إلا ان التاريخ الشفوي، بالاضافة الى تأكيده للأحداث، والكلمات الاساسية التي تخللت المؤتمر ساعد على كشف ما لم يذكر، من نظرة مجتمعية للنساء العاملات في حقل السياسة، في ذلك الوقت. نقرأ ما بين أسطر شهادة الراوية، وما ينبئ بأصابع اتهام، وجهت على سلوك بعض النساء الفلسطينيات، اللواتي حضرن المؤتمر، وان الأمر لم يقف عند حد الكلام المستتر، بل انه وصل الى بعض الصحف. ونقرأ من خلال شهادة الراوية ايضا، كيف ساعد الجو السياسي الذي رافق إلقاء كلمتها العاطفية المؤثرة، على تقبل الحضور للسيدات، اللواتي مثلتهن الكلمة السياسية الثورية التي ألقتها الراوية، مما ساهم في كف الحديث والطعن في سمعة بعض النساء. ومن الجدير بالملاحظة، استعانة الراوية برجل سياسي محنك مثل الكاتب أكرم زعيتر الخطيب المفوه، الذي قام بكتابة الكلمة التي ألقتها الراوية. وتذكر الراوية بعض ما قالته في المؤتمر "أيها الحفل الكريم،



لاجئات من عرب الجهالين يقدمن شهاداتهن لمركز بديل، القدس ٢٠٠٦. (©آن باك)

أتدرون من أنا؟ صعب أحكي انجنيت، بدي أعطيهم فكرة عني، بعدين أنا كيف بدهم يكونوا رفاقي؟ مثلي أتدرون من أنا؟ طبعا كلهم علموا هيك؟ ما فيش إلا عيون." انا ابنة من طرق باب الحرية بيده المخضبة بالدماء، وهناك في ارض فلسطين الحبيبة ثُواء". يتضح من خلال إجابات الراوية الكثير من المسكوت عنه، مما يتعلق بالنساء اللواتي شاركن في العمل السياسي، في تلك الفترة التاريخية، يتبين انهن كن يتعرضن، لما يمس سمعتهن، لكونهن نساء، ويتبين ايضا أثر الكلمة السياسية التي ألقتها ميمنة في كف الحديث عن هؤلاء النساء.

وتؤكد الروايات التي توردها الدكتورة فيحاء عبد الهادي في كتابها "أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات" اهتمام المرأة القروية بالسلاح وكيف انها اهتمت به كواحد من أفراد اسرتها. فبالاضافة الى إخفاء السلاح، كانت تغسله، وتزيته، وتنظفه وتعبئه، كي يأتي زوجها ليأخذه جاهزا للاستخدام. وهناك الكثير من الروايات التي أكدت على أن المرأة القروية قد تدربت على حمل السلاح فعلاً وان هناك اهتمام كبير لدى رجال الثورة بتدريب بناتهم وزوجاتهم على استخدام السلاح في ذلك الوقت، حيث كان الرجل يعتمد على المرأة في اداء مهمات كثيرة، فكانت تخرج معه في الليل، لذا لا بد ان تكون مدربة على استخدام السلاح. وتشهد نساء كثيرات على حقيقة مشاركة المرأة في حمل السلاح. وتتحدث العديد من الروايات " في ثورة الـ ٣٦ فيه بعض قرى، مثلا قرية الطيبة قرب طولكرم، فيه نساء حملت بنادق وقاتلوا. شاركوا مشاركة يعني هي وزوجها بصراحة، هو حامل بارودة وهي حاملة بارودة".

ويتحدث كتاب "أدوار المرأة الفلسطينية في الاربعينات" للدكتورة فيحاء عبد الهادي، عن جمعية زهرة الأقحوان، فتسرد الروايات التي عايشت تلك الفترة انه بدأ نشاط "زهرة الأقحوان" خيريا، أقرب الى النادي الاجتماعي، ثم تطور الى عمل عسكري منظم. وتتحدث في الكتاب مهيبة خورشيد مؤسسة الجمعية عن بداية تاسيس الجمعية، حيث كانت جمعية نسائية اجتماعية الطابع، تهتم بالوحدة بين الأديان، وبمساعدة الطلبة الفقراء بشكل غير مباشر. ثم تحولت الى العمل العسكري، بعد حادثة مقتل طفل فلسطيني بريء أمام عينيها.

"نعم عادية، ضمّوا لها السيدات، كنت أسميها: نادي السيدات العربيات، وكان هدفي إني أوحد بين المسلمين والمسيحيين، علشان نكون يد واحدة. كلنا في الحقيقة في كده. بعد موت الطفل. كلها من ذلك التاريخ صارت عمل عسكري، وفيه كان عندنا مجاهدين من سيناء، وفيه كان عندنا ألمان مجاهدين صاروا في الجمعية، فيه كثير كانوا، حتى واحد ألماني أنصاب".

سميت الجمعية باسمها، الذي يدل على الحياة والجمال والديمومة، لعلاقتها بكتاب فرنسي قرأته مؤسسة الجمعية، يشير الى الزهرة القرمزية في الثورة الفرنسية، بالإضافة الى ارتباطه بزهرة الأقحوان، الموجودة بكثرة في ربوع فلسطين، وهي عبارة عن زهرة من الصدف، التي تشتهر به مدينة بيت لحم، وهي ترمز الى جمال الطبيعة والحرية، التي يسعى إليها الشعب الفلسطيني. هذا ما تخبرنا به مؤسسة الجمعية، الراوية مهيبة خورشيد. "كما انها زهرة المار جريت، التي تعيش فترة طويلة، وهي ايضا شعار وعلامة للمجاهدين، وتعني بالإنجليزية: إخاء وتفاني وإنكار ذات، كما تخبرنا المؤسسة الثانية للجمعية: ناريمان خورشيد". ومن الجدير بالذكر، أن شعار الجمعية، كان قد نفذ بالهند، بتعليمات من غاندي. وهو من تصميم المؤسسة مهيبة خورشيد، كما تؤكد بنفسها.

مما سبق يتبين لنا أن أحداث النكبة وما سبقها من أحداث هي الحدث المفصلي صاحب الاثر الأكبر في حياة الشعب الفلسطيني، وما زال بعض من عايشوها على قيد الحياة، ويشكلون بالنسبة للمؤرخين والباحثين مصادر أولية مباشرة لسماع الحدث وتوثيقه، يجب ألا يغفلوا أينما كانت. فالرواية الشفوية يمكن ان تتضمن أصواتا لكثير من الناس المهمشين وتحمل وجهات نظر الفقراء واللاجئين والنساء على حد السواء. وتستطيع الرواية الشفوية ان تكون مرشدا للتصورات عن المجتمع الفلسطيني، وأن تكشف عن التداخل مع الماضي وتكشف عن المخاطر والاحتمالات المستقبلية.

الخلاصة

يتضح من خلال هذا المقال أن المرأة الفلسطينية لعبت دور مميزاً في النضال الوطني وفي الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وساهمت مساهمة فاعلة في العمل السياسي سواء في المدينة أم في الريف، بالرغم من إهمال الكثير من المؤرخين لروايات النساء، إلا أن هناك من كتب عن المرأة وأدوارها المختلفة، بالنسبة للمرأة في المدينة، أكد التاريخ الشفوي على ما ذكره التاريخ المُدوّن من وجود المرأة في الحياة السياسية والإجتماعية الفلسطينية وأضاف إليه وأغناه وأثراه. أما المرأة الريفية فقد كشف التاريخ الشفوي أدوارها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وعبر عن أدوارها المميزة في فترة الثلاثينات والاربعينيات التي أخفق التاريخ المُدوّن بابرازها وتدوينها بشكل جلي وملحوظ. فمن هنا تأت أهمية الرواية الشفوية ودورها في استنطاق صدور الناس والتقاط المعلومة الهامة المتناثرة في أرجاء الكون، فيمكننا أن نستفيد منها استفادة قصوى لنستكمل صياغة روايتنا التاريخية قبل فوات الأوان، وموت الرواة وضياع الذكريات في صدورهم وخصوصا رواية المهمشين. إن هذه الروايات تلزمنا لإبراز الحقيقة الفلسطينية واستخدامها كوسيلة قانونية في الدفاع عن الحقوق الوطنية ودحض الرواية الصهيونية الخبيثة التي تشوه تاريخنا، وبذلك نحافظ على هويتنا الوطنية وتراثنا الوطني من الضياع.

المراجع:

الحوت، نويهض، بيان. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

الخالدي، سلام، عنبرة. **جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

جريدة الجامعة العربية، العدد ٢٧٥، ١٩٢٩/١٠/٢٨.

خرطبيل، قدورة، وديعة. **بحثا عن الأمل والوطن: ستون عاما من كفاح امرأة في سبيل قضية فلسطين - ذكريات ومذكرات** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

دراغمة، عزيز. **الحركة النسائية في فلسطين: ١٩٠٣-١٩٩٠** (القدس: مكتب ضياء للدراسات، ١٩٩١).

زعيتر، أكرم. **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩**، اعداد بيان نويهض الحوت (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩).

عبد الهادي، فيحاء. **ادوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات**، (البيرة: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٥(.

طوبى، أسمى. **عبير ومجد** (بيروت: ١٩٦٦).

Sayigh, Rosemary, *Palestinians: From Peasants to Revolutionar-*.(*ies, A people's History* (London: zed Press, 1980

Matiel E. T. Mogannam, *The Arab Women and the Palestinian* .(*Problem* (London: Herbert Joseph Ltd, 1937

---

* رفعة أبو الريش هي رئيسة إتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية، وعضو مجلس إدارة مركز بديل. تم تحرير هذا المقال بتصرف لدراسة قدمتها أبو الريش أصلا الى مؤتمر بعنوان " دور التاريخ الشفوي في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية" في جامعة القدس المفتوحة/ منطقة رفح التعليمية، آذار ٢٠٠٧.

حكايـة الـرأس الأحمـر

بقلم: رنين جريس *

قريـة الـرأس الأحمر هي إحـدى قرى الجليل الأعلـى، وهـي كغيرها من القرى الفسطينية هجّر سكانها وتم توطينها باليهود الأتـراك والمغاربة خـلال أشـهر قليلـة من تهجير أهلـها وتحويلـها الى مستعمرة "كيرم بن زمـرا". لـم يبق من أهلـها في فلسطين سـوى رجـل مُسـن، حيث هُجر جميع أهلـها الـى لبنان ومعظمهم يسكن اليوم في مخيم عين الحلـوة. في سنة ١٥٩٦، بلغ عدد السكان في قرية الرأس الأحمر الواقعة في لواء صفد، ٤١٨ نسمة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، وصفها رحالة مرّ بها بأنها قرية مبنية من الحجارة على تل مرتفع حيث أقام القرويون عليه بساتينهم. وفي العام ١٩٤٨، قُدر عدد سكانها بحوالي ١٠٠٠ نسمة.

عن تسمية القرية وحدودها حدثنا صالح العوض (١٩٢٥): "البلد كانت مركز بركاني، كان فيها بركان وسمّوها رأس الأحمر لأنه ترابها كله أحمر. بحيط بالبلد من الشمال قرية صالحه وفاره، من الجنوب طيطبا والصفصاف، من الغرب الجش وسعسع، من الشرق علما والشركس (الريحانية) وماروس. وفي عين الزيتون كانت قريبة على صفد، كنّا لما نطلع على صفد نبيع بندورة وتين وعنب ونمرّ من قلب عين الزيتون".

مدرسـة الرأس الأحمـر:

"كان عنا مدرسة للصف الرابع"، حدثتنا فاطمة منصور(١٩٢٦)، "أيام الثورة أجت الإنجليز ونسفت عشرات البيوت وراحت المدرسة مع النسف؛ بعدها رجعوا أهل البلد وقدّموا طلب للحكومة وعمّروا مدرسة جديدة بعيده عن البلد للناحية القبلية". ومن مخزون ذكرياته، حدثنا أحمد الخطيب (١٩١٢): "أنا كنت بالمدرسة أذكى واحد بأولاد البلد، لما يسأل المعلم سؤال بس أنا اردّ عليه. مرّه سألنا الأستاذ، يا أولاد بتعرفوا طير السنونو شو بياكل، رفعت اصبعي، قال لي شو يا أحمد، قلت له بياكل سوس العدَس، قال لي شو عرّفك، قلت له لما منرمي العدس وانا ادرس، العدس بسوّس، بصير السوس يطير والسنونو حايم عليه. بالمدرسة كنّا حوالي ٣٠ تلميذ معظمهم أولاد، بس كان فيها ثلاث أو أربع بنات. أستاذ المدرسة كان من صفد اسمه محمد عبد سكّره. بس اوّل مُدرّس كان من تركيا اسمه أبو أنور؛ كانت المدرسة بمنطقة بعيدة عن البلد، كان فيها حديقة، نعمل مثلا دروس الزراعة نظري وعملي؛ من دلاثه وطبيطبا كانوا يجوا يتعلموا عنا قبل ما فتحوا مدارس عندهم. أيام فلسطين، خضراوات بلدنا أخدت جائزة بالنبدوره والشمام بمعرض القدس".

بيـت الغسّـالات

كان في الركن الشمالي من القرية نبع يستمد سكانها المياه منه للاستخدام المنزلي. وكانوا يستنبتون الحمضيات وغيرها من الفاكهة في الأراضي الواقعة شمالي القرية. اشتهرت القرية في زراعة التين والزيتون وفي ١٩٤٤/ ١٩٤٥، كان تملك القرية ما مجموعه ٤٧٢٨ دونماً مخصصاً للحبوب، و١٠٠٨ من الدونمات مروياً أو مستخدماً للبساتين. عن وادِ الرأس الأحمر حدثتنا فاطمة منصور: "في البلد كان في واد، بس بعيد عن البلد حوالي ساعة، المي فيه كانت قويّة صيف شتا، الأنجليز بنوا لنا خزّانين مي وحطّوا ست مواسير؛ الناس كانت تروح تملّي على الدواب وعلى الخيل، تحطّ الجرار على الدواب وتنزل على الوادي تملي. كان في بالوادي "بيت الغسالات"، (ضاحكة) هاي بالصيف كان في يوم خاص للنسوان ينزلوا فيه على الوادي ولمّا يكون في غسيل للنسوان ممنوع الرجال تقرّب.

يضيف محمود الأيوب (١٩٣٨): "كان عنا بركة بالمنطقة الشرقية نجمّع فيها مي الشتا، اسمها الحافور، كانت مبنية من تراب أبيض لحتى المي ما تروح منها وكانت تضلها مليانه صيف وشتا. بلدنا كانت صغيرة بس أرضها كبيرة، على أيام العثمانيين كان الأتراك ياخدوا ضريبة على الأرض، كانوا أهل بلدنا يتشروا اراضي ويسجلوها باسم البلد ويوزعوها على بعضهم. البلد كانت تقريباً مقسومة قسمين دار الخطيب ودار الأيوب، دار الخطيب كانوا يملكوا بيادر الشرق والأيوب بيادر الغرب. بس أهل البلد كانوا كرماء كتير والفقير كان شبعان أكثر من المالك".

خـرَب الـرأس الأحمـر

كانت آثـار الـراس الأحمر، كالفسيفساء ومعاصر العنب المرصعة أرضها بالفسيفساء، أدلة على أن الموقع كان آهلاً أيام الرومان أو البيزنطيين. عن تلك الآثار حدّثنا صالح العوض: "في معالم أثريه كثير عنا بالرأس الأحمر، في منطقة بقولولها الخُرب هاي فيها معالم كفريّة كتير، على زمن الكفرة، بالوادي مطرح ما منجيب مي كان في مُغر، كانت المُغر تفوت بالجبل وتطلع من الجهة الثانية، وكنا نفوت عليها واحنا أولاد وكان فيها مقاعد وكراسي كلها منحوته بحجار، كان اشي بشبه الديوان. وكان موقع اسمه الصدّيق كان اليهود كل سنه يزوروه، يجوا شباب وصبايا ويقعدوا هناك ليلتين ثلاثة وما نعرف شو يعملوا.

أيـام الإنجليـز

حدثنا قاسم الشايب (١٩٢٩) عن ذكرياته ايام الأنجليز: "بالـ ٣٦، نسف الأنجليز الحارة الفوقا وضلّ بيوت الحارة التحتا، إحنا قعدنا شهر تقريباً عند نسايبنا بالحارة التحتا وبعدين جبنا مصاري من الجاعونه وعمّرنا بيت جديد. مرّه في إنجليزي شاف أبوي وهو عم ببني بالسلسلة، أجا عليه وقال له: انتو العرب ملاعين، أنت بالنهار بتشتغل وبالليل بممممم. ايام الانجليز كانت ثوار البلد يسبّقوا لمصفحات الأنجليز، مرّه سبّقوا لمصفحة مارقه بأرض وادي عروس، وقتلوا جندي بالمُصفحة او اثنين، وانقتل يومها واحد من بلدنا، بس اهل البلد خافوا يجيبوا القتيل وضلّ لثاني يوم، راحوا جابوه بالليل ودفنوه بالبلد لأنه اذا عرفوا الأنجليز بنسفو البلد.



أحد بيوت قرية الرأس الأحمر(© Palestine remembered)

يضيف محمود ايوب (١٩٣٨): "الله يرحمه نايف الطه، كان عنده خمس ست بنات واجاه ولد، عزم القرى وعمل حفلة مولد، يومها كانت الناس تضوي باللوكس لانه ما كان في كهرباء. كان الانجليز بمنطقة المالكية قبال البلد وتعرّضوا ليلتها لهجوم؛ لما شافوا الضو فكروا انه اهل بلدنا همّ اللي طخّوا عليهم، اجوا واطلعوا الناس من بيوتها ونسفوا نص البلد؛ يومها انقتل فيّاض الهريش وكمان شاب نسيت اسمه".

"يـا ابو العبايـة ليش دشرّت عباتـك"

عن جيش الأنقاذ حدثتنا فاطمة منصور: "احنا بفلسطين قبل ما نطلع، بعتوا لنا جيش الأنقاذ على البلد، كانت كل كتيبه تحوي حوالي ثمن أشخاص، وزّعوهم على بيوتنا؛ عند أهلي سكنت كتيبة بغرفة صغيرة واحنا كنا نتكفل باكلهم وشربهم؛ في يوم راحت الكتيبة بدها تشمّ الهوا ويوكلوا لوز اخضر، لما رجعوا طلبوا انه نحضرلهم الغداء، قلنا لهم انه الغداء جاهز. كان واحد اسمه أبو سعيد وواحد اسمه عمر، ابو سعيد بده يوكل، بس عمر قال انه لازم نتسنى باقي الشباب حتى يجوا، ما حسّيت والـلا قام عمر وضرب ابو سعيد بالعصا على راسه وقتله، أنا كنت يومها بالبيت وكنت متجوزه جديد، صرت أصرخ، اجو الجيران لما سمعوا الصراخ واخذوا القاتل حبسوه والقتيل رجّعوه عند اهله على سوريا. وفي مره راح جيش الأنقاذ على صفد بدهم يحاربوا اليهود، لما شافوا اليهود قاموا هربوا وتركوا امتعتهم بالخنادق؛ صار اليهود يضحكوا عليهم ويغنولهم: يا ابو العبايه ليش دشّرت عباتك يا ابو العبايه تعال خود عباتك.

هاجمت القوات الإسرائيلية القرية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، ونزح سكانها بعد سماعهم عن مجازر الصفصاف والجش وصالحة. وقد استولت عليها وحدات من لواء شيفع (السابع) خلال عملية حيرام. وعندما وصلت وحدات هذا اللواء إلى قرية الراس الأحمر وجدتها خالية من سكانها.

فـارس الخطيـب

عنه حدّثنا صالح العوض: "كل الناس طلعت من الرأس الأحمر ما عدا شخص اسمه فارس حمادي الخطيب ضل قاعد هناك بالكرم؛ كان عمره حوالي ستين سنة، لما دخلت اليهود على البلد حمّلوه من الرأس الأحمر ورموه بالجش، مرّه حكى بالراديو وسلّم على كل اهل البلد، ابنه طالب كان بعين الحلوه واليوم موجود بأبو ظبي".

النـزوح الى بنت جبيـل

"يوم التهجير كان يوم خميس"، حدثتنا فاطمة منصور، "لانه كل نهار الخميس كانت اهل البلد تتسوق من بنت جبيل (في لبنان)، نروح نبيع حبوب قمح وعدس ونشتري ملابس ولحوم، كانت اهل البلد تستنى ليوم الخميس حتى توكل كبه من لحمة بنت جبيل. نهار الخميس، أجت الطيارات العصر، حامت حوالي البلد ورمت صواريخ، الصواريخ كانت صغيره مثل العلبة مش مثل صواريخ اليوم. الناس لما سمعت الصواريخ وسمعت عن مجزرة الصالحة والصفصاف ودير ياسين خافت ورحلت بالليل. بنفس الليله اللي طلعنا فيها، وصل اليهود على الصفصاف، اخذوا حوالي ثلاثين شخص، صفّوهم ورشّوهم بالرصاص، كان بينهم ابو كامل يونس، بعده لليوم عايش، حكا لي وقال لي: والله يا ام محمد صفّونا وقوّسونا كلنا، أجت الرصاصة بايدي، عملت حالي ميّت مع الميتين، وبعد ما راحوا صُرت امشي شوي شوي ومن سهله لسهله لحد ما الله نجّاني وطلعت".

يضيف محمود ايوب: "بشهر عشره (تشرين أول) كنا عم نفرط زيتون، كان دور دراس الزيتون إلنا هديك الليلة، تركنا الزيتون على البَد وطلعنا. طلعنا على خلة غزال، وبعدين على وادي فاره، ومن هناك على عين الخربة وبعدين على يارون (لبنان)، قعدنا شوي بيارون، كان النا صاحب يجي يوخد موسم الزيت من عند والدي، قعدنا عندهم كام ليله، لقينا عندهم كام عائله من صالحه والبيت ما بوسع، سحبنا حالنا ونقلنا على بنت جبيل، قعدنا كام يوم وما عجبنا الجو، سحبنا حالنا واجينا على بلد اسمها الكنيسة وبعدين اجينا على عين الحلوة.

واحنا طالعين كانت المعاناه كبيره، اشي نايم تحت الزيتون اشي بالطرقات، لاقيت ختيار بالطريق، نزلت عن الحماره وركبته، ما بعرفه، ووصلته حتى طلع من الوادي على بيادر يارون هناك نزل وراح وقال لي خلص بكفي.

اذا انجنّـوا ربعـك، عقلك شـو بنفعـك!

عن رحيله، حدثنا قاسم الشايب: "أول ما سقطت صفد طلعت الناس كلها على لبنان، إحنا ضلّينا بالبلد لحالنا لأنه بيتنا مِفرد، كانت الختياريه والنسوان يجوا يناموا عنا بالليل والصبح يطلعوا على بيوتهم، ولما سَقط الجليل كله واليهود اخدت الجش والصفصاف، أبوي رفض يطلع، قلنا له: اذا انجنوا ربعك عقلك شو بنفعك، مثلك مثل العالم، قال أنا بدي اسلّم لليهود، قلنا له: ما في حدا بسلّم لليهود وبخلّوه بالبلد.

حُـب على الطريقـة الفلسطينيـة

"بفلسطين كان كتير قصص حب"، حدثنا بلهفة احمد الخطيب، "انا كان عندي صبايا يقتلوا حالهم ويتقاتلوا عليّ؛ نزلت أم أمين مرت احمد ابن عمي عبد القادر على العين تعبي جرّه مي، لاقت ثلاث صبايا شلّخوا شعرهم يتقاتلوا عليّ، هديك بتقول ما بياخدوا إلا أنا، وهديك بتقول ما بياخدوا إلا أنا، وهديك بتقول والله انتوا التنتين ما بياخدوا إلا أنا. اللي قالت لهم انتوا التنتين هاي اللي تجوزتها. انا عرسي ما صار مثله، كان الحدّا ابو خليل الشعبي من شعب وقعدنا ثمانية ايام نعلل، يومها ما كان في كهرباء وطلع عمّي محيي الدين على صفد استأجر لوكس حتى يعلقه على الحيط ويضوي على الدبّيكه".

---

* رنين جريس هي مُركزة مشروع التاريخ الشفوي في مؤسسة زوخروت. تم تجميع هذه الشهادات بمساعدة جمعية النجدة الاجتماعية في لبنان.

احيـاء ذكـرى فلسطيـن فـي لبنـان

قراءة في كتاب "ابطال و شهداء فلسطين: سياسات احياء الذكرى الوطنية" لليلى خليلي

بقلم: إيزابيـل همفريـز *

على مدى الاشهر القليلة الماضية، وجد الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم مُجبرين على النزوح مرة اخرى نتيجة لحالة عدم الاستقرار والصراع الدائر في مخيم نهر البارد للاجئين. وفي حين يتشارك الفلسطينيون بنوع مألوف من التهجير القسري والتوق الى الوطن، بمن فيهم من لا يزال يرابط داخل فلسطين التاريخية، فإن ثمة عوامل تساهم في إحداث فروقات في تجارب التهجير التي يمر بها الفلسطينيون، كبلد المنفى، والطبقة الإجتماعية والجنس والفرص التعليمية المتاحة لهؤلاء اللاجئين.

يطالب اللاجئون الفلسطينيون والمساندون الدوليون لهم بتطبيق حقهم بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها، بغض النظر عن وضعهم أو أماكن لجوئهم الحالية. الا ان ذلك لا يعني انه من غير المجدي تعزيز الفهم للظروف الخاصة والمتغيرة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، والطبيعة الديناميكية للصراعات الحاصلة في مختلف المناطق.

يمثل الكتاب الجديد للباحثة ليلى خليلي والمبني على بحث لرسالة الدكتوراة أجري في مخيم برج البراجنة للاجئين في بيروت، دراسة متبصرة في التغيرات الديناميكية الحاصلة في احياء الذكرى الوطنية الفلسطينية في مخيمات لبنان. وعلى الرغم من كونه عملا اكاديميا، فإن الوضوح في الكتابة يمكن القارئ المهتم، والذي لا يتعامل عادة مع نصوص علم الاجتماع وعلم الانسان–الانثروبولوجيا، من الخوض بسهولة في غمار مقاطع كبيرة من الكتاب. ولمصلحة المدافع عن حق العودة للشعب الفلسطيني، أقول بأن لدى هذا الكتاب منظورين أساسيين للطرح. الأول، من خلال الاستماع للشهادات الشفوية لسكان المخيم عوضا عن النخبة السياسية، حيث يعرض الكتاب تحليلا مفصلا للتحولات الدرامية في السياسات الوطنية الفلسطينية في لبنان منذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا. والثاني، يلتمس الكتاب الدور الناشط للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ودور المُمولين الخارجيين في قولبة الحوار والرواية الفلسطينية والتي تعد من القوى الديناميكية التي غالبا ما يهملها الناشطون.

ووفقا لملفات أحد الأعداد الحديثة لفصلية "المجدل" الصادرة عن مركز بديل بالانكليزية، فقد أصبح التاريخ الشفوي من الأساليب والمناهج الآخذة في الانتشار والمستعملة للتوثيق، والتي تعمل على بناء وإغناء تاريخ فلسطيني بديل، وهو التاريخ الذي غالبا ما تم تهميشه من قبل الرواية الصهيونية. كما ويعد كتاب "ابطال وشهداء فلسطين" تحدي آخر للذين يجادلون في كون المصادر الشفوية واساليب البحث الديمغرافي غير قادرة على تقديم السلطة السياسية والنظرة المتفحصة المرفقين بتحليل المصادر المكتوبة.

من خلال عملها في المجتمعات الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، توضح خليلي أنه بعيدا عن حالة الاستقرار الدائم، فإن عملية احياء الذكرى الوطنية تعد عملية ديناميكية متغيرة. وفي المناطق اللبنانية الدامية، فإن الذين يسقطون في النزاعات والذين كان من الممكن سابقا احياء ذكراهم كأبطال معارك، أصبحوا يخلدون في الآونة الاخيرة على انهم شهداء و ضحايا ابرياء للمجازر المرتكبة.

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٩–١٩٨٢، والتي تعرف باسم فترة الثورة، كانت الفصائل السياسية هي المسؤولة عن شؤون مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عن طريق ممثليها في اللجان الشعبية في المخيمات. وحتى العام ١٩٨٢، الذي شهد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كان الفصيل العسكري الفلسطيني المدرب يتولى مسؤولية حماية المخيمات الى جانب صراعه العسكري الناشط ضد اسرائيل وأمل العودة الى فلسطين المتولد لديه.

في سبعينيات القرن الماضي، جسّد الصراع الوطني الفلسطيني في روايته الخاصة المتوفرة لمعالجة موضوع التحرير الذي يتخطى الحدود القومية العلمانية المعاصرة. وهي الروح التي جسدها تشي جيفارا وفرانتز فانون والصراع ضد الاستعمار سواء في الجزائر او فيتنام. وتصف مقابلات خليلي وقراءاتها لإصدارات الفصائل المعاصرة فترة من الزمن كان الانضمام لمنظمة سياسية وطنية وحمل السلاح من اجل فلسطين يعد دلالة للنضج والحكمة في صفوف الشباب، وأن يصبح المرء من الحماة والمدافعين فإن ذلك مؤشرا واضحا على الشجاعة الذكورية. كما أعتبر، على مدى أعوام الثورة الفلسطينية، من يقتل أو يلقى حتفه من اجل القضية الوطنية الفلسطينية بطلا، والذي يسقط في نزاع مسلح فقد سقط على ارض المعركة.

ننتقل سريعا الى المصافحة المصيرية بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين في البيت الأبيض، حيث ترافقت مع وجود مجتمع فلسطيني لاجئ في لبنان (باستثناء من تم نفيه الى تونس) قد أنهكه عقد من الحصار. في حقبة ما بعد العام ١٩٩٣، فقد طغى جو مختلف على احياء الذكرى الوطنية في مخيمات لبنان. وتبقى الرواية المسيطرة هي تلك التي تروي قصص المجازر والشهداء، عن اولائك الذين ذبحوا في سنوات القصف المدفعي على مخيم شاتيلا، وعن الضحايا الأبرياء الذين لقوا حتفهم وهم يصارعون الفقر في المنفى. وفي حين تحيي الجماعات الاسلامية ذكري شهدائها الأبطال، يعد الحوار العلماني المتعدي لحدود القومية لغة ناطقة بانتهاكات حقوق الانسان، والتي تركز على الابرياء الذين يسقطون ضحايا للديكتاتوريين المتوحشين واباطرة الحرب والميليشيات. منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، لم تعد الفصائل الوطنية السياسية المسلحة في أعوام السبعينيات هي المنظمات المسؤولة عن توجيه المخيمات الفلسطينية في لبنان وعن قولبة وتمثيل الفلسطينيين، بل أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية والممولة دوليا، والتي تم تشكيلها فيما تلا اتفاقية اوسلو هي المسؤولة عن ذلك.

وفي حين يواظب الاعلام على الخوض في غمار النقاش الدائم عن دور النضال العسكري في الشرق الاوسط المعاصر، تشير خليلي الى الدور الناشط الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في تشكيل الحوار الوطني والرواية الفلسطينية، حيث يعد هذا الكتاب بحثا متعمقا في سياسات المنظمات الدولية غير الحكومية المتعلقة بالجماعات المهددة والمضطهدة، وبشكل خاص المؤسسات التي تمولهم، وهو ما يعد من الحاجات الملحة في عالمنا اليوم.

يصنف عمل خليلي الطريقة التي تتبعها المنظمات الدولية غير الحكومية للتغلغل في حياة الفلسطينيين في لبنان، تماما كما كانت الفصائل السياسية للثورة تفعل من قبل. ويظهر في الكتاب دور الكاتبة لا يقتصر فقط على توثيق اعتبار قتلى ما بعد ١٩٩٣ "ضحايا وشهداء" واعتبار عمليات القتل "مجازر"، بل تناقش الدور الحرج الذي تلعبه برامج المنظمات الدولية غير الحكومية في تغيير الرواية الوطنية. وفي عالم يسيطر عليه جورج بوش، يتم تخصيص نوع مميز من التمويل للبرامج المعنية "بشكل وهمي" بنشر الديمقراطية، وهو نوع من الديمقراطية الذي يستعمل في الواقع لكبح اي نوع من التحديات الجذرية والأصلية لشعوب الشرق الاوسط وفلسطين تحديدا وذلك في محاولة لتشكيل دولهم وتجمعاتهم الخاصة بهم. إن هذا التأثير ومسألة دور التمويل وهدف المنظمات الدولية غير الحكومية التي يحفزها هذا الكتاب لم يكن على هذا القدر من الاهمية من قبل.

---

* ايزابيل هامفريز هي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة سوري في بريطانيا، وعنوان رسالتها "المهجرون الفلسطينيون داخليا في منطقة الجليل".



مخيم شاتيلا ٢٠٠٦ (©بديل)

وثيقة الثوابت والحقوق الوطنية

تشرين ثاني- نوفمبر ٢٠٠٧

وشعبنا يطوي ستين عاما من التشريد والتنكيل في ظروف نكبة متواصلة، وانطلاقا من شعورنا بالقلق الشديد على قضيتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة جراء الاستهداف الواضح والممنهج من قبل الإدارة الأمريكية ودولة الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية في محاولة لاستثمار حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية وما نجم عنها من ضعف الجانب الفلسطيني أمام الضغوط الهائلة التي تمارسها أمريكا وحلفاؤها عليه.

إننا نحن الموقعين أدناه من قوى سياسية وفعاليات شعبية واتحادات وشبكات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص وشخصيات وطنية فلسطينية داخل وخارج فلسطين نؤكد على ما يلي:

أولاً: أن حقوق شعبنا الثابتة هي المعيار لأي تحرك سياسي وحتى لا تبقى هذه الحقوق موضع تباين واجتهاد أو موضع مناقصة أو مزايدة فإنها تتمثل بـ:

- حق عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، واستعادة ممتلكاتهم، من خلال تطبيق القرار الدولي ١٩٤ المسند بنصوص القانون الدولي، باعتبار حقوق اللاجئين حقوقا أساس من حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض و/ او التصرف بها، والتوقف عن الحديث بصيغة حل متفق عليه.
- حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال ومخلفاته وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة.
- القدس المحتلة هي عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة خالية من الاستيطان والمستوطنين.
- رحيل جميع المستوطنين عن أرضنا المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وإزالة جدار الفصل العنصري والمستوطنات كلها باعتبار الاستيطان كله غير شرعي ويتناقض وأسس القوانين والمعاهدات الدولية.

ثانيا: الاستناد في أي تحرك سياسي أو لقاء تفاوضي محلي أو إقليمي أو دولي على قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ العدل والقانون الدولي، بهدف تحقيق الحقوق الثابتة والطبيعية والتاريخية لشعبنا، مع تحديد سقف زمني واضح للتنفيذ وعليه:

- لأن الأسس سالفة الذكر غير معتمدة في لقاء أنابوليس ولأن أهدافه بعيدة كل البعد عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية فإننا نطالب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بعدم المشاركة في هذا اللقاء كما نطالب الدول العربية بمقاطعته وعدم تسهيل مهمة أمريكا لتوسيع عدوانها في المنطقة بضرب القوى المعارضة لمخططاتها
- في حال قررت منظمة التحرير والسلطة الذهاب فإننا نطالبهم بعدم الرضوخ للاملاءات والضغوط الأمريكية – الإسرائيلية تحت أي مبرر كان.
- نحذر من تمادي أفراد ومؤسسات التطبيع في الاستمرار في محاولات العبث بالحقوق الثابتة لشعبنا ومحاولات تطويع المجتمع الفلسطيني للقبول بالتعاطي مع الاحتلال ومؤسساته تحت شعارات الترويج للسلام والحوار، ونهيب بشعبنا الفلسطيني مقاطعة هذه المؤسسات وعدم التعامل معها وفضح وتعرية المُطبعين.
- مقاطعة أية مؤتمرات او لقاءات ثنائية او إقليمية او دولية لاحقة لا تستند الى الأسس والثوابت السالفة الذكر نؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أنحاء الوطن والشتات ووحدة حقوقه وقضيته الوطنية.

ثالثا: الرفض القاطع للاعتراف بيهودية دولة الاحتلال لأنه يعني بالضرورة:

- إعفاء إسرائيل من جرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق شعبنا خلال الستين سنة الماضية.
- التنازل عن حق العودة للاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا.
- تبرير وتعزيز الجوهر العنصري والكولونيالي لإسرائيل وممارسات التمييز العنصري والاقتلاع ضد أبناء شعبنا داخل الخط الأخضر.
- تمهيدا لتهجيرهم قسرا من ديارهم وأرضهم بحجة المحافظة على نقاء يهودية الدولة وسعيا لضمان ابقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وتحت سيادة دولة الاحتلال.
- لذلك فإننا نعتبر أن أي اعتراف من هذا القبيل يعتبر بمثابة التنازل عن حق العودة وتكريس شتات شعبنا والقضاء على قضيته وسيتحمل مسئولية تاريخية كل من يفكر في الإقدام على ذلك.

رابعا: ضرورة الشروع في العمل الجاد والفوري لإنهاء النتائج المترتبة على الحسم العسكري في غزة من خلال الحوار الوطني لإنهاء حالة الانقسام التي تعاني منها الساحة الفلسطينية وصولاً لـ: وحدة غزة والضفة الغربية ككيان واحد والتوافق على الشروع في الإعداد لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة وفق وثيقة الوفاق الوطني.

- البدء وبالتوازي مع الخطوات السابقة بوضع اتفاق القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية موضع التطبيق العملي من خلال تفعيل اللجنة التحضيرية لانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وعقد دورته بمشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية في كافة أماكن تواجد شعبنا الفلسطيني.

التواقيع

القوى الوطنية والإسلامية. اللجنة الوطنية لإحياء ذكرى النكبة الستين. الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري.

اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) – فلسطين ٤٨. اتحاد نقابات عمال فلسطين. بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. الهيئة العليا لمتابعة شؤون الاسرى. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. اتحاد لجان المرأة الفلسطينية. اتحاد لجان العمل الزراعي. اتحاد لجان العمل الصحي. جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية. اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية – مخيمات فلسطين. اتحاد المراكز النسوية في مخيمات الضفة الغربية. اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين. مركز العمل التنموي – معا. لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين – مخيم بلاطة – نابلس. معهد الصحة والتنمية والسياسات. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. مركز يافا الثقافي – مخيم بلاطة – نابلس. تجمع مؤسسات المجتمع المدني نابلس. المركز الفلسطيني للإرشاد. اللجنة المحلية للمحافظة على البيئة نابلس. جمعية مركز حواء – نابلس. مركز حنظلة الثقافي، مخيم العزة/بيت لحم. تجمع أهالي القرى والمدن المهجرة – رام الله. اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة – رام الله. يبوس للإنتاج الفني – القدس. المرصد العربي لحقوق الإنسان. شركة فلسطين للإعلام والاتصالات. مركز حيفا الثقافي – طولكرم. جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر – الناصرة. جمعية الثقافة العربية – الناصرة. الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا – يافا. جمعية أصدقاء الأطفال العرب – حيفا. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان – الناصرة. الأهالي – مركز التنمية الجماهيرية – الناصرة. جمعية أصدقاء المعتقل والسجين – الناصرة. جمعية الموريسكيون الجدد – الناصرة. مركز لاجئ – مخيم عايدة – بيت لحم. لجنة توأمة المدن الفرنسية مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. المكتب التنفيذي للاجئين. اللجنة الشعبية – مخيم الدهيشة.

اللجنة الشعبية – مخيم عايدة. اللجنة الشعبية – مخيم طولكم. جمعية مركز الفينيق- مخيم الدهيشة. مركز الرواد للثقافة والتدريب المسرحي – مخيم عايدة. مركز السياحة البديلة – بيت لحم. مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان- بيت لحم. مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية – رام الله. مركز عائد الفلسطيني – بيت لحم. جمعية العنقاء الثقافية – الخليل. هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية – لبنان. مجموعة عائدون – لبنان. مجموعة عائدون – سوريا. أسرة تحرير مجلة الحرية – سوريا. المركز الفلسطيني للتوثيق – سوريا. مجموعة ١٩٤ – سوريا. مؤسسة بيسان للتنمية الاجتماعية – سوريا. الهيئة الأهلية النسائية الفلسطينية – سوريا. المركز الثقافي الفلسطيني – سوريا. اتحاد لجان حق العودة – سوريا. لجنة اللاجئين وحق العودة – سوريا. مركز أبناء البلد للدفاع عن حق العودة – سوريا. مركز فرح للطفولة – سوريا. مركز جفرا الشبابي – سوريا. منظمة الشبيبة الفلسطينية – سوريا. لجان المرأة الفلسطينية – سوريا. فرقة العودة للفنون والتراث الشعبي الفلسطيني – سوريا.

الحملة من أجل إطلاق سراح احمد سعدات – كندا. لجنة حق العودة فانكوفر – كندا. شبكة تكافل لدعم اللاجئين الفلسطينيين – كندا. تجمع التضامن مع فلسطين – جنيف – سويسرا. الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة – أوروبا.

لجنة حق العودة – جنيف – سويسرا. لجان حق العودة – الدانمرك. لجنة حق العودة – السويد. لجنة حق العودة – فرنسا. لجنة حق العودة – اليونان. لجنة حق العودة – هولندا. المنظمة العالمية لمواجهة التطرف نحو التسامح. مركز الفن الشعبي. مركز نضال. الائتلاف الأهلي للدفاع عن القدس. مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – القدس. جمعية الشابات المسيحية. جمعية الشبان المسيحي. منتدى الخريجين الثقافي. الجمعية التعاونية للتنمية الحيوانية.

جمعية تنمية الشباب. مشروع اعادة البناء. المكتب التنفيذي للجان الشعبية – غزة. مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة – غزة. جمعية أساتذة الجامعات في فلسطين – غزة. المنتدى الثقافي العربي – غزة. التجمع الوطني الديمقراطي التقدمي – غزة. مركز الإعلام المجتمعي –غزة. اتحاد اللجان العمالية المستقلة – غزة. جبهة العمل الطلابي التقدمية – غزة. اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني – غزة. جمعية المركز الثقافي الفلسطيني – غزة. التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة – غزة.

إعلان الدولة الواحدة

٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧

على مدى عقود، فشلت محاولات إيجاد حل قائم على أساس دولتين في فلسطين التاريخية في إحقاق العدالة أو السلام للشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي–اليهودي، أو في إطلاق سيرورة حقيقية نحوهما.

يتجاهل حل الدولتين الحقائق المادية والسياسية على الأرض؛ كما يفترض تكافؤاً في القوة وفي المطالب الأخلاقية بين شعب مستعمَر ومحتَل من جهة، ودولة استعمارية تمارس الاحتلال العسكري من جهة أخرى. ويقوم هذا الحل على الفرضية الجائرة بأنّ في الإمكان تحقيق السلام من خلال منح حقوق وطنية محدودة للفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مع حرمان الفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨ وفي الشتات حقوقهم. لذا، يقضي حلّ الدولتين على الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية بالعيش الدائم مواطنين من الدرجة الثانية داخل وطنهم، في ظل دولة عنصرية تحرمهم حقوقهم وتطبق قوانين منحازة لصالح اليهود دستورياً، وقانونياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً. إضافة إلى ذلك، فإن حل الدولتين يحرم اللاجئين الفلسطينيين حقّهم المعترف به دولياً في العودة إلى ديارهم.

إن حل الدولتين يرسّخ ويُرَسِّم سياسة فصل غير متساو على أرض أصبحت مندمجة جغرافياً واقتصادياً أكثر من أيّ وقت مضى. ولا تستطيع جميع الجهود الدولية الساعية إلى تطبيق حل الدولتين أن تخفي حقيقة أن الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة، وأن الاستقلال الفلسطيني واليهودي–الإسرائيلي في دولتين منفصلتين لا يمكن أن يعالج المظالم الجذرية، التي ينبغي أن يكون الاقرار بوجودها وإزالتها في صميم أيّ حل عادل.

على ضوء تلك الوقائع الصارخة، نؤكد التزامنا بحل ديمقراطي يمنح سلاماً عادلاً، ومن ثم دائماً، في دولة واحدة تقوم على المبادئ التالية:

- أرض فلسطين التاريخية هي ملك لكل من يعيش فيها، وكلّ من طُردوا أو هُجروا منها منذ ١٩٤٨، بغض النظر عن الدين، أو الإثنية، أو الأصل القومي، أو الجنسية الحالية؛
- يجب أن يؤسَّس أي نظام للحكم على مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين. وتنبغي ممارسة السلطة بإنصاف صارم باسم الناس جميعاً، على تعدد هوياتهم؛
- يجب إزالة التبعات المدمرة لعقود من الاستعمار الصهيوني في مرحلتي ما قبل تأسيس الدولة وما بعده، بما يشمل إلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات وأنظمة السيطرة العسكرية والمدنية التي تضطهد وتميِّز على أساس الإثنية أو الدين أو الأصل القومي؛
- الاعتراف بشخصية المجتمع التعددية، والتي تشمل تجارب وأوضاعًا متمايزة دينياً ولغوياً وثقافياً وقومياً؛
- خلق دولة غير طائفية، لا تميز في الحقوق بين مجموعة إثنية أو دينية وأخرى، وتحترم فصل جميع أشكال الدين المنظم عن الدولة؛
- تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، هو ضرورة جوهرية للعدالة، ومعيار رئيسي لاحترام مبدأ المساواة؛
- وضع سياسة شفافة ولاتمييزية في مجال الهجرة الوافدة؛
- الاعتراف بالعلاقات التاريخية بين الجماعات المتعددة داخل الدولة الديمقراطية الجديدة ونظيراتها في الخارج؛
- يجب أن يلعب كل من أُقصي تاريخياً عن عملية اتخاذ القرار، وبالذات فلسطينيو الشتات واللجوء والفلسطينيون داخل إسرائيل، دوراً مركزياً في رسم أطر هذا الحل؛
- إنشاء هيكليات قانونية وتأسيسية للعدالة والمصالحة؛
- يجب أن يكون النضال من أجل العدالة والتحرير مصحوباً برؤية أخلاقية واضحة ومقنعة للهدف، سعياً وراء حل يسمح لجميع المؤمنين بالمساواة بنشدان مستقبل لهم وللآخرين. ندعو إلى أوسع نقاش وبحث وتحرك ممكن من أجل تطوير حل الدولة الديمقراطية الأحادية وتطبيقه.

مدريد ولندن، ٢٠٠٧

الموقعون:
علي أبو نعمة
نصير العاروري
عمر البرغوثي
أورن بن-دور
جورج بشارات
حاييم بريشيث
جوناثان كوك
غازي فلاح
ليلى فرسخ
إصلاح جاد
جوزيف مسعد
إيلان بابيه
كارلوس بريتو دِل كامبو
نديم روحانا
مجموعة الدولة الواحدة–لندن

صدر حديثاً عن بديل

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

في إطار جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧

مجموعة قصص للأطفال

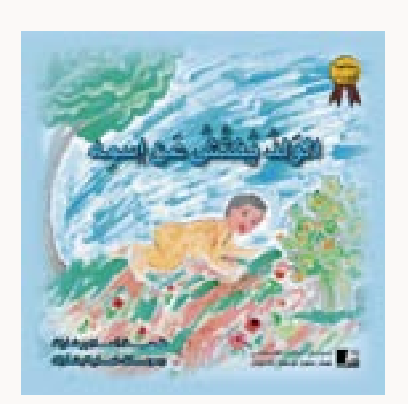
ثلاث قصص للأطفال.
اللغة: العربية
حجم كل مطبوعة: ٢٣*٢٣سم
تاريخ الصدور: تشرين الأول ٢٠٠٧

كرم التين

القصة الفائزة بالمرتبة الأولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧
قصة: مليحة مسلماني
رسومات: يوسف كتلو

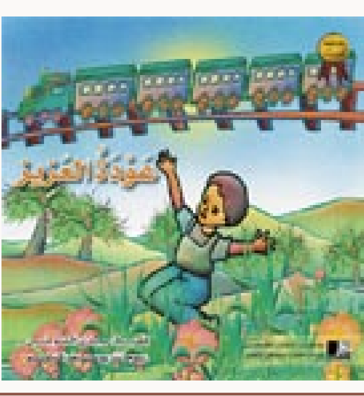
الولد يفتش عن إسمه

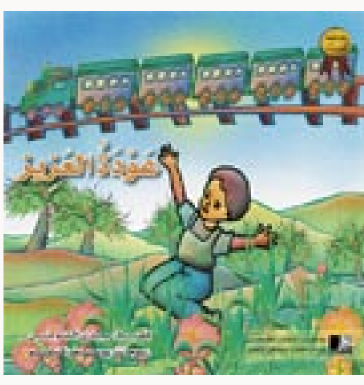
القصة الفائزة بالمرتبة الثانية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧
قصة: أحلام بشارات
رسومات: نهاية بشارات



عودة العزيز

القصة الفائزة بالمرتبة الثالثة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧
قصة: مجدي الشوملي
رسومات: يوسف كتلو





مجموعة أوراق بحثية

حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية

د. جبرا الشوملي
الورقة البحثية الفائزة بالمرتبة الثانية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧

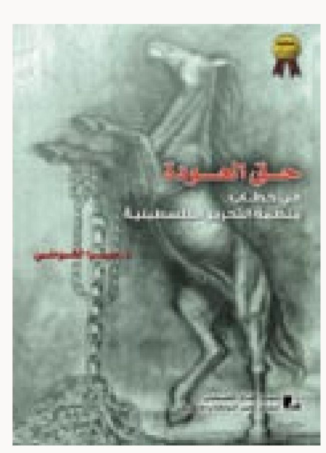
اللغة: العربية
حجم المطبوعة: ١٧*٢٤سم
عدد الصفحات: ٤٠ صفحة
تاريخ الصدور: كانون أول ٢٠٠٧

تقول فرضية هذه الورقة البحثية، أن حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية قد تحرك من عالم الثورة ومفرداتها الصاخبة الى عالم السياسة ومفرداتها الهادئة، وما بين حدى العالمين تكشف حق العودة في خطاب المنظمة عن تبدل في الأمكنة والأولويات، وما بين حراك الأمكنة والأولويات تبدى حق العودة عن ثانوية مفرطة، كان رغم ما أصابه من هشاشة وضمور لا يحتمل الإزاحة التامة من بنية خطاب منظمة هي بالأصل تستمد أُس شرعيتها من افتراض استمراره في خطابها، كما افتراض إمكانه. منهجياً، ُقسمت هذه الورقة إلى أربع أبواب: يشمل الباب الأول: استعراض ومناقشة حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في ما يمكن تسميته بالزمن الثوري، وهو الزمن الذي يمتد من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٣. وفي الباب الثاني: إنصب النقاش على ما يمكن وصفه بمرحلة الواقعية الثورية التي إمتدت من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٧، لتتلوها مرحلة الواقعية السياسية من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢، وما حملته تلك المرحلتين المتداخلتين من خطابات سياسية جديدة. كما تضمن الباب الثالث: مناقشة المكانة الجديدة لحق العودة بعد توقيع إتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وصولا لقراءة المحطات الهامة في الخطاب التفاوضي الفلسطيني خلال المرحلة الممتدة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠. أما الباب الرابع: فقد تضمن استعراض عدد من الاستنتاجات والتوصيات العامة التي خلصت إليها هذه الورقة.

النكبة في الخطاب الثقافي الفلسطيني: الفن التشكيلي نموذجاً

مليحة مسلماني
الورقة البحثية الفائزة بالمرتبة الأولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧

اللغة: العربية
حجم المطبوعة: ١٧*٢٤سم
عدد الصفحات: ٤٨ صفحة
تاريخ الصدور: كانون أول ٢٠٠٧



تهدف هذه الورقة الى قراءة التحولات التي مر بها الخطاب الثقافي الفلسطيني في معالجته موضوع النكبة من خلال التركيز على الفن التشكيلي الفلسطيني كمادة بحث باعتباره أحد أدوات الخطاب الثقافي الفلسطيني واحد عناصر الهوية الثقافية. وفي الوقت الذي ركزت فيه معظم الدراسات على الأدب والمسرح ودورهما في السياق السياسي، لم ينل الفن التشكيلي رغم بيان تمحوره حول القضية الفلسطينية هذا النصيب من الدراسة والبحث. تستخدم هذه الورقة مدخل التحليل الثقافي الذي يقوم على دراسة المحيط الثقافي للظواهر الاجتماعية والسياسية، وتقوم بقراءة التحولات التي طرأت على المعالجة التشكيلية لموضوع النكبة من خلال استقراء تمثلات النكبة في أعمال رواد الفن التشكيلي الفلسطيني أولاً، ومن ثم الانتقال إلى قراءة تلك التمثلات في أعمال الجيل الشاب من الفنانين التشكيليين الفلسطينيين. وتجيب على أسئلة: كيف يعرّف الفن التشكيلي مفهوم النكبة؟ ما هي الرموز التي استخدمها هذا الفن في تمثيله قضية النكبة؟ ثم ما الذي طوره هذا الفن في السنوات الأخيرة في معالجته موضوع النكبة؟

هوية اللاجئين في ثقافتهم ولغتهم المحكية: بحث مقارن ما بين الجيل الثاني والثالث للنكبة

مخيم الجلزون نموذجا
صابرين الزبن
الورقة البحثية الفائزة بالمرتبة الثالثة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧

اللغة: العربية
حجم المطبوعة: ١٧*٢٤سم
عدد الصفحات: ٢٨ صفحة
تاريخ الصدور: كانون أول ٢٠٠٧



حاولت هذه الورقة البحثية عبر دراسة ميدانية فهم العلاقة الجدلية ما بين تقادم الأجيال وهوية اللجوء لدى اللاجئين الفلسطينيين، حيث ركزت على المقارنة ما بين الجيل الثاني والثالث للنكبة، عبر أخذ عينة من مخيم الجلزون نموجاً. لقد حاولت الباحثة عبر تحليل المقابلات فهم المتغيرات التي تساعد في تعزيز أو تراجع هوية اللجوء عبر تقادم الأجيال. وقد تم تحليل ثلاثة عوامل أساسية في تكوين هوية اللجوء وهي: أولا، الانتماء للمكان: المكان الجغرافي والمكان المتخيل. وثانيا، الثقافة: ثقافة المكان وذاكرة النكبة، وثالثا وأخيرا، اللغة: تناقل الهوية عبر الرواية الشفوية وفهم صورة الفلسطيني وصورة الإسرائيلي، وصورة البلد الأصلي وحق العودة. خلصت الباحثة الى عدد آخر من الاستنتاجات ومنها، أن إمكانية التنازل عن حق العودة لدى أبناء الجيلين الثاني والثالث غير واردة وتعتبر خطا أحمرا أمام جميع المغريات المادية.

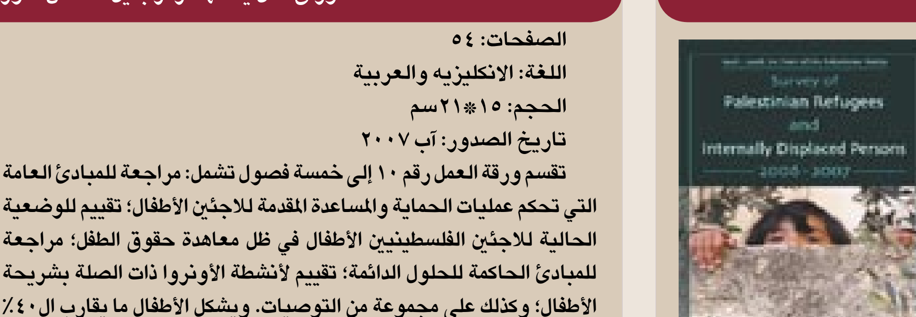
للمزيد من التفاصيل، أو الحصول عن نسخ من هذه المطبوعات
يرجى الاتصال على مركز بديل
هاتف: ٠٠٩٧٢٢٢٧٧٧٠٨٦ ، تلفاكس: ٠٠٩٧٢٢٢٧٤٧٣٤٦
بريد ألكتروني: admin@badil.org



صدر حديثاً عن بديل

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

اللاجئون والمُهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧



عدد الصفحات: ٢٠٤

اللغة: الانكليزيه

الحجم: ٢١*٣٠سم

تاريخ الصدور: آب ٢٠٠٧

اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون – المسح الشامل هو إصدار سنوي يصدره مركز بديل للوقوف على آخر المستجدات والتطورات في قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من مختلف الجوانب. كما يسعى المسح الشامل إلى معالجة نقص المعلومات او المعلومات الخاطئة حول اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ولمواجهة الجدليات والحجج السياسية التي توحي بإمكانية معالجة قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين خارج اطار القانون الدولي والممارسات التي تم تطبيقها على جميع قضايا اللجوء في العالم. وبموجب الاحصائيات الوارد في المسح الشامل، فقد تم قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العام ٢٠٠٦ بنحو ٧ ملايين لاجئ و٤٥٠ ألف مهجر فلسطيني يشكلون ما نسبته ٧٠٪ من مجموع الفلسطينيين حول العالم (١٠.١ مليون). كما تواجد حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني آخرون ممن لم تحسم وضعيتهم القانونية بعد، غير أنهم أقرب إلى أن يكونوا لاجئين. ووقف المسح الشامل عند آخر عمليات التهجير القسري الجارية بحق الفلسطينيين، في الاراضي الفلسطينية المحتلة وداخل اسرائيل وكذلك في بعض الدول المضيفه ولا سيما في العراق ولبنان. تلك الأحداث الأخيرة تظهر بشكل جلي حجم غياب الحماية المطلوبة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين وتبرز مدى الحاجة إيجاد حل دائم مبني على الحقوق لقضيتهم. كما يتطرق المسح الشامل الى الجوانب السياسية والقانونية لقضية اللاجئين.

الأطفال الفلسطينيون اللاجئون: الحماية الدولية والحلول الدائمة

أوراق عمل يقدمها مركز بديل للنقاش، الورقة رقم ١٠.



الصفحات: ٥٤

اللغة: الانكليزيه والعربية

الحجم: ١٥*٢١سم

تاريخ الصدور: آب ٢٠٠٧

تقسم ورقة العمل رقم ١٠ إلى خمسة فصول تشمل: مراجعة للمبادئ العامة التي تحكم عمليات الحماية والمساعدة المقدمة للاجئين الأطفال؛ تقييم للوضعية الحالية للاجئين الفلسطينيين الأطفال في ظل معاهدة حقوق الطفل؛ مراجعة للمبادئ الحاكمة للحلول الدائمة؛ تقييم لأنشطة الأونروا ذات الصلة بشريحة الأطفال؛ وكذلك على مجموعة من التوصيات. ويشكل الأطفال ما يقارب ال ٤٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. وتعاني هذه الشريحة يومياً نتيجة غياب الحماية لحقوقهم الإنسانية الأساسية ومحرومون من إيجاد حل عادل ودائم لقضيتهم، وتحديداً استعادتهم لحقوقهم وعودتهم إلى ديارهم الأصلية. فيما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال، تشير التقارير والبيانات الصادر عن منظمات حقوق الإنسان وهيئات ولجان الأمم المتحدة إلى قلقها البالغ حول السياسات الإسرائيلية الممارسة مثل هدم المنازل وتدمير المدارس والبنى التحتية، الحد من حرية الحركة والتنقل، والتي تشكّل بمجملها انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل الفلسطيني في العيش وممارسة حقه في الصحة والتعليم. ولا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لإثارة عدد من القضايا الخاصة بهذه الشريحة المجتمعية الهشة.

تقويم مركز بديل للعام ٢٠٠٨

٦٠ عاماً على النكبة



الصفحات: ٣٠

اللغة: الانكليزيه والعربية

الحجم: ٢٠ * ١٤ سم

تاريخ الصدور: كانون أول ٢٠٠٧

يغطي تقويم مركز بديل للعام ٢٠٠٨ محاور مختلفة من قضية التهجير واللجوء الفلسطيني، في سياق الذكرى الستين للنكبة، حيث يشمل صورا وبوسترات ذات علاقة، وكذلك تسلط الضوء على أهم المناسبات والأنشطة المتواصلة التي تبذل على الصعيدين المحلي والدولي لانهاء الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بتنفيذ بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤، ومواعيد خاصة من التاريخ الفلسطيني تم إبرازها حسب كل شهر. كما يشمل التقويم وصفاً موجزاً لقضية اللاجئين

لاجئو عام ١٩٤٨ الفلسطينيون وحق العودة الفردي

دراسة تحليلية في القانون الدولي

الصفحات: ٨٤

اللغة: الانكليزيه والعربية

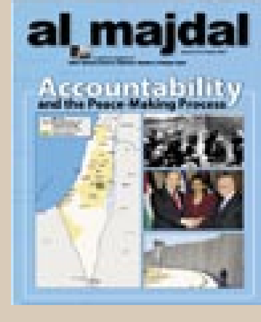
الحجم: ١٧*٢٤سم

تاريخ الصدور: أيلول ٢٠٠٧

صدرت هذه الدراسة عن مركز بديل لأول مرة في العام ٢٠٠١. وأعيدت طباعتها في العام ٢٠٠٧، وذلك للطلب المتزايد عليها، وهي الدراسة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية. وتضم الدراسة مراجعة للخطوط الرئيسة لحق العودة الفردي، ومنها قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وحق العودة في القانون العرفي لعام ١٩٤٨. ومن خلال فصل "حق العودة في قانون الجنسية" تم التطرق الى القانون الدولي الذي يحد من حرية التصرف الداخلية للدول في تنظيم وضع الجنسية لديها، وقانون توارث الدول، ونوع السيادة الوطنية المخولة للشعب الفلسطيني باعتباره "الدولة السلف" في قضية توارث الدول هذه، وقاعدة "إعادة الدخول" المقرة في قانون الجنسية، وتحريم التجريد (الجماعي) من الجنسية، ومنها تجريد إسرائيل لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين ضمنا من الجنسية من خلال قانونها الخاص بالجنسية لعام ١٩٥٢. وضمن فصل "حق العودة في القانون الانساني"، فقد تم تحليل حق العودة "العام" في القانون الإنساني، وحق العودة في القانون الإنساني في حالات الطرد الجبري "الجماعي". كما شملت الدراسة على فصول أخرى هي "حق العودة في قانون حقوق الإنسان"، و"ممارسة الدول (رأي عام قانوني) في تطبيق حق العودة للاجئين".

مجلة المجدل الفصلية

العدد ٣٥



الصفحات: ١٠٠

اللغة: الانكليزية

الحجم: A٤

تاريخ الصدور: خريف ٢٠٠٧

تناول العدد ٣٥ من مجلة المجدل، قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ودور المساءلة في عملية السلام الاسرائيلية–الفلسطينية. وجاء اختيار هذا الموضوع بهدف المساهمة في المناقشات حول أهمية قيام اللاجئ والمهجر الفلسطيني، والدول المعنية، والمجتمع المدني، والمحامين وغيره من الاطراف بدور المسائلة لمثليهم، اسرائيل، والأمم المتحدة والاعضاء الآخرين في اللجنة الرباعيه. ويشمل هذا العدد على تحليل للسياق السياسي لانعقاد مؤتمر أنابوليس، وحاجة المجتمعات المدنية الفلسطينية والدولية لبناء حركة مناهضه لسياسة الفصل العنصري، بما فيها حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع لقرارات الشرعية الدولية. كذلك اشتمل العدد على تحليل مقارن لاتفاقات السلام في البوسنة وفلسطين وكيفية تناولهما لجرائم تهجير السكان، ودراسة مقارنة أخرى لتقسيم الهند وفلسطين. في حين ناقشت مقالات أخرى في هذا العدد دور اللاجئين في الترويج لحل "متفق عليه" لقضية اللاجئين، والاجراءات والخطوات التي بإمكان الدول والمنظمات الدولية ان تقوم بها لوقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. واخيراً، تناول العدد مبدأ إشراك القضاء الدولي ومدى انطباقه على القضية الفلسطينية.

للمزيد من التفاصيل، أو الحصول عن نسخ من هذه المطبوعات

يرجى الاتصال على مركز بديل

هاتف: ٠٠٩٧٢٢٢٧٧٧٠٨٦، تلفاكس: ٠٠٩٧٢٢٢٧٤٧٣٤٦

بريد ألكتروني: admin@badil.org

أو من خلال موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

(حق العودة)

دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

رئيس مجلس الإدارة: أحمد محيسن

الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير: محمد جرادات، نهـاد بقـاعي

بيت لحم، فلسطين

ص. ب. ٧٢٨

تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦

بريد الكتروني: camp@badil.org

صفحة الانترنت: www.badil.org